المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مستقبل جامعة الدول العربية في ظل التحولات الأمنية: 2011- 2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص الدراسات الاستراتيجية

إعداد الطالب: روابحي أحمد

إشراف الأستاذ: د.عبد الحفيظ جبابلية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الرئيسية	الصفة
فليسي نرجس	أستاذة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
عبد الحفيظ جبابلية	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
بلقرشي إيمان	أستاذة محاضرة أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
خننو فاتح	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
سعيدة سلامة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر3	عضوا
حدرباش عبد الوهاب	أستاذ	جامعة تيزي وزو	عضوا

السنة الجامعية: 2024/ 2025

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مستقبل جامعة الدول العربية في ظل التحولات الأمنية: 2011- 2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص الدراسات الاستراتيجية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

روابحي أحمد **عبد الحفيظ جبابلية**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الرئيسية	الصفة
فليسي نرجس	أستاذة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
عبد الحفيظ جبابلية	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
بلقرشي إيمان	أستاذة محاضرة أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
خننو فاتح	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
سعيدة سلامة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 3	عضوا
حدرباش عبد الوهاب	أستاذ	جامعة تيزي وزو	عضوا

السنة الجامعية: 2024/ 2025

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ
أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا
جَهُولًا (72) ﴾

[سورة الأحزاب: الآية 72]

شكر وعرفان

بعد الحمد لله ربّ العالمين والصلاة على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث رحمة للعالمين.

أتوجه بخالص الشكر لجميع الأساتذة الذين تكونت بفضلهم خلال جميع الأطوار الدراسية، وأخص بالشكر والعرفان الجميل الأستاذ عبد الحفيظ جبابلية على قبوله الاشراف على موضوع أطروحتي، الذي كان حاضرا ووفيا بتوجيهاته المنهجية والموضوعية التي أفادتني في إنجاز هذا البحث.

وأتقدم بالشكر الخالص لأعضاء اللجنة على ملاحظاتهم البناءة التي ساهمت في إثراء هذه الأطروحة.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد متمنيا أن يكون إضافة علمية قيمة في مجاله.

ملخص:

شهدت المنطقة العربية مجموعة من التحديات الأمنية التي تجاوزت المفاهيم التقليدية، من خلال بروز مظاهر القابلية للعطب الأمني الصادرة من البيئة المحلية للدولة العربية. الممثلة أساساً في واقع حال الأزمات الأمنية التي شهدتها الدول الثلاث محل الدراسة (ليبيا، سورية، اليمن)، والتي كشفت وقائع أحداثها طبيعة وشدة تشابك وتعقد هذه الأزمات صعوداً، عبر مستويات التحليل المحلي، الإقليمي، الكوني، مع شيوع مظاهر الاختراق الجغرافي من طرف القوى الإقليمية (تركيا، إيران)، والدولية (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية) لمجال بيئتها المحلية. انطلاقا من حيثيات التأثير القوي في طبيعة وشدة هذه الأزمات وتحويل مسارها من المسار الديمقراطي السلمي إلى المسار العسكري العنيف بصبغة طائفية، ومذهبية، تحولت معها البيئة المحلية لها إلى بؤرة توتر وأزمات، أو أشبه بمفهوم الدولة الفاشلة، وفق منطق الحرب بالوكالة بين الأطراف الإقليمية والدولية الساعية إلى النفوذ والامتداد ضمن مجال الفضاء الجيوبوليتيكي العربي.

تهدف الدراسة إلى رصد واقع مؤسسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمات الأمنية التي شهدتها الدول الثلاث محل الدراسة في الفترة الممتدة من 2011– 2018، وذلك ببيان موقف الجامعة، بطرح وذكر مختلف القرارات التي أصدرتها مجالسها المتعددة، سواء على مستوى القمة، أو المجلس الوزاري، أو على مستوى المندوبين الدائمين، فضلاً على التحليل والتقويم محتوى هذه القرارات، وصولا إلى بيان جوانب القصور والعجز الوظيفي والبنيوي على مستوى الجامعة، التي أخفقت في التعامل مع مستجدات الأزمة مما شكل تحدياً وتهديداً وجودياً لها، فتح معه باب النقاش الأكاديمي والسياسي حول مستقبل جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية؛ الأمن المجتمعي؛ التحولات الأمنية؛ الأمن الإقليمي العربي.

Abstract:

The Arab region has faced a series of security challenges that have transcended traditional concepts, marked by the emergence of vulnerabilities originating primarily from the local environments of Arab states. This is evident in the security crises experienced by the three case study countries (Libya, Syria, and Yemen). The events in these countries have revealed the complex and intertwined nature of these crises, escalating across various levels of analysis—local, regional, and global. Additionally, there has been widespread geographic penetration by regional powers (Turkey, Iran) and international powers (Russia, the United States) into the security environments of these states. These interventions significantly influenced the nature and severity of the crises, diverting them from peaceful democratic paths to violent military trajectories characterized by sectarian and doctrinal conflicts. Consequently, the local environments of these states have transformed into hotspots of tension and crises, resembling failed states under the logic of proxy wars among regional and international actors vying for influence and expansion within the Arab geopolitical sphere.

This study aims to examine the responses of the League of Arab States to the security crises in the three case study countries during the period 2011–2018. It focuses on analyzing the League's stance by documenting and analyzing various decisions issued by its different councils—whether at the summit level, the ministerial council, or the level of permanent representatives. Furthermore, the study evaluates these decisions, highlighting the functional and structural shortcomings of the League, which failed to effectively address the crises. This failure has posed an existential challenge to the League and opened the door for academic and political discussions regarding the future of the League of Arab States in light of the current Arab realities.

Keywords: League of Arab States; societal security; security transformations; Regional security Arab.

مقدمة

مقدمة:

يعد إنشاء جامعة الدول العربية مرحلة هامة في تاريخ ومسيرة النظام العربي، الذي تبلورت ماهيته بتزامن مع تبلور ونضج الفكر القومي العربي. وقبل البدء في ثنايا الموضوع، وجب التمييز بين مصطلح النظام العربي وجامعة الدول العربية، على اعتبار أن أغلب الدراسات والبحوث الأكاديمية تربط تأسيس الجامعة بالموازاة مع نشأة وانبثاق النظام العربي ذاته. ويمكن التوافق مع هذا الطرح إذا استدل عليه، أو قصّد به تحديد الجانب المؤسسي لبنية النظام العربي، لكن هذا الجانب يشكل عنصر واحد من عناصر بنية النظام، كعنصر العقيدة الأيديولوجية ومختلف أنماط التفاعلات القيّمية والسلوكية المشكلة لبنية وكينونة النظام العربي. فالنظام العربي بدت ملامح نشوئه تتضح جليا بعد انحسار الحكم العثماني على كثير من أقطار المشرق العربي وصعود قوى التيارات القومية العربية، التي عملت على ترسيخ القيّم الرّمزية والمعايير السلوكية المميزة للأيديولوجية القومية العربية، فضلاً عن ظاهرة الاستعمار الأوروبي التي تعرض لها المشرق العربي، والتي كان لها الصدى الإيجابي في إيقاظ مشاعر الطموح بالوحدة العربية.[1]

عكَست ظروف هذا الواقع السياسي آثارها بنشوء مختلف الحركات الفكرية والأدبية مع بداية القرن العشرين، والتي تطورت لاحقا إلى حركات سياسية، كحركة "المنتدى الأدبي" بالشام، و"الجمعية القحطانية" بأستانة، وجمعية "العربية الفتاة " بباريس، التي كانت تدعو بالأساس إلى نشر الفكر القومي العربي والمطالبة السياسية بحقوق العرب، والتي أسفرت لاحقا باستقلال أقطار المشرق العربي وتأسيس جامعة الدول العربية، الهادفة في جوهرها إلى الوحدة والاتحاد وترسيخ الوعي القومي العربي.[2]

---

[1] مجدي حماد، **جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل** (الكويت: عالم المعرفة، ط. 2، نوفمبر 2007)، ص.31.

[2] عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 3، ديسمبر 1986)، ص ص.199-204.

يتبين من هذا السياق أن جامعة الدول العربية قد ظهرت إلى الوجود وهي تحمل معها مقتضيات وتناقضات النظام العربي؛ القطرية، الهادفة إلى حفظ وصون سيادة الدول الأعضاء حديثة النشأة والاستقلال، والقومية، المعبّرة عن أمال الرأي العام العربي المنادي بالوحدة واتحاد الكيان العربي ككل. تُرجمت هذه التناقضات في مجموعة من المبادئ والأهداف، كرّسها الميثاق في مواد ونصوص هادفة في عمومها إلى الرّقي والتقدم والاتحاد وصون الأمن القومي العربي من التهديدات والأخطار المحتملة.

نظرياً، يمكن القول أن الجامعة قد أُسست لأداء وظيفة الجهاز الضابط داخل بنية النسق الإقليمي العربي، من أي خلل يطرأ على وظائفه أو من اختلال التوازن بين تفاعلات أقطابه، هذا من خلال آلية منظومة "**المدخلات**" و"**المخرجات**"، والتي تتجسد في منظومة عملية صنع واتخاذ القرار التي تسهم في تصحيح وإصلاح عيوب النظام الوظيفية، وكذلك معالجة اختلالات التوازن التي تنشأ داخل بنية النسق الإقليمي العربي. مما يعكس درجة وحجم مأسسة منظمة "جامعة الدول العربية" و"بنية النظام العربي" كنسق تفاعلي بين أقطابه وبين جامعة الدول العربية، لكن بشيء من النظرة الواقعية نجد أن واقع النظام العربي كنسق تفاعلي بين أقطابه وبين "جامعة الدول العربية" كان بعيداً عن هذا الوصف والدور؛ فشكل التفاعلات بين أقطاب بنى النظام كان أقرب إلى النمط الصراعي أكثر منه إلى النمط التعاوني،[1] وأن تداعيات هذا النمط والسلوك انعكست سلباً على شكل توازنات أقطاب النظام العربي، الذي أصبح يفرز الكثير من التحديات والإشكالات الأمنية، التي ينعكس أثرها على واقع منظمة جامعة الدول العربية، في إطار آلية التغذية الاسترجاعية المتبادلة بين الجامعة والنظام العربي ككل.

رسمت بذلك صورة أشبه بحالة أزمة "أُسس"، يشهدها النسق الإقليمي العربي، وجذور "أصل أزمة"[2]، تتأسس عليها بنية جامعة الدول العربية، عكست معها صورة الواقع السياسي

[1] علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول**، شؤون سياسية، رقم. 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص. 22.

[2] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص. 12.

العربي، وعلى الرغم من هذه الإشكالات البنيوية التي رافقت مسيرة الجامعة والتي تطرحها بنية النظام العربي دورياً وباستمرار، فإن الجامعة على مستوى أدائها الوظيفي قد حافظت على تماسك وصون جوهر الأمن القومي العربي وعملت بأدوارها المتعددة على تحقيق درجة مقبولة من التوافق بين أقطاب النظام. فضلاً على ذلك، أن هامش المناورة ومساحة التحرك بين أقطاب النظام والقوى الإقليمية المجاورة كان متكافئاً ومتوازناً إلى حدود النِسب المعقولة والمقبولة، المجارية في ذات الوقت للتحولات التي تشهدها المنطقة العربية على سياقاتها المتعددة. إلى أن طرأت مجموعة من التغيرات السياسية الأمنية الممثلة بواقع الأزمات الأمنية المنبثقة من صلب البيئة المحلية العربية، والمعروفة بأحداث وانتفاضات الحراك السياسي العربي، أو ما اصطلح عليها إعلامياً بـ "ثورات الربيع العربي" مطلع عام 2011، الموجهة في الأصل ضد النظم السلطوية القائمة، والتي قبع أكثرها في السلطة لعقود من الزمن. الذي تحول بعضها، من طابعه السلمي إلى طابعه العسكري العنيف، من خلال ما شهدته الحالات الأمنية الثلاث "سورية، ليبيا، اليمن"، من عسكرة ومنطق حرب أهلية أيديولوجية انتقلت تداعياتها من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والدولي، تفاعلت معه جميع الأطراف الإقليمية والدولية المتصادمة والمتقاطعة في المصالح والأهداف الاستراتيجية، تحت مفهوم "الحرب بالوكالة"[1]، بهدف تحقيق المزيد من النفوذ والامتداد داخل العمق الجغرافي العربي.

أفرزت هذه التحولات التي شهدتها المنطقة العربية جملة من التداعيات السياسية والأمنية غير مسبوقة، انعكس واقعها على بنية النظام العربي وجامعة الدول العربية، التي أصبحت تواجه حسابات وتحديات أمنية مستجدة لم تشهد لها مثيلاً من قبل، انطلاقاً من كون مصدر التهديد انفجر من صلب البنية التحتية للدولة العربية. وهو ما أربك مركز القرار العربي الممثل في جامعة الدول العربية، التي لم تكن مهيأة على مستوى هيكلها البنيوي والوظيفي للتكيف

[1] مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2014)، ص. 64.

والتعامل مع هذه المستجدات الأمنية الخطيرة التي مست جوهر الأمن القومي العربي؛ أصبح معه مستقبل الجامعة قاب قوسين أو أدنى من أسوء الاحتمالات والسيناريوهات، المنذرة بزوال وفناء وجودها ككيان سياسي جامع للدول العربية.

1. إشكالية الدراسة:

تشهد المنطقة العربية واقع تحولات أمنية التي يعود مصدرها، بالأساس، إلى طبيعة بنية النسق الإقليمي العربي، الذي يعرف حالة اختلالات بنيوية وعدم اتّزان على المستوى الأفقي، سواء على مستوى الدولة ذاتها، بين البنية الفوقية والتحتية، أو على مستوى النظام، بين الوحدات السياسية فيما بينها، وعمودياً بين بنية النظام الإقليمي العربي وبين القوى الإقليمية الأخرى. تداعت هذه الاختلالات على مستوى بنية الجامعة، التي أصبحت تعاني قصوراً بنيوياً وعجزاً وظيفياً في مواجهة التحديات التي يعرفها الواقع العربي، وعلى الخصوص تداعيات الأزمات الأمنية التي تشهدها ساحة الدول محل الدراسة " ليبيا، سورية، اليمن". فقد كشفت هذه الأزمات عن حجم العجز المؤسسي للجامعة وأظهرت محدودية فاعليتها في معالجة الأزمات الداخلية التي تهدد بنية الدولة العربية ذاتها. ومن ثم تنطلق هذه الدراسة من إشكالية محورية التالية:

إلى أي مدى أثرت التحولات السياسية والأمنية التي عرفتها الدول العربية (ليبيا، سورية، اليمن) منذ 2011 على البنية الوظيفية والمؤسسية لجامعة الدول العربية، وما السيناريوهات المحتملة التي سيؤول عليها مستقبل الجامعة؟

التساؤلات الفرعية:

أ. إلى أي مدى تمكنت جامعة الدول العربية من التفاعل والتكيف وظيفياً مع المستجدات الأمنية، التي أفرزتها البيئة المحلية في الدول محل الدراسة؟

ب. ما أوجه القصور الذي شاب أداء الجامعة في مواجهة الأزمات الأمنية، وهل هذا يعود إلى القصور البنيوي والعجز الوظيفي داخل الجامعة؟ أم إلى اختلالات في توازن بنية النسق الإقليمي العربي؟

ج. في ضوء الواقع العربي الراهن، ماهي السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها جامعة الدول العربية؟

2. فروض الدراسة:

للإحاطة المنهجية والموضوعية مع تساؤلات الدراسة وللاستبصار ذلك، ننطلق من الفروض العلمية التالية:

- كلما زادت حدة اختلالات البنيوية على مستوى الأنساق المحلية والإقليمية العربية، كلما انعكس ذلك سلباً على الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية.
- كلما ارتفع مستوى إدراك الجامعة لطبيعة البيئة الداخلية للدول الأعضاء، كلما ارتقى أدائها الوظيفي في التكيف مع الاختلالات البنيوية التي يفرزها السيّاق المحلي العربي.
- كلما تزايدت قدرة الجامعة على التكيف البنيوي والإصلاح الوظيفي، زادت احتمالية بقائها وتطورها في المستقبل ضمن مسار إصلاحي تدريجي يحافظ على كيانها الرمزي ووظيفتها الإقليمية.

3.مجال الدراسة:

أ- المجال الزماني:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011، الذي شهد انطلاق الحراك العربي وما تبعه من اضطرابات أمنية، إلى عام 2018 الذي مثل مرحلة الانحسار النسبي لتلك الأزمات. وتخص الدراسة بالتحديد كل من: ليبيا، سورية، اليمن. وقد تم اختيار هذه الفترة باعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخ النظام الإقليمي العربي وتحولاته البنيوية.

ب- المجال المكاني:

تناولت الدراسة جامعة الدول العربية كإطار مؤسسي عربي يعني بصون الأمن القومي العربي من التهديدات الإقليمية والداخلية، وذلك عبر دراسة ثلاث حالات أمنية تمثل مختلف أنماط الأزمات التي وجهها النظام العربي وهي: ليبيا، سورية، اليمن.

4. أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تحليل العلاقة البنيوية والوظيفية بين جامعة الدول العربية وبنية النظام الإقليمي العربي، وذلك في إطار مقاربة نسقية تستند إلى آلية المدخلات والمخرجات. كما تسعى الدراسة إلى إثراء المكتبة الجامعية ببحث أكاديمي يسهم في فهم التفاعلات العربية من منظور تحليلي ممنهج بما يفيد الباحثين وطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة في رصد الأسباب والتداعيات الأمنية والسياسية الناجمة عن وقائع الحراك السياسي على واقع البيئة المحلية للدول محل الدراسة، وتحليل انعكاساتها الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية على واقع البنية الداخلية للدول المعنية. كما تهدف الدراسة إلى تحليل موقف الجامعة مع ذكر مختلف الآليات التي وظفت في معالجة واحتواء تداعيات الأزمات الأمنية التي عرفها السيّاق العربي، مع محاولة استشراف أفاق مستقبلها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

5. المناهج والاقترابات:

تقتضي طبيعة الموضوع اعتماد على مناهج واقتربات علمية التي تمكن من تحليل الظاهرة قيد الدراسة بصورة شاملة ومتعمقة، وذلك من خلال الجمع بين المناهج الوصفية

والتحليلية، وبين اقترابات التفسيرية ذات البعد النسقي الوظيفي، قصد الإحاطة بمختلف الأبعاد البنيوية والوظيفية لجامعة الدول العربية وعلاقاتها بالنسق الإقليمي العربي.

أ- مناهج الدراسة

- منهج دراسة الحالة:

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة نظراً لطبيعة الموضوع الذي يتناول ثلاث حالات مختلفة، فهو الأنسب لذلك، كون هذا المنهج يقوم على تحديد الظاهرة محل الدراسة في مجالات عدة (سياسية، اجتماعية، نفسية ...الخ)، ومحاولة تشريح الظاهرة وفق تحليل دقيق، يتناول في عمقه الأبعاد الشاملة للحالة المدروسة، سواء كانت فرد، جماعة، مؤسسة، دولة.[1] وفي محتوى الدراسة تم تحديد حالة الدراسة في منظمة جامعة الدول العربية، من خلال تناول الجانب البنيوي والوظيفي للجامعة، وكذا علاقات الارتباط الوظيفي مع نماذج الحالات الأمنية الثلاث (ليبيا، سورية، اليمن). حيث يقوم منهج دراسة الحالة على التركيز على حالة واحدة أو حالات المشابهة لها علاقة ارتباط بين هذه الحالات، من خلال إجراء دراسة معمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة ومحتوياتها.[2] وما يميز هذا المنهج قدرته على النفاذ إلى أعماق الظاهرة المراد دراستها وعدم الاقتصار على الجوانب السطحية، التي قد تكون مظللة وذات دلالات غير منطقيه تجانب الصواب والحقيقة الموضوعية.[3]

[1] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص.113.

[2] عطوف محمود ياسين، **مدخل في علم النفس الاجتماعي** (بيروت: دار النهار للنشر، 1981)، ص. 50.

[3] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 7، 2014)، ص. 134.

ب. اقترابات الدراسة:

- الاقتراب النسقي (النظمي): SYSTEMIC APPROACH

يعد "ديفيد إيستون" أول من طور اقتراب تحليل النظم، وأدرجه في حقل علم السياسة، إذ نظّر "إيستون" للحياة السياسية على شكل نظام (نسق) له حدود وبيئة محيطة يتفاعل معها وظيفيا، في إطار مجموعة من المفاهيم التي تفسر عملية النسق السياسي. ومن هذه المفاهيم:[1]

مفهوم النظام: Systems

يعد وحدة التحليل الأساسية، ويعني مجموعة البنى المترابطة وظيفياً فيما بينها، وأي خلل وظيفي في إحدى هذه البنى سيمتد أثره إلى بقية عناصر النظام. كما يشكل مفهوم النظام المتغير التفسيري الذي يحوي جميع المتغيرات الفرعية داخل النسق الكلي.

- **البيئة: Environment**

يقصد بها حدود النظام السياسي التي تطرأ عليها مختلف التفاعلات البنيوية والوظيفية داخل الأنساق الاجتماعية والثقافية التابعة له، وذلك في إطار علاقة التأثير المتبادل بين النظام السياسي وبيئته.

- **المدخلات: Inputs**

يقصد به ما تصدره الأنساق الداخلية والخارجية إلى بنية النظام السياسي، مما يؤثر فيه أو يُغير أنماط تفاعلاته ومحددات سلوكه تجاه البيئة المحيطة به. كما تشمل موارد النظام السياسي التي توظف في احتواء هذه المطالب، (القدرة الاستخراجية، وعملية التجنيد السياسي والإعلامي)، التي تعمل على استمرار وديمومة دورة النظام.[2]

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،1997)، ص. 130.

[2] عادل ثابت، **النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص. 150.

- **التغذية الاسترجاعية FEEDBACK**

تعني عملية التصفية أو عملية تحويل مطالب البيئة على حسب قدرة النظام السياسي المتاحة، بحسب حجم المعلومات الواردة إلى النظام حول إمكانات البيئة الفعلية، أو بمعنى عملية تحليل مخرجات البيئة على حسب إمكانات وقدرات النظام الفعلية.

- **المخرجات: Outputs**

يقصد بها المحصلة النهائية التي يرد بها النظام على مطالب البيئة، والتي تكون على شكل قرارات ملزمة التنفيذ، تمثل استجابة فعلية على ردود البيئة الخارجية.

6. الدراسات والأدبيات السابقة:

أ- الأدبيات السابقة:

- **مجدي حماد، "جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل"**: تطرق هذا الكتاب إلى أصول أزمة الجامعة، التي تعود جذورها إلى سياسة المحاور والتكتلات البينية على مستوى النظام العربي. كما تناول موضوع الجامعة من جوانب النشأة والسياقات التاريخية والسياسية التي أحاطت بميلادها، فضلاً عن الجوانب القانونية التي صيغ بها الميثاق. وقدمت الدراسة رؤية تقييمية وتحليلية لمجمل المبادرات والمقترحات الرامية إلى إصلاح وتطوير دورها الإقليمي والدولي، مع استشراف مستقبل الجامعة من خلال مناقشة البدائل في الفترة المعاصرة.
- **"حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه" (إشراف مركز دراسات الوحدة العربية)**: ناقشت الدراسة واقع الأمة العربية وتحولات الحراك السياسي العربي، وتداعياتها على النظام العربي ومؤسسة جامعة الدول العربية. كما أبرزت التحديات الأمنية المستجدة، بما في ذلك من مخاطر تفكك الدولة الوطنية وآثارها على بنية النظام، إضافة

إلى سيناريوهات تحول النظام العربي من النظام القائم إلى نظام إسلامي بمعطيات وتفاعلات مختلفة.

ب-الدراسات الأكاديمية السابقة:

- أطروحة دكتوراه الباحث عبد المؤمن سي حمدي، "**إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة**"، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، 2019: ركزت الدراسة على واقع التغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011، من خلال تحليل مفهوم التغيير السياسي في أبعاده اللغوية والفكرية والسياسية ، ومسارته السياسية والأمنية ، مع دراسة تأثيراته على المستويات الثلاثة : المحلية ،الإقليمية، والدولية، وأشارت النتائج إلى أن التغيير السياسي ضاعف أصول الأزمة في الواقع السياسي العربي ، بسبب القطيعة بين النظم السياسية القائمة وتنظيمات المجتمع المدني ، واحتواء الأخيرة من قبل التنظيمات التقليدية ، مما أدى إلى انحراف مسارها الديمقراطي السليم.
- أطروحة دكتوراه الباحث عبد القادر نابي، " **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**"، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)،2015: استهدفت الدراسة تحليل دور الجامعة كمنظمة إقليمية تهدف إلى صون الأمن القومي العربي من التحديات الخارجية. واستعرضت الدراسة الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الجامعة، أبرزها معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، وبينت محدودية فاعلية هذه الاتفاقيات على الصعيد القانوني والسياسي. وأشارت النتائج إلى أن الخلافات والنزاعات البينية بين الدول الأعضاء أثرت سلباً على بنية النظام العربي، مما انعكس على أداء الجامعة وفاعليتها المؤسسية والقانونية.

ج-الإسهامات والفجوات: يمثل عرض الدراسات السابقة محاولة منهجية للحصول على صورة واقعية وتحليل جاد لموضوع جامعة الدول العربية وأزمات الأمن المصاحبة لها،

لاسيما في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018. ورغم القيمة العلمية لهذه الدراسات، إلا أنها اقتصرت على بعض النقاط، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اقتصرت بعض الدراسات على الجوانب السياسية والقانونية لعلاقة الجامعة بالنظام العربي، مع إغفال التحولات الأمنية الداخلية وتأثيراتها على أداء الجامعة.
- الدراسة المعنونة "**حال الأمة العربية 2011-2012**" عالجت التحولات الأمنية، لكنها لم تتناول العلاقة الوظيفية بين الجامعة والأزمات الأمنية في إطار النظام الإقليمي العربي.
- دراسة أطروحة " **واقع التغيير السياسي في المنطقة العربية** "، رغم شموليتها التحليلية والمنهجية، لم تتناول الجامعة ومؤسساتها البنائية والوظيفية المتعلقة بالموضوع.

أما من حيث الإضافة التي قدمتها الدراسة الحالية، فهي تتمثل في تناول الموضوع من زاوية نظرية لبنية الجامعة، انطلاقاً من **مقاربة التكامل الإقليمي**، مع تحديد الشروط البنائية الواجب توفرها في أي تنظيم إقليمي، كما اعتمدت الدراسة على **نظرية المركب الأمن الإقليمي لتحليل الأزمات** وفق مستويات التحليل الثلاثة: محلي، إقليمي، ودولي، مع توسيع نطاق الدراسة زمنياً لتشمل الفترة من 2011 إلى 2018، ما يتيح تقديم رؤية موسعة لواقع التحولات الأمنية وتأثيرها على مستقبل الجامعة.

7-الإطار النظري:

اعتمدت الدراسة على بعض الجوانب النظرية المناسبة منهجياً مع طبيعة الموضوع، ومن هذه النظريات نذكر:

أ. نظرية التكامل الدولي: (الجماعة الأمنية)

يعد كارل دويتش (DEUTCH KARL) عام 1957، أول من طرح مفهوم "**الجماعة الأمنية**" كوحدة للتحليل في العلاقات الدولية وذلك في كتابه المشهور "**تحليل العلاقات الدولية**". يشير هذا المفهوم إلى محتوى الإدراك الأمني للدولة عن طريق مجوعة من الروابط ممثلة في القيّم والمعايير والقواعد السلوكية التي تعزز الانتماء إلى هوية واحدة مندمجة.[1] وفي تحديث نظري لهذا المفهوم، عرّف كل من مايكل بارنات (Barnett Michael) وإيمانويل أدلر (Alder Emanuel)، مفهوم الجماعة الأمنية بأنها: «مجموعة من الدول المندمجة في إطار سياسي وأمني، يؤدي هذا الاندماج إلى توليد الثقة والتوقعات المشجعة والمحفزة على حل وتلطيف النزاعات بطرق سلمية».[2]

كما تعمل الجماعة الأمنية المندمجة على إعادة صياغة وبرمجة هويتها في إطار سياسي يهدف إلى المزيد من التجانس والتكامل المشترك. حيث يشير مفهوم التكامل بمقتضى تعريف "أرنست هاس" (Ernst Haas): أنه عملية إجرائية سياسية تقوم بها مجموعة من الوحدات السياسية ذات الهوية الإقليمية الواحدة، يتم من خلالها تحويل منطق الولاء والنشاط والأهداف ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، نحو مركز واحد وجامع، من خلال إنشاء مؤسسات تكرس نوعاً من الشرعية السياسية والقانونية على الدول الأعضاء فيها.[3]

وفي هذا السياق، حدد "جوزيف ناي" (Joseph Ney)، أحد أبرز رواد الوظيفية الجديدة، مجموعة من الشروط الوجب توافرها في عمليات التكامل، وهي:

---

[1] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013)، ص. 235.

[2] Emanual ADLER and Michael BARNETT, **Security Communities** (United kingdom: Cambridge University Press,1998) pp.30 -37.

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص. 248.

- **البعد الرمزي للجماعة الأمنية:**

يقصد بالهوية المندمجة للجماعة الأمنية عملياً أن يتنازل الأعضاء في إطار التوجه الخارجي، عن البعد الوطني القطري الضيق لصالح البعد الإقليمي–القومي الجامع. كما يلتزمون بتحقيق المنافع والمصالح المادية وفق أهداف الجماعة الأمنية، بعيدا عن الأهداف القطرية المحدودة. وفي نقض أنطولوجي في ذات الوقت للطرح الواقعي الذي يفترض أن الدول أشبه بكرات البلياراد Billiard_ball، المنفصله، التي تتصادم فيما بينها لتحقيق أهداف مستقلة معزولة عن بعضها البعض،[1]

يفترض المنظور الوظيفي الجديد، أن التدرج في بلورة الهوية الإقليمية يضاعف القيمة الرّمزية في عملية التكامل الإقليمي؛ الذي يرتد أثره الإيجابي باتساع حجم العضوية وثقلها داخل المنتظم الإقليمي، أو المخرجات الإقليمية عموماً، من خلال ترسيخ الوجود الرّمزي وتحقيق المصالح المادية على المستوى العالمي... كما تتضمن الهوية الإقليمية إلى جانب بعدها الأيديولوجي تحقيق بعداً اقتصادياً وفق منطق تراكم الفائض والقيمة، الذي يعود بالنفع الاقتصادي على الوحدات السياسية داخل النموذج الإقليمي. ومن ثم يتحول هذا العائد إلى حافز إدراكي ومعيار للأطراف الراغبة في الانضمام إلى العملية التكاملية.[2]

- **التجاوب الإقليمي الإيجابي:**

يقصد به بلوغ مستوى مرتفع من النضج الإدراكي والتفاعل الإيجابي، القائم على الاتصال والتنسيق بين الفواعل على مختلف المستويات العليا نزولاً إلى تعزيز الروابط القيّمية والنفعية على مستوى البنية التحتية داخل مختلف الجماعات الاجتماعية والسياسية؛ التي تمثل القاعدة السوسيولوجيا الصلبة لتفاعل ونجاح تجربة الجماعة الأمنية. ولتعزيز التفاعلات فوق القومية، حدد الوظيفيون الجدد بعض الشروط الموضوعية التي تسهل من عمليات التكامل وتحقق

[1] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص. 262.

[2] عامر مصباح، **التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص ص. 79–80.

الفاعلية والكفاءة القصوى على المستوى فوق القومي، ومنها شرعية النظام السياسي، كفاءة الجهاز الإداري، فاعلية القطاع الاقتصادي، مردودية القطاع العلمي والمعرفي. تنتج عن ذلك شبكة معقدة من المصالح والمنافع المتبادلة لا يمكن إشباعها أو التجاوب معها إلا على مستوى الجماعة الأمنية ككل.[1]

- **التكامل القيمي: (التماثل في البنى المجتمعية)**

يشير هذا المفهوم إلى تحقيق متطلبات وإمكانات التشابه والتماثل في القيم الأيديولوجية والسياسية بين أعضاء التكامل الإقليمي، ووفق شروط ومصالح متطابقة أو متوافق عليها مسْبقاً.[2] كما يعني في جوهره التقارب والتكافؤ في معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً على التماثل في الخيارات الاستراتيجية المرتبطة بنمط الإنتاج (نموذج الليبرالي مثلا)، الذي يساهم في إيجاد بيئة وظيفية مواتية تعزز من عمليات التبادل التجاري الحرّ العابر للحدود...إضافة إلى أن معدل النمو الاقتصادي المتنامي في النِسب يمارس عملية دفع إيجابي على الوحدات السياسية، بهدف امتصاص عوائد النمو وهو ما يؤدي إلى خلق مناخ للتكامل المشجع والمحفز على بلورة عملية التكامل بين الوحدات السياسية، وفي ظل مزايا المكاسب المطلقة والثقة المتبادلة الذي يسهم بدوره في نشر الوعي، والإدراك المشترك حول فوائد ومنافع السوق الإقليمي...كما يجادل الوظيفيون الجدد في بيان أهمية هذا الطرح، المتعلق بالتقارب، أو التكافؤ في معدلات النمو الاقتصادي بين أطراف التكامل، بمنطق التعارض و التخالف، بمعنى أن عدم التكافؤ، أو التماثل في مؤشرات النمو الاقتصادي سيشكل بدوره عائق بنيوي، أو عجز وظيفي يعرقل، أو يجهض عمليات التكامل بين أعضاء الجماعة الأمنية.[3]

---

[1] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص ص. 249- 252.

[2] جندلي، **التنضير في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص.259.

[3] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص.84- 85.

ب – نظرية مركب الأمن الإقليمي:

استعار منظور الأمن المجتمعي ثلاث متغيرات أساسية من فرضيات نظرية مركب الأمن الإقليمي، والتي تتوافق مع خصوصيته المنهجية والنظرية في تحليل قضايا الأمن المجتمعي، وهي:[1]

- **التخومية:**

يوظف متغير التخومية في ظل الأزمات الأمنية المركبة الذي تشهدها إحدى دول مركب الأمن الإقليمي، والتي تكون في الغالب ذات طابع أيديولوجي– مذهبي، أو عرقي إثني، أو على شكل تمرد شعبي ضد النظام القائم، مما يولد تهديدات وهواجس أمنية عابرة للحدود داخل دول الجوار الجغرافي، وما يعكسه من إفرازات أمنيه على البنى المجتمعية لدول المركب الأمن الإقليمي بأكمله.

- **الاختراق:**

يقصد به عملية الاختراق الصلب والناعم من قبل القوى الكبرى لمركبات الأمن الإقليمي، بمعنى اختراق الفضاءات الجيوسياسية ذات البعد الاستراتيجي الهام، نتيجة المنافسة الأمنية الإقليمية على مواقع النفوذ والامتداد، أو الاختراق الطوعي من خلال استعانة إحدى دول المركب بالقوى العظمى من أجل المحافظة على التوازنات الإقليمية والاستراتيجية داخل مركب الأمن الإقليمي.

- **الاعتماد المتبادل الأمني:**

يعد أثراً تابعاً لمتغير التخومية أو التقارب الجغرافي .....فالفكرة المحورية هي الترابط العلائقي الأمني الوثيق بين أطراف المركب الإقليمي، والذي قد يتحول من منعكس إيجابي

[1] عامر مصباح، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)، ص ص .138– 139.

إلى منعكس سلبي في حالة تفكك أحد المنظومات الإقليمية، أو عدم الانسجام داخل أبنية المركب الأمن الإقليمي، الذي سيصدر بدوره مخرجات سلبية على بيئة الجوار الجغرافي تهدد الأمن القومي والإقليمي بأكمله.[1]

8- مصطلحات الدراسة:

توضح هذه المصطلحات الإطار المفاهيمي الذي تستند إليه الدراسة لضبط المعاني وتحديد الدلالات الإجرائية المستخدمة.

- **جامعة الدول العربية:**

تعرّف جامعة الدول العربية بأنها منظمة عربية إقليمية تأسست عام 1945، تجمع في نطاق العضوية جميع الدول العربية الناطقة باللغة العربية، وبميثاق يترجم المبادئ والأهداف المراد تحقيقها؛ كما جاء تأسيس الجامعة كرّد فعل واستجابة لتنامي المد القومي العربي الطامح إلى الوحدة والاتحاد على المستوى القومي العربي.[2]

- **التحولات الأمنية:**

يقصد بمجمل التطورات السياسية- الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011، والتي انبثقت أساساً من داخل البنية المحلية للدولة العربية، بخلاف الأنماط التقليدية التي كانت تصدر وفق ما تقتضيه تفاعلات نمط توزيع القوة وهرمية تراتبية في البنية النظام الدولي، من خلال ما أفرزته من تداعيات أمنية معقدة ومركبة على واقع بنية المجتمع والدولة ككل. تمظهرت لاحقاً في مخاطر تفكك الدولة الوطنية والصراعات المذهبية – الطائفية، مع بروز لفواعل تحت – الوطنية توازي في تفاعلاتها مركزية وحدة الدولة. الأمر المستجد على نمط هذه التحولات أنها عكست مستويات التحليل التقليدية من خلال إفرازاتها على المستوى

[1] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص ص. 300-301.

[2] سمير محمد عياد، "مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، **رسالة ماجيستير**، جامعة الجزائر، 2004، ص.55.

المحلي صعوداً، إلى المستوى الوطني، وصولاً إلى المستوى الإقليمي والدولي، تداخلت معها مختلف الفواعل الدولية والوطنية وتحت الوطنية بشكل مائع يصعب الفصل التحليلي والمنهجي معها، وفي تقويض لأهم أساس نظري قامت عليه الأطروحات التقليدية، وهو الفصل والتمايز المنهجي الصارم بين مستويات التحليل في تفسير قضايا السياسية الدولية.[1]

- **الأمن المجتمعي:**

يعد هذا المصطلح من أكثر الإسهامات تميزاً بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن التي وظفها كل من باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر(ole weaver)، في صياغة نظرية مركب الأمن الإقليمي، حيث عرّف أولي ويفر، الأمن المجتمعي بأنه: " قدرة بنية المجتمع على الثبات مع المحافظة على خصوصية الكيان، مع التكيف المرّن مع المتغيرات والتهديدات المحتملة والحقيقية".[2] أما باري بوزان، فقد عرّف الأمن المجتمعي بأنه:" قدرة الكيانات المجتمعية على الحفاظ على عنصر الهوية أو نمط الخصوصية التي تعرف بها، والمتضمنة في لغة التواصل، الدين، الثقافة، العادات والتقاليد مع القدرة على التكيف واستمرارية في تعزيز الهوية في ظل التهديدات التي تحيط بها".[3]

- **الأمن الإقليمي:**

يعرّف كل من باري بوزان (buzan barry) وأولي ويفر(ole weaver)، الأمن الإقليمي بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بها العمليات الكبرى "الأمننة" أو " اللاأمننة"، أو كلاهما جد مترابطة إلى درجة لا يمكن تفسير معها المشكلة أو التهديد الأمني بمعزل الواحد عن الأخر"[4]. الفكرة الأساسية في نظرية مركب الأمن الإقليمي هي اعتبار المستوى الإقليمي وحدة

[1] مصباح، **الأمن المجتمعي**، مرجع سابق، ص. 05.

[2] Pinnar BILGAIN,"Individual and Societal Dimeusions of Security", **International Studies Review**, vol 5 ,2003, p. 211.

[3] Barry BUZAN , **People , States , and Fear: The National Security Problem in International Relations** (London: Wheatsheaf Books, 1982) ,pp .19،20.

[4] Barry BUZAN and Ole, WEAVER, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge,Uk,Cambridge University Press,2003). pp.21،22.

مركزية وأساساً نظرياً لتحليل قضايا السياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فضلاً على الارتباط الوظيفي بين المستوى الإقليمي ومستويات التحليل الأخرى، كمستوى المحلي والدولي في عملية تأثير وتأثر متبادلة.[1]

- **الأمن الكوني:**

يقصد به تضمين مفهوم الأمن القومي ضمن المستوى الكوني، بحيث يصبح تفاعل وبقاء الوحدات السياسية جزء من الدائرة الكونية الواسعة، ينتقل معها مركز التحليل من وحدة الدولة إلى بنية النظام. تتحول وظيفة الدولة من كيان مستقل لها دور تفاعلي في البيئة الدولية إلى فرع تابع لبنية النظام، أو أشبه بوكالات للأمن الكوني، بمعنى تنازل الدولة لمنطق الاحتكاري لمفهوم الأمن التقليدي لصالح الأمن الكوني والأمن العالمي.[2]

يجادل أنصار المنظور الكوني مفاهيم الاتجاه النقدي، الذي يختزل مفهوم الأمن في مستوى وحدة الفرد، ومنطق حجتهم في ذلك، أن المستوى الفردي قاصر على تقديم تحليل وتفسير شامل لقضايا السياسة الدولية ذات الخاصيات البنيوية، ويقترحون رؤية شاملة تتمحور حول إدراج مفهوم الأمن ضمن أبعاد ومستويات التحليل المتعددة، ذلك أن قضايا الأمن بين مستويات الثلاث: الفردي، القومي، الدولي، أصبحت مترابطة وظيفياً وذات تأثير وتأثر متبادل فأي أزمة يشهدها مجتمع ما سترتد انعكاساتها على كافة القطاعات الأمنية الموسعة: السياسية، الاقتصادية، الثقافية...إلخ، صعوداً على جميع مستويات التحليل... فمفهوم الأمن لا يمكن أن يفهم إلا عبر نظرة كلانية، أو فوق عالمية، تدمج تفاعلات المستويات الثلاث ضمن معادلة واحدة.[3]

---

[1] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص. 307.

[2] عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص. 12.

[3] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص ص.105-111.

9-تقسيم الدراسة: تم تنظيم الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية، كل فصل يتفرع إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وفق التحليل المنهجي التالي:

الفصل الأول: تناولنا الجامعة في ظل السياق البنيوي العربي العام، من خلال تتبع نشأة الجامعة والتفاعلات الإقليمية والدولية المؤثرة فيها، فضلاً على استعراض الهوية الإقليمية للجامعة وأسس التكامل العربي، مع استجلاء طبيعة النظم السياسية العربية وأزماتها البنيوية، وصولاً إلى موضوع الحراك السياسي العربي وتداعياته البنيوية على السياق البنيوي العربي ككل.

الفصل الثاني: تناولنا موضوع التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة 2011، من خلال مقاربة نسقية تعتمد على ثلاثة مستويات تحليل: المحلي، الإقليمي، الكوني، مع التركيز على ثلاث أزمات نموذجية (الليبية، السورية، اليمنية). كما تم تناول موقف جامعة الدول العربية من هذه الأزمات من حيث القرارات الصادرة عنها، وآليات التفاعل والاحتواء، وصولاً إلى تقويم أدائها الوظيفي في المجال الأمني العربي.

الفصل الثالث: تناولنا واقع الإصلاح داخل بنية جامعة الدول العربية والنظام الإقليمي العربي، مع استشراف آفاق المستقبل في ضوء التحديات الأمنية والسياسية، عبر مقاربة استشرافية تستند إلى تحليل السيناريوهات المحتملة (الاتجاهي، التفاؤلي، التشاؤمي).

الفصل الأول:

جامعة الدول العربية والسياق البنيوي العربي

المبحث الأول: البنية التأسيسية والمؤسسية لجامعة الدول العربية.

يعتبر إنشاء جامعة الدول العربية نقطة تحول فاصلة في مسار النظام العربي؛ إذ انتقل من نظام لكيانات يضم كيانات قطرية قيد التأسيس والاستقلال، تتقاسم مجموعة من مقومات معنوية مشتركة، إلى كيان مؤسسي تنظيمي يؤسس للهوية الإقليمية في بعدها الرّمزي، وكذا الميثاق الرّسمي المؤكد للإطار القانوني والتنظيمي للجامعة، الذي ترجمته مجموعة من المبادئ والأهداف الرّامية إلى تحقيق التكامل والتقدم وصون الأمن العربي المشترك.

ومنه سنبحث في هذا الجزء من الدراسة، موضوع إنشاء الجامعة في إطار ثلاث أبعاد، أولاً، النشأة التاريخية، ثانياً، الهوية الإقليمية للجامعة، وأخيراً، البنية التنظيمية التي ترسخ سلوك الجامعة وتفاعلات الدول الأعضاء فيها، بما يعزز مفهوم التكامل العربي المشترك في معناه الواسع.

المطلب الأول: النشأة التاريخية والتطور البنيوي للجامعة.

تتميز جامعة الدول العربية –وفق الرؤية السلوكية– عن غيرها من المنظمات الإقليمية المشابهة لها في العديد من السمات، منها ما يتعلق بظروف نشأتها التاريخية المتضمن في البعد الأيديولوجي القومي ومتغيرات البيئة الدولية، فضلاً على المحددات النسقية المؤثرة على سلوكها الوظيفي.[1]

أولا: المدخل التاريخي.

تفاعلت العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية منها، في ميلاد وإنشاء جامعه الدول العربية. فقد عملت ظروف وتداعيات الحرب العالمية الثانية في توجه سياق الدولي نحو فكرة الاندماج والتكامل الإقليمي والدولي، والتي تجلت بمجموعة من المؤسسات والهيئات

[1] جميل مطر، "الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، جوان 1992)، ص. 887.

الإقليمية والدولية ذات الطابع السياسي الأمني أو الاقتصادي. وإن كان للعامل الاقتصادي له وزن وثقل مرجح في هذا التوجه العالمي بحكم مساعي البناء ومحو أثار الحرب، فضلاً على التحول الذي طرأ على بنية النظام الدولي من خلال بروز قوى جيوسياسية واقتصادية جديدة أرست لنظام عالمي جديد، ساهمت تفاعلاتها المتعددة وغير المباشرة في بلورة فكرة إنشاء تنظيم قومي عربي جديد. وقد لقيت هذه الفكرة تعاطفاً وتأييداً من طرف القوى الكبرى، وبالأخص القوى الاستعمارية التقليدية في محاولة للاحتواء المد القومي العربي وتغيير أساليب السيطرة المباشرة ذات المنطق الاستعماري الكولونيالي، وفي محاولة لفتح أبواب تواصل جديدة مع دول حديثة العهد بالاستقلال السياسي، تسعى من وراء ذلك إلى تقييدها بالماضي الاستعماري. وفي هذا السياق تستند أغلب الدراسات وأطروحات النظرية حول مشاريع التكامل الإقليمي إلى أبعاد وأهداف اقتصادية أساساً، إلا أن هذا العامل لم يكن بقدر من الأهمية والثقل بقدر ما كان للعامل السياسي، الذي شكل الجوهر الأساسي وراء تأسيس الجامعة، على الرغم من أن الأقطار العربية (على قلتها) كانت تشهد واقع اقتصادي صعب، وإن صحَّ التعبير كانت في الأصل تفتقر لأبجديات وأسس النظام الاقتصادي الحديث. ولعل السبب في ذلك يعود إلى البعد القومي الذي كان يطغى على توجهات الرأي العام العربي أنذاك، الذي رأى في الوحدة العربية المخرج السياسي من التخلف والتبعية الاقتصادية، والطريق الأسمى لتحقيق الوثبة الحضارية المنشودة.[1]

انعكست أثار هذا التوجه على حيثيات المباحثات المتعلقة بتأسيس الجامعة بين اتجاهين متناقضين في الرؤية، الأول يدعو إلى الوحدة بأسمى معانيها، الثاني يهدف إلى الاتحاد وفق النموذج السياسي والقانوني المعاصر. وقد حسّم هذا الخلاف صدور بروتوكول الإسكندرية في 1944/10/07، بإعلانه الصّريح عن إنشاء جامعة الدول العربية كمنظمة سياسة وقانونية

[1] عبد الحسن زلزلة، "الدور الاقتصادي للجامعة العربية"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، المرجع نفسه، ص 212.

معبِّرة في أسسها عن توجهات ومصالح الدول المؤسسة، فضلاً على التعبير عن الطموحات القومية في حدودها الدنيا. وهو ما تجلى واقعه على بنود الميثاق بشيوع النمط التوفيقي بين مبادئ تكرّس المفهوم القومي الممثل في الوحدة والتحرر من قيود التبعية الإمبريالية، وبين مبادئ تكرس المفهوم الوطني وفي تأكيد ضمني على واقع دول حديثة العهد بالاستقلال أو في طريقها لتحقيق ذلك، تسعى إلى ترسيخ وجودها وسيادتها، من خلال العمل على فك القيود السياسية والاقتصادية التي تحدُ من إرادتها وحريتها السياسية. واستقر الأمر على رؤية الاتجاه الثاني بتأسيس منظمة جامعة الدول العربية وفق المنطق السيادي للدول الأعضاء، وفي إطار التوجه القومي العربي العام، وهو ما أكده الميثاق الصادر بتاريخ 22 مارس 1945، بتكريسها كهيئة للتعاون الاختياري وضمن الحد الأدنى لمفاهيم التكامل.[1]

أدى ذلك إلى نوع من الازدواجية في مبادئ وأهداف الجامعة من حيث الطبيعة القانونية القائمة على مجموعة من النصوص والمواد الموثقة لمفهوم التكامل الإقليمي العربي، ومن حيث الاعتبارات السياسية المعبَّر عنها في مبادئ تكرّس للمفهوم القطري كمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، هذا التضارب والتناقض الذي احتوت عليه نصوص الميثاق كان من أهم الأسباب المعرقلة والمعيقة لمهام ووظائف الجامعة، كما مثلت هذه الازدواجية جانب من الدينامية التفاعلية السياسية المعززة لأبجديات ومفاهيم التكامل والتعاون الإقليمي، عملت بدورها على تماسك النظام، ومرونته، وحالت دون سيطرة أي دولة عربية بمفردها، أو تكتلاً من الدول، وفرضت على الدول الكبيرة التي تسعى للعب دور قيادي أن تلجأ إلى مزيد من أساليب الاقناع والضغط والترغيب والتهديد للحصول على الإجماع العربي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، كما أنه أعطى للدول الصغيرة ضمانة قانونية ومعنوية، ووفر لها شعوراً بالأمن في مواجهة الدول أكثر قوة وقدرة، بل أعطاها للقدرة على المساومة للحصول على مكاسب مقابل تأييد قرار أو سياسية ما، الذي ساهم بدوره في وحدة

[1] المرجع نفسه، ص ص. 212- 213.

تماسك النظام، كما كان له جانب ضعف لأن الدول الأعضاء، عمدت إلى استخدام قاعدة الإجماع لكي تفرض قدراً كبيراً من الجمود والشكلية، ففي واقع الأمر أعطت حق الاعتراض لكل دولة عربية على حدة، ولم تتمكن الجامعة من العمل إلا في المجالات التي يتحقق فها الإجماع القانوني أو التوافق السياسي.[1]

أفرز واقع التباين بين اتجاه القومي والقطري مجموعة من التناقضات احتوت عليها بعض نصوص الميثاق، بين تيار قومي يهدف إلى تحقيق التكامل الإقليمي في أعلى درجاته ومستوياته، وتيار قطري يهدف إلى التكامل وفق منطق السيادة التي تقرّها مبادئ القانون الدولي؛[2] وهو ما أفصحت عنه مباحثات بروتوكول الإسكندرية بالتأكيد على مبدأ السيادة للدول الأعضاء، وهذا بتفضيل إسم "جامعة الدول العربية" بدل من "الجامعة العربية". فالجامعة قد نشأت على متغير توازن القوى داخل بنية التنظيم، وفي ظل التوافق والإجماع بين جميع الأعضاء وفي نفس الوقت من هاجس الخوف من إجهاض مشروع ولادة الجامعة. لذلك تم إسقاط النص الوارد في بروتوكول الإسكندرية من قبل الدول المؤسسة، الذي نص على عدم جواز لأي دولة عضو في الجامعة، مهما كان وزنها وثقلها السياسي، اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الدول الأعضاء في الجامعة، بناء على طلب مندوب لبنان.[3]

يمكن القول، أنه على الرغم من حدة الاشكالات والتناقضات التي صاحبت ميلاد الجامعة العربية، إلا أن قيام الجامعة في باكورة انبثاق النظام العربي يعد إنجازاً تاريخياً يؤسس للتوجه العربي في إطاره الرّسمي، ويعكس في ذات الوقت تصورات وتفاعلات النظام وتوجهاته السياسية. فقيام الجامعة في حد ذاته لا يعدو أن يكون اعترافاً وإقراراً على المستوى العربي

---

[1] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص ص. 37- 40.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، **جامعة الدول العربية دراسة تاريخية 1945-1985** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار / مايو 1986)، ص. 08.

[3] أنس الراهب، **جامعة الدول العربية شرح في مستقبل وطن** (دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2014)، ص ص. 36-37.

بضرورة الوحدة والتكامل الاقتصادي وبأهمية تعزيز العمل العربي المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، وعلى ضرورة إيجاد الوسائل والآليات المحددة لعمليات التعاون التكامل العربي.[1]

يتضح طبقا لهذه العلاقة، أن الجامعة العربية طرف أصيل من طرف النظام الإقليمي العربي، يمثل جوهر وطبيعة النظام العربي والإطار المؤسسي لتفاعلاته وأهدافه؛ إذ أنها ترتبط عضوياً بأهداف النظام وأزماته وتفاعلاته على المستوى البيئة المحلية أو الخارجية، وأنها انعكاس مباشر لما يتعرض له بقية أعضاء النظام من تفاعلات وإرهاصات تأثير البيئة الدولية، باعتبارها تمثل الكل "العربي" سياسياً وتاريخياً وحضارياً، وأن إحباط دورها يرتد أثره السلبي المباشر على أبجديات العمل العربي المشترك، ويرهن من فاعلية بنية النظام العربي ككل.[2]

ثانيا: الأهداف والوظائف.

يجب التمييز في البداية، بين مفهوم الأهداف والوظائف في إطار دراسة مواضيع تتعلق بجامعة الدول العربية، فللجامعة أهداف حددتها مواد الميثاق، كما تكونت للجامعة مجموعة من الوظائف نتيجة التفاعل السياسي والقانوني مع بيئة النظام.[3]

1-أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة من خلال أهدافها، إلى ترجمة المبادئ النظرية التي تشكل جوهر وأساس بنود الميثاق، والتي تستند في مضمونها إلى ماورد صراحة في نص الميثاق.

---

[1] خليل إسماعيل الحديثي، **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية** (بغداد: بيت الحكمة، 2001)، ص. 58.

[2] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص. 56.

[3] مطر، "الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص. 888.

أ- صيانة استقلال الدول الأعضاء:

تتضمن في ديباجة الميثاق الذي أقرّ بقداسة واستقلال الدول الأعضاء.[1]

ب- المحافظة على السلام والأمن العربي:

ورد نص هذا البند في المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق، ..... التي دعت الدول الأعضاء إلى الالتزام السياسي والقانوني بحل الخلافات البينية بالطرق السلمية، كما دعت مجلس الجامعة أن يبادر بالوساطة في الخلافات التي تنذر بنشوب حرب بين الدول الأعضاء.[2]

ج- تحقيق التعاون العربي وتوطيده:

نصت عليه المادة الثانية في فقرتها الأولى، التي أقرت أن الغرض من وجود الجامعة توثيق الصلة بين الدول الأعضاء، من خلال وضع خطط وبرامج سياسية تحقق التعاون وتحافظ على سيادة واستقلال الدول الأعضاء.[3]

د- التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية:

نصت عليه المادة الثانية الذي نقرأ فيها ما نصه «تطبيقا لأحكام المادة السادسة من الميثاق الجامعة والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما يتخذ بصدده من تدابير وإجراءات».[4]

---

[1] إبراهيم أحمد شلبي، **أصول التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الدولية** (القاهرة: الدار الجامعية، 1985)، ص. 648.

[2] هارون هاشم رشيد، **ماذا تعرف عن جامعة الدول العربية** (تونس: دار سراس للنشر، 1980)، ص. 37.

[3] شلبي، **أصول التنظيم الدولي**، مرجع سابق، ص. 649.

[4] عبد الحميد دغبار، **جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي: معالم التغيير... آمال التغير** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص. 216.

2- وظائف الجامعة:

تعتبر أغلب أهداف الجامعة نصوص استنبطت أساساً من مواد الميثاق، وقياساً على ذلك، قد تكونت للجامعة اعتباراً بعض الوظائف نتيجة لتفاعلات دول الأعضاء فيما بينها، أو مع تفاعلات الجامعة مع تهديدات الموجهة ضد الأمن القومي العربي. ومن أهم هذه الوظائف[1]:

1-الجامعة العربية بوصفها إطاراً للعمل السياسي والقومي:

تعلن وتتخذ فيها جميع القرارات التي تتعلق بقضايا الأمن القومي العربي.

2-وظيفة الجامعة في تحقيق توازنات النظام الإقليمي العربي:

ضبط إيقاع وميزان النظام العربي، من خلال قاعدة الإجماع في التصويت التي ساهمت بجانبها في هذا التوازن؛ لأنها منعت القطب الرئيسي أو الحلف الأقوى من أن يحتكر العمل العربي المشترك، أو بمنطق وشكل دول المركز والهامش في النظام.

3-الجامعة العربية ومسؤولية تعثر المشروع القومي العربي:

تحملت الجامعة هذه المسؤولية منذ تأسيسها، بكونها المسؤول الأول على تحقيق وصون الأمن القومي العربي، الذي استغلته النظم العربية وتوارت خلفها كدرّع يحمي من ضربات النقد اللاّذع والغضب الشعبي من انتكاسات الواقع العربي الرّاهن، وعلى رأسها ضياع فلسطين وانتهاكات المقدسات والشرف العربي ككل.

نختم هذا المطلب، بالاعتبار الجامعة كأساس وركن وقيمة جوهرية في ماهوية النظام الإقليمي العربي، إذ تمثل الإطار الإسمي والتعريفي لبنية النظام العربي، والواجهة التي تمثل حقيقة هويته الإقليمية أمام النظم الإقليمية الأخرى.

[1] جميل مطر وعلى الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 5، 1986)، ص ص. 177- 179.

المطلب الثاني: الهوية الإقليمية والخصوصية الوظيفية.

يشكل عنصر الهوية أهم معيار يقوم عليه أي تنظيم إقليمي، والذي يستمد كنهه من الوعي المشترك، وكذا من ضرورات التلاحم والتقارب بين وحدات التنظيم. وعلى ضوء هذا المعيار، تحدد معالم السلوك الخارجي للمنظمة التي يصبح ينظر إليها كوحدة مندمجة على مستوى الخطاب والسلوك السياسي[1]. كما تبرز أهمية معيار الهوية جليا في إطار التفاعلات السياسية التي تربط أعضاء التنظيم مع فواعل البيئة الخارجية، من خلال مجموعة من السمات التي تميزها عن غيرها من المنظمات الإقليمية المشابهة لها[2]. وفي ظل هذا المعيار تتفرع عنه مجموعة من الأسس التي تعطي المعنى والقيمة الجوهرية والخصوصية المميزة لنماذج التكامل الإقليمي، والتي منها:

أولا: البعد الرمزي في منظور الجماعة الأمنية:

يشير منظور الجماعة الأمنية، أن هدف من إقامة المنظمات الإقليمية يجب ألا يقتصر على حفظ الأمن الإقليمي داخل صلب الجماعة الأمنية، وألا يختزل فقط كمجال لممارسة القوة المادية المتعلقة باحتواء مصادر التهديد المؤكدة والمحتملة، وإنما يحمل في طياته القوة الرّمزية المشتملة على مكون الهوية والثقافة السياسية والمعايير وحكم القانون، وغيرها من العناصر التي يؤسس عليها المنظور البنائي الاجتماعي، التي تتمحور بالأساس حول الوعي الإنساني ودوره في واقع السياسة الدولية.[3]

يشير التحليل الإقليمي أن مجرد قيام تجمع إقليمي، يعني في حد ذاته ترجمة واقعية على البعد الرمزي– القيمي زيادة على البعد الاقتصادي المادي من وراء هذا التجمع، وهذا جوهر

[1] الحديثي، **النظام العربي**، مرجع سابق، ص. 24.

[2] هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص. 12.

[3] الكسندر وانت، **النظرية الاجتماعية السياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جابر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2005)، ص.05.

ولب ما كان يهدف إليه أنصار الوظيفية الجديدة في التأكيد على عنصر الأيديولوجية الجهوية في تعزيز بنية التكامل الوظيفي. فضلاً على أن منطلق التحليل النظري عندهم يرتكز بالأساس على العنصر المادي (البعد الاقتصادي) في عمليات التكامل الإقليمي. ففي حالة جامعة الدول العربية، نجد الخطاب السائد يدور حول مفاهيم الأمن القومي العربي والدفاع المشترك وقضايا السوق العربية المشتركة، مضمون هذه المفاهيم يعبر عن العمق الجوهري لمعايير الهوية في التفاعلات الإقليمية العربية، وهو ما تجسد سياسياً في عدم قبول تركيا وإيران كصفة عضو ملاحظ في مجلس الجامعة، رغم مقتضيات الجوار الجغرافي، فضلاً على أواصر البعد الحضاري والتاريخي التي تربطهما بالعالم العربي.[1]

كما تفرز معايير الهوية القومية على مستوى بنية الجامعة، معضلات واشكالات زمنية مستمرة "ماضي–حاضر–مستقبل"، صراعاً وتنافساً وجودياً على المستوى المحلي، منها ما هو ديني/عقدي، أو ما هو طائفي/عرقي بشكل خاص، وحين تطفو إرهاصات الهويات الفرعية إلى السطح، فإنها تتلاقى سياسياً مع المشاريع الإقليمية كالمشروع الصفوي الإيراني، أو المشروع العثماني التركي، وصولاً إلى المستوى الدولي، كمشاريع الشرق الأوسطية على اختلاف مسمياتها وتعدد أشكالها؛ وحينما تتموضع هذه الهويات ضمن الفضاء الجيوبوليتيكي العربي، تتحول علاقة المنافسة إلى علاقة صراع وجودي يهدر ويجهض طموحات التكامل الإقليمي العربي.[2]

[1] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص. 323 – 324.

[2] غسان سلامة، " الجامعة والتكتلات العربية "، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص. 805–806.

ثانيا: التجاوب الإقليمي الإيجابي:

تحدد مقومات التحليل الاقليمي في العلاقات الدولية من منظور الوظيفي على متغير التجاوب الإقليمي، والذي يعني تجاوب الفواعل الإقليمية بشكل إيجابي مع مبادرات التكامل والاندماج، لأسباب عدة، من أهمها المكاسب المطلقة وانخفاض التكاليف المترتبة عن المعاملات التجارية عبر الإقليم[1]. فعندما تكون التكاليف المتصورة منخفضة نسبياً، يشكل هذا الأمر عامل محفز وممهد للموافقة على الخطوط العريضة الأولى للبدء في عملية الترابط الاقتصادي التكاملي[2]. الجانب العملي في عملية التجاوب الإقليمي هو القيام بمجموع من الإجراءات المحلية الهادفة للتكيّف مع المستوى الإقليمي، من خلال وضع بعض الإجراءات المحفزة والمشجعة على مبادرات التكامل، كخلق مناخ استثماري محفز يؤدي إلى جذب وتبادل لرؤوس الأموال، والتي منها تغيير قوانين الملكية وتقليص نسب الرّسوم الجمركية، وكذا تسهيل المعاملات المالية على مستوى البنوك الوطنية، أو الإقليمية لتصبح أكثر انسجام مع متطلبات التكامل الإقليمي.

ينتج عن هذه العمليات الوظيفية ارتباط المستوى الوطني مع المستوى الإقليمي من حيث البنى والوظائف، تثمر مع الوقت باتساع حجم السوق الاستهلاكية ومعدل المعاملات المتبادلة، تتوحد على إثره البيئة الاقتصادية بشكل واضح وجلّي، وتتقلص على إثره الفجوة بين ما هو وطني وإقليمي. في المقابل، يعكس غياب التجاوب الإيجابي مع عملية التكامل ضعف العملية الوظيفية وشكلية البنى المؤسساتية القائمة، وهي المشكلة الحاضرة بقوة وبشكل بارز على مستوى مؤسسة جامعة الدول العربية. ويفسر هذا بغياب بعض الشروط المذكورة آنفاً، يضاف إليها أزمة الشرعية السياسية وبقاء النخب الحاكمة في السلطة لعقود طويلة، وانعدام الاستقرار السياسي والأمني في الكثير من الدول العربية، فضلاً عن عدم وضوح الأرباح المنبثقة من

[1] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص.89، 90.

[2] عامر مصباح، **نظرية تحليل التكامل الدولي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، فيفري 2008)، ص. 150.

عملية التكامل. هذه العوامل ستحال كعائق أمام الأطراف المعنية أمام قدرتها على التكيّف مع مبادرات التكامل، وتعمل على كبح فاعلية استجابتها الإيجابية، كما أن الضبابية في الإدراك لعناصر الجذب والاغراء في مشاريع التكامل الوظيفي فوق القومي، يعكس هشاشة العلاقات الوظيفية في إطار جامعة الدول العربية.[1]

ثالثا: التكامل القيمي: (التماثل في البنى المجتمعية)

يفترض كارل دويتش (Karl Deutsch)، أن نجاح وتبلور عملية التكامل الإقليمي تقتضي وجود مجموعة من الشروط، كالانسجام في القيّم الرّمزية، والقدرة الإدراكية المتعلقة بالاستجابة السريعة للأزمات التي تواجه الجماعة، والقواعد السلوكية والمعرفية لصناع القرار، فضلاً على تعدد جوانب الاتصال بين أعضاء الجماعة الأمنية، وما ينعكس في تماثل البنى المجتمعية سواء، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما يعزز عملية التكامل والاندماج كبنية سياسية مندمجة على المستوى الأفقي والعمودي.[2]

كما يساهم تماثل البنى المجتمعية بين أعضاء الجماعة الأمنية في ضبط الدور والوظيفة المنوطة بها، وكذا تحديد أولويات والضرورات المستعجلة في قائمة رزنامة الجماعة الأمنية، فضلاً على توافق الخيارات السياسية والاقتصادية الجوهرية وغياب الصراعات الأيديولوجية والخلافات السياسية. يسهم ذلك بدوره في وضع مقاربة سياسية خارجية موحدة تتفاعل بشكل إيجابي مع وحدات أو فواعل النظام الدولي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز عمليات التكامل على المستويات المحلية، الإقليمية، الدولية. في هذا الإطار، يؤدي غياب التماثل في الجانب السياسي المتعلق بالخيارات الأيديولوجية ومستوى تطور البنى المؤسساتية على مستوى أعضاء الجامعة ليخلق تعقيدات وصراعات هامشية تنعكس في تعطيل دور الجامعة، وتنسحب

[1] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص.90.

[2] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص. 249.

هذه الصراعات حتى على أبسط وأدنى مستويات التكامل فتشلها كلياً[1]، فضلاً على اختلال النمو الاقتصادي وغياب التماثل في نمط الإنتاج بين دول الأعضاء في الجامعة.[2]

يخلق بدوره مناخاً إقليمياً غير مشجع على عمليات التكامل في القطاعات الاقتصادية الهامة والحساسة، وشيوع ظاهرة تسييس النشاط الاقتصادي. حيث يلاحظ في عموم الدول العربية أن النشاط الاقتصادي مرتبط بشكل مفرط بالمجال السياسي، سواء في المبالغة في السعي لتحقيق المصالح والمنافع على مستوى القطري الضيق، أو تأثر عملية التكامل التكامل الإقليمي بتداعيات الخلافات والصراعات السياسية، أو من جهة التغيرات التي تطرأ على استراتيجيات وسياسات العامة الوطنية على اختلافها، مع تجاهل وإغفال تام للمنافع الإقليمية البعيدة المدى. كذلك، يشكل تدني وضعف عمليات التصنيع والتحديث، ورداءة المردود الاقتصادي وسوء التسيير، فضلاً على ظاهرة الفساد التي يعرفها القطاع الاقتصادي العربي إلى خلق أشبه بعوامل كابحة وعوائق وظيفية أمام الجماعات الفرعية للمساهمة في توسيع أنشطتها الاستثمارية على المستوى الإقليمي.[3]

ويمكن تفسير هذا الاختلال الهيكلي إلى ثلاثة أسباب:[4]

- **السبب الأول:** يشير إلى التفاوت في الموارد، سواء في حجم الكثافة السكانية أو الموارد الطبيعية على اختلافها، أو حجم الرقعة الجغرافية، وبالأخص اتساع الفجوة الاقتصادية والمالية بين الدول الخليجية "بترو دولار" وبين بقية الدول العربية الأخرى، ليخلق عوائق أمام عمليات التكامل نتيجة غياب الإدراك والشعور بوجود منافع متبادلة ومتكافئة.

[1] ناصيف حتي، "الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المشابهة"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص، 839- 840.

[2] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص. 84.

[3] المرجع نفسه، ص. 107.

[4] هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص ص. 19-20.

- **السبب الثاني:** يشير إلى تنوع أشكال ومسميات النظم السياسية العربية بين ملكية، جمهورية، وإمارة، بالإضافة إلى ذلك اختلاف السياسات العامة بالنسبة إلى جميع الموضوعات تقريباً.
- **السبب الثالث:** يتعلق بغياب مفاهيم الإدراك والاتصال والمنفعة المتبادلة بين أعضاء الجامعة حول مواضيع التكامل الإقليمي؛ فمشاريع التكامل والتعاون الاقتصادي ينظر إليها على أنها استفادة الدول الفقيرة من عوائد التكامل الإقليمي، بينما الاتفاقيات التي تخص مسائل الدفاع والأمن ينظر إليها على أنها محاولات امتداد ونفوذ من الدول المتنفذة ضمن المجال العربي.

يمكن تفسير هذا الاختلال وعدم النضج الكامل لمفاهيم التكامل الإقليمي على مستوى الجامعة بمحددات الرؤية الصلبة والجامدة لمفهوم السيادة لدى غالبية دول أعضاء الجامعة، والتي أصبحت تشكل بدورها عائقاً بنيوياً حقيقياً في دفع عمليات التبادل والتعاون الاقتصادي إلى مستوياته العليا، وصولاً إلى تحقيق الاندماج والتكامل بمضامينه الحقيقية والموضوعية. كما انعكس أثر المفهوم الجامد للسيادة على ميثاق الجامعة، بين نصوص تدرج مفهوم السيادة بمعناها القطري الضيق، ونصوص أخرى تؤكد التوجه القومي بمعناه الإقليمي الموسع. هذا الاختلال في نصوص الميثاق ترجع خلفياته إلى المباحثات التي جرت بين الأعضاء المؤسسين، الذين حرصوا على تضمين الميثاق بنصوص مرّنة لا تشكل قيوداً أو حدوداً على حرية وسيادة الدول الأعضاء، وهو ما تجلى في سلوكها في مجال التعاون المشترك، الذي في حدوده الدنيا تراه مقيد بمفاهيم السيادة بمنطقها الجامد والمطلق[1]، مما أدى بدوره إلى حالة من الشلل والعجز الوظيفي والقصور البنائي في التكيف والتجاوب مع متطلبات وشروط التكامل الإقليمي.

[1] المرجع نفسه، ص.21.

رابعا: مشروعات الإجماع الإقليمي.

يقصد بمشروعات الإجماع الإقليمي مختلف الضوابط والقواعد والأعراف السياسية المقيدة لسلوك الدول الأعضاء، التي تفرض عليهم قيوداً والتزامات وحدود لا يمكن تجاوزها أو تخطيها، تشكل في مضمونها القاعدة الصلبة لتحقيق التوافق والإجماع حول قضايا تخص الجماعة الإقليمية. فعلى مستوى بنية النظام العربي، تساهم مفاهيم الفكر القومي العربي في توسيع وامتداد مشروعات الإجماع الإقليمي، لتخلق تضامناً وتأييداً سياسياً حول قضايا الأمن العربي، ينعكس أثره على قوة وزيادة فاعلية الجامعة إقليمياً ودولياً. وفي هذا السياق، تتميز جامعة الدول العربية عن المنظمات الأخرى، أنها تشكل بحد ذاتها فكراً ومشروعاً قومياً يرتكز على مقومات الهوية الرمزية، كاللغة والتاريخ، والمصير المشترك، إضافة إلى كونها منظمة إقليمية تعكس في صلبها هذه الهوية الرمزية العربية بمعناها الواسع، وإن كانت الجامعة قد أخفقت في تبوؤ موقع استقطاب قومي كما كان لبعض الوحدات السياسية، كمصر عبد الناصر، وسورية والعراق البعثية، أو كمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع هذا كله تبقى للجامعة قيمة رمزية وحدود لا يمكن للأعضاء تخطيها أو الوقوف ضدها، وهذا من شأنه أن يعطي للجامعة موقع قوة تجاه دول الأعضاء، تمارس عليهم سلطة رمزية ومعنوية. كما تؤثر السمة الإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر على دور المنظمة الإقليمية عبر فرزها لأنماط عديدة من الصراعات والتحالفات الإقليمية، ويرتد أثرها بعملية الجزر والانحسار للمفهوم القومي العربي عبر تقلص وتراجع مشروعات الإجماع الإقليمي، التي تتمظهر غالبا بصعود قوى التيارات الفرعية، التي تأثر بطروحاتها التجزيئية والاختزالية في إجهاض مسيرة العمل العربي المشترك، وفي النهاية تعطيل دور الجامعة نتيجة رؤاها وتوجهاتها المتناقضة والمتنافرة في الكثير من المجالات مع أهداف التكامل الإقليمي، أو تفرغ محتوى الجامعة من أي مضمون

حقيقي، ولربما يمكن أن تتنازل عنه الجامعة نتيجة لعوامل الضغط التي قد تمارسها أو تفرزها هذه المشروعات الفرعية على اختلاف وتعدد صورها.[1]

كما تبرز أهم معالم المشاريع الموازية لبنية الجامعة، في صعود متغير الجماعات الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي في فترة الثمانينات، ونخص بالذكر مجلس التعاون الخليجي (1981) والاتحاد المغاربي (1989). ويمكن تفسير أسباب نشوء هذه التكتلات ضمن المجال العربي إلى الظروف التي عرفتها تلك الفترة من تراجع المد القومي العربي والتزامن مع الطفرة النفطية التي حققتها الدول الخليجية، بالإضافة إلى تمدد نشاط قوى التيارات الانعزالية القطرية في الكثير من الدول العربية المناقضة والمعادية للتوجه القومي العربي، فضلاً على صعود قوى التيار الإسلامي السياسي المعتدل والمتشدد منه، الذي أكد على أطروحة "الإسلام هو الحل"، المجاوز والمناقض للفكر اليساري العروبي، والمتضمن في ذات الوقت للفكر العربي ببعده الحضاري الإسلامي. ناهيك على المشاريع الغربية من الشرق الأوسط الكبير والجديد والموسع إلى الاتحاد من أجل المتوسط، الهادفة في مضامينها الحقيقية إلى احتواء الهوية الإقليمية العربية من خلال إحلال لهويات أخرى داخل المجال العربي، تكرّس التشتت والانقسام والاختراق الخارجي.[2]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والآليات المؤسسية للجامعة.

يضم الهيكل التنظيمي للجامعة شبكة واسعة من المنظمات الفرعية واللجان الفنية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المعاهدات التي تبرم والاتفاقيات التي تعقد بين أعضاء الجامعة، والتي تصب في مضمونها حول الهدف العام للجامعة، ألا وهو صون الأمن القومي العربي ودفع مسيرة العمل العربي المشترك. وعلى مدى

[1] حتي، "الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المشابهة"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص. 840- 841.

[2] هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص ص.21-22.

عقود من الزمن، عملت الجامعة على تكييف مهامها ووظائفها على حسب مقتضيات النظام العربي، أو على شكل ونمط التفاعلات التي تفرزها المتغيرات الاقليمية والعالمية الطارئة.[1]

أ-الآلية العملية للمنظمة:

تشكل البنية التنظيمية مختلف الهياكل والبنى والوظائف المحددة لنمط التفاعل والعلاقات المتبادلة بينهما، من حيث فرز للاختصاصات والمسؤوليات، وكذا حجم التقسيمات الهرمية أو التراتبية، التي تشكل كلها شبكة من العلاقات وقنوات الاتصال الرّسمية التي يمر عبرها صناعة واتخاذ القرار، وبالنتيجة تحديد اهتمامات ودور المنظمة وطبيعة العلاقات القائمة بين مجالس المنظمة وجهازها المركزي، الأمانة العامة، والأجهزة المتخصصة، وهو ما يعطي للمنظمة نهج وسلوك خاص بها، أو ما يعرف بمصطلح سلوكية المنظمة.[2]

قبل المضي في هذا المطلب، من المفيد أخذ نضرة سريعة حول كيفية صناعة القرار وطبيعته أو مادته، ثم عملية تنفيذه. إذ تمر دينامية صوغ القرار بشكل عام ببعض المراحل: مرحلة طرح المشروع بواسطة طرف معين، نقض المشروع إذا وجد طرف له قدرة كبيرة على ذلك، تنقيح مشروع القرار إذا لم ينقض كلياً من قبل طرف ثالث مثلا، ثم أخيراً إخراج مشروع القرار من قبل طرف أو وسيط مقبول من الأطراف المؤثرة. في هذا الإطار، فإن المقترحات التي تبث فيها الجامعة تأتي على ثلاث وجوه: مقترحات تتقدم بها دولة لوحدها، أو مع طرف ثاني، أو بأطراف متعددة، أو عن طريق توكيل جهاز الأمانة كساعي البريد يوكل بإيصال المقترح، أو من جانب الأمانة العامة التي تتولى طرح المقترح؛ والملاحظ لكافة هذه المقترحات المتقدم بها أنها تفتقد مبدأ الدقة والإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وعند دراسة الجامعة لهذه المقترحات، تصدر توصيات أو قرارات وفق المعطيات المقدمة، والتي تكون في الغالب غير مطابقه بشكل

[1] المرجع نفسه، ص ص. 14-13.

[2] حتي، "الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المشابهة"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص. 848- 849.

دقيق مع الواقع، الذي من شأنه أن يقدم سيناريوهات مخالفة للغرض من تقديم المقترحات، أو بالبيروقراطية المركزية الصارمة التي تجعل البث في المقترح يفقد المعنى الحقيقي له؛ فعلى سبيل المثال قد ترفع قضية إلى مجلس الجامعة وقد تحدث تطورات بعدها تغيّر في محتوى المقترح، تكون الجامعة قد أصدرت توصيات على أساس النسخة الأولى للمقترح دون الأخذ بعين الاعتبار للتطورات التي مست القضية، فضلا على الصعوبات والعوائق التي تواجه جهاز الأمانة العامة ،التي تضطر في الكثير من الأحيان إلى القيام بدور ساعي البريد بين إحدى الدول الأعضاء وبين مجالس الجامعة، دون امتلاك الصلاحية والاستقلالية في دراسة الموضوع المقدم من الدول العضو بالتأثير، أو التغيير، أو إعادة الصياغة، وهو ما يجعل أغلب المقترحات أو القضايا التي تصل مجلس الجامعة تعاني الغموض والضبابية القانونية. نتج عن هذا الأمر صدور مجموعة من قرارات المبتورة، أو غير الدقيقة في المعنى والمضمون الحقيقي للقضية. [1]

أما من حيث بلورة القرار داخل مجلس الجامعة، يطغى عليه النمط السياسي المصلحي أو النفعي الوصولي بين دول الأعضاء التي تتمظهر بنمط أشبه نمط التفاعل التجاري (تفاعل مزايدة، أو المقايضة) مزايدة على قبول أو رفض قرار كورقة ضغط ومساومة لتقديم تنازلات مصلحية بين دول الاعضاء، أو مقايضة بتأييد قرار مقابل تأييد قرار مقدم من طرف دولة عضو، هو ما انعكس أمره على شكل القرار داخل مبنى الجامعة بصدور القرار على المستوى العمومي، المؤدي إلى إشكالات التفسير والتنفيذ من طرف الدول الأعضاء، فضلاً على غياب مبدأ الإلزام والمحاسبة على التنفيذ، بالإضافة إلى إشكاليات استقلالية القرار داخل مجلس الجامعة الذي يشهد احتكار صنع واتخاذ القرار من طرف القطب المهيمن. إشكالات هذا الوضع انعكست سلباً بتضخم كتلة القرار ذي النمط المتكرر والمتشابه وبقاء هذا الأخير تحت صيغ العموم القابل لشتى أنواع التفسير والتأويل، مع العلم أن أغلب قرارات الجامعة لم تنفذ

[1] المرجع نفسه، ص. 850.

رغم سلامتها القانونية ومشروعيتها من أي تحفظ أو رفض، و عند بلوغ القرار عند جهاز الأمانة العامة للتفصيل في حيثيات التنفيذ، إذ يصطدم بعمل الإعاقة المتمثل بعاملين: أولها، صعوبة الترجمة القرار عمليا أو استحالة ذلك نتيجة لطبيعة القرار المتخذ بشكل غير عقلاني والمناقض في صلبه كما تم ذكره آنفا؛ وثانيها، عدم امتلاك أو افتقاد جهاز الأمانة العامة لميكانيزمات وآليات إلزامية التطبيق على الدول التي أمضت التوقيع على صدور القرار، ومحصلة هذا الوضع نشوء أزمة الثقة ومصداقية الجامعة أمام الرأي العام الشعبي، الذي ألقي على عاتقها مسؤولية إخفاق العمل العربي المشترك في حين المسؤول عن هذا الوضع سياسات دول الأعضاء القطرية الضيقة أكثر منها الإقليمية الجامعة المشتركة.[1]

ب-السلوكية السياسية للمنظمة:

تتمثل السلوكية السياسية للمنظمة في مختلف السلوكات المنتهجة في إطار المنظمة، والتي تقوم بالأساس وفق مقاربات سياسية ومناهج اقتصادية تحددها أطر قانونية رسمية متوافق عليها، ترنو في مجملها إلى تحقيق مفهوم التكامل الإقليمي في أبعاده المتشعبة والمتعددة.

1-الأنشطة التكاملية:

تعد الأنشطة والوظائف التكاملية محور وأساس قيام أي نموذج تكاملي، تتوزع على مجالين هامين يعتبران من أهم أهداف التي يقوم عليها أي تنظيم إقليمي:

-المجال السياسي الأمني:

لعبت الجامعة أدوار هامة ومتعددة في المجال السياسي الأمني فيما يتعلق بحل الخلافات والنزاعات بين دول الأعضاء، ومن أبرزها:[2]

[1] المرجع نفسه.

[2] غالب بن غلاب العتيبي، **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية** (الرياض: دار النشر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 50.

- **إعطاء المشروعية العربية:**

تضفي نوع من الشرعية القانونية السياسية على قضية، أو نزاع بهدف إيجاد حل سلمي له، مثل قيام الأمين العام للجامعة بدور مهم في حل الأزمة بين شطري اليمن سابقاً، مما أدى إلى التوقيع على اتفاق اتحاد سنة 1972، وكذا منح المشروعية العربية لتدخل التحالف الدولي إبان الأزمة الخليجية الثانية 1990-1991، ودور الحلف الأطلسي في إسقاط نظام القذافي 2011.

- **حفظ الاستقرار:**

عبر إرسال قوات عربية مشتركة للفصل بين الأطراف المتنازعة، مثل النزاع الحدودي العراقي الكويتي 1961، والحرب الأهلية في لبنان 1975.

- **الوساطة:**

نص الميثاق عليها، بهدف حل النزاعات والخلافات بين أعضاء الجامعة بالطرق السلمية، مثل النزاع المصري السوداني، والنزاع بين اليمن الشمالي والجنوبي.

- **دبلوماسية مؤتمرات القمم:**

توفر ظروف وأجواء مؤتمرات القمة على الجمع بين أطراف النزاع على مستوى القيادة السياسية العليا، عبر عقد لقاءات منفردة على حدة بين أطراف النزاع تلطف فيه الأجواء وتطرح فيه الخلافات بطرق موضوعية، مثل: تسوية النزاع الجزائري- المغربي (حرب الرمال الحدودية) سنة 1964.[1]

[1] عبد الحق ذهبي، وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية، على الموقع **http://www.ahewar-org/dbot/show-art-asp?aid=55134**، تاريخ الاطلاع 2019/11/19.

2-المجال الاقتصادي: تتميز الجامعة في إطار الأنشطة التكاملية الاقتصادية بعدة محاور :[1]

- **عقد الاتفاقيات:**

أقرتها نصوص اتفاقية التبادل التجاري بين أعضاء الجامعة عام 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية سارية المفعول عام 1964، بالإضافة إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، التي تمثل الأرضية الصّلبة لمجال التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

- **إنشاء المنظمات المتخصصة:**

تعمل في جميع المجالات والاختصاصات، كالقطاع الزراعي، الصناعي والتجاري، فضلا على قطاع الإعلام السمعي البصري وقطاع النقل والمواصلات ... إلخ.

- **مؤتمر عمان الاقتصادي-الخاص- عام 2001:**

أسفر عن إصدار أربع وثائق أساسية للتعاون والتكامل الاقتصادي، لكنها بقيت حبراً على ورق ولم تنفذ على الرغم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضاء الجامعة، فإن ما تحقق لم يصل في أفضل الحالات إلى درجة التعاون الاقتصادي الجاد والفعال، فالعلاقات الاقتصادية العربية لا تزال في طورها الهامشي الثانوي قياساً بحجم العلاقات الاقتصادية مع دول العالم، فتذبذب النتائج وبطء الخطى وضعف نسب التبادل التجاري عربياً تكون السمة البارزة في مسيرة العمل العربي المشترك.[1]

[1] حتي، "الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المشابهة"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص. 851- 852.

[1] عبد المنعم، **جامعة الدول العربية : دراسة تاريخية**، مرجع سابق، ص.89.

خلاصة المبحث:

كان إنشاء جامعة الدول العربية حصيلة تفاعل عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. فمن العوامل الداخلية: تنامي صيحات المد القومي العربي في أوساط الرأي العام العربي، المنادي بالوحدة، وإحياء وبعث الروح القومية العربية. ومن العوامل الإقليمية والدولية: تداعيات الحرب العالمية الثانية، وتوجه العالم نحو إنشاء التكتلات وإقامة التجمعات السياسية، فضلاً على التجاوب والتعاطف الدولي من إنشاء هذا التنظيم، ولا سيما من طرف القوى الاستعمارية في المنطقة، وعلى رأسهم بريطانيا، في محاولة للاحتواء المد القومي المتنامي وتغيير أساليب الاستعمار المباشرة.

وقد أظهرت مرحلة المشاورات والمباحثات لتأسيس الجامعة اتجاهات مختلفة، تراوحت بين اتجاهات دعاة الوحدة والقومية، ودعاة النضرة القطرية المحلية. وقد حسم هذا الخلاف صدور "بروتوكول الإسكندرية 1944"، بإعلان إنشاء جامعة الدول العربية كهيئة للتعاون الاختياري، في ازدواجية للميثاق، ضمن المبادئ التي تُكَرِّس المفهوم القطري الضَيِّق، كمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والمبادئ التي تُكَرِّس الجامعة كهيئة قومية إقليمية جامعة، ساعية إلى مزيد من الترابط والوحدة العربية.

فالجامعة نشأت نتيجة تفاعل مجموعة من التناقضات، تفسره بثلاثة متغيرات: بدءاً بمتغير الفكر القومي العربي، مروراً بالمتغير القطري المحلي الاختزالي، وانتهاءً بالمتغير الإقليمي الدولي. أما في إطار الهوية الإقليمية للجامعة، فقد تحددت في أربع أركان وأسس مرسخة لمفهوم التكامل الإقليمي العربي، بدءاً بخاصية البعد الرّمزي للجماعة الأمنية، كالمعيار اللّغوي، ومعيار الجوار الجغرافي، وكذا التجانس الفكري والتماثل والتفاعل الحضاري، التي تتحدد على ضوئها الهوية الإقليمية للجامعة، المؤدية إلى تعزيز عنصر التجاوب الإقليمي الإيجابي. في هذا الإطار، شكل غياب عنصري التجاوب الإقليمي الإيجابي، والتماثل في الجانب المؤسسي السياسي والأيديولوجي، وكذا التضارب في الخيارات الاقتصادية و الاستراتيجية بين الدول الأعضاء في

الجامعة ليسفر على إثرها إشكالات بنيوية ممثلة في مجموعة من العوائق والعقبات، نتجت عنها صراعات وهمية هامشية، ينعكس أثرها في تعطيل فاعلية ودور الجامعة، فضلاً على إخفاق مشروعات الإجماع الإقليمي، إحدى ركائز تماسك الآليات التكامل الإقليمي، من خلال انحسار حركة المد القومي العربي، كحركة الناصرية في مصر والبعثية في سورية والعراق، إبان حقبة الخمسينات والستينات، بوصفها سمة إقليمية محورية معززة لأبجديات العمل العربي المشترك.

كان من تداعياتها صعود قوي التيارات الفرعية المحلية في الكثير من الأقطار العربية، المرّسخة لمنطق القطري الضيق، أو من الأعلى كتيارات الإسلام السياسي، التي تؤكد الانتماء إلى دائرة أوسع من الدائرة العربية، أو من المشاريع الغربية على تعددها من "الشرق الأوسط الكبير" والجديد إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، التي كرست المزيد من التشتت والانقسام والاختراق الخارجي. أما من جانب المستوى التنظيمي، فقد تم تأكيد تأسيس الجامعة في إطار القانوني التنظيمي الممثل بآلية العملية للمنظمة، في إطار عملية صنع واتخاذ القرار داخل مبنى الجامعة، التي اتسمت بالبيروقراطية الإدارية والشكلية القانونية الصارمة التي أفرغت القرارات من مضمونها الحقيقي. فضلاً على غلبة المنطق النفعي المصلحي السياسي في نمط تفاعل وصدور القرار أو إجهاضه، أو إبقاء القرار بصيغة العموم، المؤدي إلى إشكاليات التفسير والتطبيق وفي ظل غياب مبدأ الالزام والمحاسبة داخل مجالس الجامعة، هو ما جعل أغلب القرارات تبقى حبيسة أدراج مبنى الجامعة، كان من أثر ذلك نشوء أزمة ثقة ومصداقية بين الجامعة والرأي العام العربي ككل. أما فيما يتعلق بالألية السلوكية السياسية للجامعة في المجال السياسي والأمني، المتعلق بفض واحتواء النزاع، فقد كرّسها الميثاق بمجموعة من الآليات القانونية، كالوساطة والتحكيم، أو بالاعتبارات السياسية والدبلوماسية، كدبلوماسية مؤتمرات القمة، فضلاً على خاصية المشروعية السياسية المبنى على الاجماع في القضايا المطروحة. تراوحت معه سلوكية الجامعة في إطار آليات حل النزاع الأنفة الذكر، إذ كان أغلب هذه النزاعات ذات طابع حدودي بمنطق الإرث الاستعماري، أو الحق التاريخي. ومعلوم أن أغلب الدول العربية في فترة الخمسينات والستينات

كان ضمن قيد وطور الاستقلال والتأسيس. أما فيما يتعلق بالتكامل في الجانب الاقتصادي، فعلى الرغم من ثراء سجل الجامعة بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات، من أبرزها معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي 1950، الهادفة للتكامل وتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، إلا أن هذا كله لم يتحقق شيء منه على أرض الواقع، لا نسبياً ولا كلياً، فالملاحظ لواقع التبادل التجاري البيني العربي يجده في حده الأقصى لا يتجاوز إلى نسبة من15%، مقارنة بحجم التبادل الخارجي مع بقية دول العالم، الذي وصل إلى حدود نسبة 90%.

ويمكن القول مما سبق، أن تقديم أي رؤية تفسيرية بشأن الواقع الاقتصادي العربي ومسيرة العمل العربي المشترك يبدو منطقياً وموضوعياً ومتوقعاً مقارنة بحجم ما تحقق على المستوى السياسي في عقود من الزمن. غير أن من باب الإنصاف وعدم الإجحاف في حق الجامعة وإلصاق كل تهم وسلبيات الواقع العربي الراهن بها، إن واقع الجامعة ما هو إلا انعكاس لواقع النظام العربي ككل. وإن صح التعبير، أو دون الهروب بعموم اللفظ، فإن واقع حال الجامعة هو نسخة مطابقة لواقع النظم السياسية العربية، فالمتمعن في واقع النظم العربية يجدها واقع نظم أزمة: من أزمة الشرعية السياسية والمشاركة السياسية، إلى أزمة التغلغل والتكامل الإقليمي، وصولاً إلى أزمة علاقة الدولة بالمجتمع. فمن غير المعقول ولا المنطق أن يكون حال النظم السياسية العربية واقع أزمة نظم يتمخض عنه كيان سياسي جامع يؤسس لمبدأ المؤسسية والشرعية والتعاون والتكامل الإقليمي، في حين أن أغلبها يفتقد لأدنى أبجديات الحكم المؤسسي الدستوري الديمقراطي الصحيح. فأصل أزمة جامعة الدول العربية، هو، في الحقيقة، أصل من أصول " أزمة نظم سياسية عربية".

المبحث الثاني: -واقع أزمة النظم السياسية العربية.

قبل الولوج في ثنايا هذا المبحث، نود أخذ نظرة عن كلمة "أزمة"، التي تشكل أساس ومحور الموضوع. فكلمة "أزمة" قد شاع استخدامها كمصطلح رائج في السنوات الأخيرة، سواءً في وسائل الإعلام، أو في أدبيات العلوم الاجتماعية، حتى مُيّعت وتلاشى المدلول اللّفظي لهذه الكلمة، وأصبحت في واقع الأمر مرادفة لكلمة "مشكلة" حادة...ومنه يطرح السؤال عن أي معنى ينطوي عليه مدلول هذه الكلمة في خضم حديثنا عن واقع أزمة نظم سياسية؛ فالأزمة من حيث الاصطلاح اللّغوي، تعني الضيق والشدة، أو تشير إلى الحالة الطارئة والمفاجئة التي تنم عن الحالات اللاسوية واللامتزنة، وفي تحدّ وتهديد خطير على بنية ما، سواء كان على مستوى بنية المجتمع أو الدولة، مع الغياب التام لآليات وأساليب مواجهتها واحتوائها في إطار المخزون المعرفي والتنظيمي والمادي المعتاد، أو المتاح بالفعل في الوقت الراهن. فالأزمة عبارة عن لحظة تاريخية يشعر فيها المجتمع والدولة بإرهاصات العجز والقصور والشلل إزاء هذا الموقف أو الظرف، والتي يمكن أن تتعقد وتتشابك خيوطها مع طول الزمن، حتى تصبح تشكل بالفعل إشكالية "معضلة" على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، تترافق مع كيان الدولة والمجتمع.[1]

تصطبغ وتندرج تحت ذهنية الفكر الجمعي السائد والشائع وسمة يعرف بها كيان المجتمع والدولة ككل، ويصبح الإفلات منها ضرب من التحدي والاستثنائي والخروج عن اللامعتاد. ومثال على هذا، من واقع السياسي العربي، ما أصبح يشكل ويتراءى في ذهن عقل الباحث العربي المنعكس الشرطي، مصطلح "خصوصية النظم السياسية العربية"، ترادفها تلقائيا "أزمة نظم سياسية". ومنه سنبحث في هذه الدراسة أهم الأزمات التي تشكل سمة وخصوصية تعرف بها غالبية النظم السياسية العربية، انطلاقا من البنية الفوقية للدولة ممثلة في "أزمة شرعية

[1] سعد الدين إبراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص ص. 330-331.

السلطة"، والبنية التحتية للمجتمع ممثلة في "أزمة المجتمع المدني"، فضلا على نمط العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، ممثلا في "أزمة المشاركة السياسية".

المطلب الأول: أزمة الشرعية السياسية في النظم العربية.

قبل الخوض في مسألة الشرعية في واقع النظم السياسية العربية، ينبغي تقديم نضرة موجزة حول مفهوم الشرعية. يعد ماكس فيبر من أبرز المفكرين الذين طوروا إطاراً منهجياً لتحليل السلطة والشرعية السياسية. ورغم أن المفهوم طُرح من قبل عدد من الفلاسفة والمفكرين، فإن إسهام فيبر تمثل في نقله من الحقل الفلسفي التأملي الى الحقل العلمي التحليلي، عبر بناء نموذج منهجي لفهم أنماط السلطة ومصادر شرعيتها، وهو ماجعله المرجع الأساس في الدراسات السوسيولوجية للشرعية.[1]

فمفهوم الشرعية السياسية حسب "ماكس فيبر" (Max Webeer)، يشير إلى صفة لزوم شرطية في نظام ما من قبل التكوينات المجتمعية الخاضعة لها، على أساس الرضا والاقتناع، من خلال عدة طرق للحكم، ممثلة في التقاليد والأعراف السياسية في الحكم، أو بالشرعية التاريخية والدينية، أو بالهالة السيكولوجية، الروحية، والذي تصطبغ معه سيرورة وصيرورة الدولة والمجتمع في فترة تاريخية تحت مفهوم (الزعيم الملهم)، أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة، أو بسبب قيامه بطرق وأساليب سياسية ذات أصول قانونية متوافق عليها[2]، حيث نظّر للشرعية السياسية من منطلق ثلاث زوايا، يؤسس كل ركن من أركان هذه الزوايا مصدر من مصادر الشرعية على تعددها من تقليدية، وكاريزمية[3]، إلى عقلانية قانونية، إذ يقوم المصدر الشرعي الأول والثاني على أسس الشرعية التاريخية والدينية والقائد الملهم، وكلاهما يرتكز على جوانب ذاتية، نفسية، عاطفية، روحية، رمزية، أما المصدر الشرعي

---

[1] سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **في أزمة الديموقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 3، 2002)، ص. 404.

[2] Max WEBEER, **The Theory of Social and Economic Organization**,(New-York: Free Press, 1969),p. 130.

[3] ماكس فيبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة: صلاح هلال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)، ص ص .71-72.

الثالث فيقوم على الجانب المؤسسي الدستوري القانوني، أما من حيث التعريف والقاسم المشترك، فجميعها تعرف في سياق الخضوع والقبول لشرعية النظام القائم.

ويقصد بالشرعية السياسية أيضا، قبول مختلف تكوينات المجتمع لفكرة الخضوع والإقرار بممارسة السلطة لفكرة احتكار أساليب ووسائل العنف الإكراه المادي والمعنوي الشرعي على بنية المجتمع، انطلاقا باقتناع الأفراد ورضاهم النخبة الحاكمة وأحقيتها في ممارسة السلطة، انطلاقا من اعتبارات سيكولوجية، رمزية، تاريخية، دينية، قانونية مؤسسية، بهدف ضبط العلاقة بين السلطة القائمة والمجتمع، ضمن إطار نظام سياسي شرعي ممثل في كيان الدولة. وبالنظر إلى واقع النظم السياسية العربية على اختلاف نظمها من ملكية، جمهورية، إلى إمارة، نجد أن القاسم المشترك بينها هو معضلة أزمة شرعية، التي أصبحت تشكل معضلة بنيوية لها علاقة جوهرية بالمرحلة التاريخية التي سايرت نشأة هذه الكيانات السياسية.[1]

إذ تعد أزمة الشرعية من أعقد الأزمات التي تعرفها أغلب النظم السياسية العربية، فمفهوم الشرعية في العالم العربي يفرز إشكاليات وتناقضات على المستوى النظام السياسي والدولة في حد ذاتها، فتمازج شرعية النظام السياسي بطبيعة وكينونة الدولة جعل من أزمة الشرعية ترتبط في كثير من أحيان بأزمة شرعية الدولة، لما لهذه الأخيرة من تهديد جوهري على بقاء وجود الدولة، فضلاً لما لها من أهمية جوهرية في ترسيخ وتثبيت قيّم الشرعية من جهة، وتفعيلها في الوعي الاجتماعي والقانوني من جهة ثانية، ومن ثم تحويل هذه القيّم الرّمزية إلى قدرة استخراجية على مستوى الفرد والمجتمع وفق المنطق الشرعي الفيبيري.[2]

يفترض "هدسون" في السياق ذاته، «أن مسألة الحكم المركزي في العالم العربي، هي مسألة الشرعية السياسية، إن النقص الحاص في هذا العنصر الأساسي الذي لا غنى عنه هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات

[1] أمين بلعيفة وعبد النور زوامبية، " أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد. 1، (جوان 2019)، ص ص. 254-293.

[2] حليم بركات، **الهوية: أزمة الحداثة والوعي التقليدي** (بيروت: منشورات رياض نجيب الريس، 2004)، ص. 155.

العربية القائمة». فواقع النظم السياسية العربية يناقض في الأصل مصدر الشرعية على تعددها، فمصدر القائد أو الكاريزما التي قامت عليها بعض النظم العربية غداة الاستقلال والتأسيس، كالناصرية في مصر، والبعثية في سورية والعراق، فضلاً على فترة الحكم البومديني في الجزائر، وإن كانت قد تمتعت ببعض الكاريزما وهالات الزعامة التي تمظهرت في بعض الإنجازات الوطنية، أو الخارجية بالمعاداة والوقوف ضد المشاريع الإمبريالية- الاستعمارية في المنطقة العربية، وعلى رأسها الحروب العربية الإسرائيلية (1967-1973) إلا أن الطبيعة الاستبدادية التي ميزت فترة حكمها أفقدها ذلك الزخم الشرعي والجماهيري الذي تمتعت به مع بداية فتره حكمها. أما من حيث المصدر الروحي والتاريخي، فقد تجسدت في واقع النظم الملكية في الأردن، ودول الخليج، والمغرب، وعلى الرغم من ضآلة زخمها الشرعي والجماهيري مقارنة بالنظم الاشتراكية التقدمية، إلا أنها كانت أقل درجة في مؤشرات الاستبداد والتسّلط وأكثر طوعا وانسجاما مع القوى الرأسمالية- الغربية، إلا أن الجامع المشترك بينهم هو تراجع وتضاؤل القيّم الرّمزية والشرعية مع الزمن، ودخول عموم النظم العربية تحت مظلة النظم السياسية المغلقة. أما فيما يخص جانب المصدر العقلاني المجسد في الكفاءة والفاعلية، يكون الغائب الأبرز في قواميس النظم السياسية العربية، التي تماهت في درجة الاستبداد والتسلط التي عرفتها الممارسات العربية اللاّعقلانية.[1]

رسمت هذه المصادر من الشرعية اللاّعقلانية طابع النظم العربية المغلقة ذات النمط التقليدي (القبلي-العشائري)، وبمنطق الحكم المطلق والجبري، مما يجسد الخضوع والقصور في ذهنية وسيكولوجية المواطن العربي[2]، التي تسعى إلى خلق نوع من الهالة والقداسة حول الشخص الحاكم أو الزعيم الملهم، في عملية تبرير وتزييف وشرعنة للاّشرعية السياسية وفق منطق الشرعية السياسية.

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (مع إشارة إلى تجربة الجزائر)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم. 44 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص. 34-35.

[2] بلعيفة و زوامبية، "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية....."، مرجع سابق، ص ص.254- 293.

حيث يؤدي نقص عامل الشرعية في النظم السياسية العربية إلى عجز واضح في انتزاع المصادر (الموارد) من الفئات الاجتماعية. هذا الوضع يدفعها إلى إتباع سياسة افتعال الأزمات أو خلق التهديد عن طريق أمننة بعض القضايا السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية[1]، وإعادة توظيفها عن طريق ألية الخطاب العملي (الدعائي التعبوي)، المناقض في ذات الوقت للخطاب التفسيري الموضوعي. يشير مضمون هذا الخطاب إلى الآليات التي تهدف إلى تعبئة الجماهير وفق منطق رؤية السلطة والدولة تحت أشكال متعددة كالخطاب التآمري، أو الخطاب الدعائي الإعلامي. تسعى من وراء ذلك(الزمرة الحاكمة) إلى بناء الفرد والمجتمع وفق نماذج ثابتة متطابقة في الرؤية مع منظومة بنية السلطة القائمة.[2] عن طريق تسليط الضوء على قضايا سياسية أو اجتماعية أي كانت ، يعاد تحوير وصياغة مضمون جوهرها الحقيقي إلى مضامين تهديد فعلية على بنية الدولة والمجتمع. بالمقابل، السكوت الطوعي أو التجاهل الضمني على للقضايا الجوهرية والحساسة التي تمثل صلب أمن الدولة والمجتمع. بهدف تحقيق التبرير السياسي والدعائي الإعلامي على الفرد و إخضاعه على مستوى الإدراك والوعي، وصولاً به إلى الإقرار و التنازل الطوعي على بعض القيّم الرّمزية والمادية مقابل الحماية من التهديد، تحت منطق(الابتزاز/ الحماية).[3]

أصبح معها العديد من الممارسات اللاقانونية واللادستورية في عموم النظم السياسية العربية لصيقة بالتصور الأيديولوجي لمفهوم الأمن القومي العربي، بدءاً بزيادة حجم الضرائب وفرض التجنيد، وصولاً الى الاستعمال الإكراه القسري أو انتهاك الحريات الأساسية بحجة إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، حيث مثلت هذه السياسة لخلق الشرعية مزواجة كلاسيكية بين التبرير السياسي والإعلامي الناعم وآلية للضبط والقمع البوليسي. ومحصلة ما

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص. 84.

[2] عبد الوهاب المسيري، **الإنسان والحضارة والنماذج المركبة** (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، 2002)، ص ص159-160.

[3] قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، مرجع سابق، ص.85.

سبق، أن الزمرة الحاكمة الفاقدة للشرعية في غالب النظم العربية كثيراً ما تعمل على تضخيم التهديدات والنفخ في بوق الخطر المحدق والمبالغة المفرطة فيها لتبرير وجودها، في شكل أقرب إلى "المتلازمة الفارسية"، التي تتضمن في معناها الإشارة والتأكيد على العلاقة العكسية بين غياب السلطة وحضور الفوضى، فوجود وبقاء هذه النظم مرهون باستمرار حالات التهديد وهاجس الخوف على الفرد والمجتمع، في إطار سياسة التخويف التي تشكل عصب النظم السياسية العربية.[1]

قد تشكل سياسات التبرير والقمع نتائج عكسية، حيث قد يؤدي استخراج المفرط للمصادر في أن يتحول إلى تهديد وجودي على كيان الدولة بحد ذاته، وبمعنى آخر قد يؤدي الاستخراج غير المتزن واللاّعقلاني إلى فرض أعباء والتزامات تفوق قدرة بنية المجتمع على استيعابها، ومن ثم ارتدادها على شكل عدم الاستجابة أو رد فعل مضاد لها، تكون أولى إرهاصات حدوث عملية تحول وتغيير سياسي على شكل احتجاجات، انتفاضة، ثورة شعبية، ضد النظام القائم، حيث يجادل "هارفي ستار" (Harvey star) في هذه النقطة بشكل منطقي أنه قد تكون الشرعية على المحك إذا تمادت الحكومات في تقليص مخصصات نفقات الحاجات المجتمعية، وهذا عبر تخصيص المصادر المنتزعة للجوانب الاستراتيجية الدفاعية، مثل زيادة الإنفاق العسكري في ظروف الحرب والتهديدات الخارجية المحتملة والمؤكدة.[2]

شكلت تداعيات هذه السياسات، سواء على الصعيد مؤسسة الدولة أو فئات المجتمع، بالرّهان على منطق القوة في التعبير عن الغايات والحاجات، سواء بالعنف المادي أو الرّمزي، حيث أن غياب العلاقات السوية والصحية بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في العديد من الأحيان الى استخدام أدوات العنف لتنفيذ المشروعات وبرمجة الخطط الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، "نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن جذور الدولة الحامية"، **شؤون الأوسط**، العدد. 150، (ديسمبر 2015)، ص ص. 09-22.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، دراسات استراتيجية، العدد 169، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص. 61.

وبالموازاة مع ذلك، فإن المجتمع في مثل هذه الظروف قد يعبر عن وجوده وأهدافه بالرّفض والمعارضة، أو الجنوح نحو كسر الاحتكار الشرعي بأدوات العنف والإكراه واستخدامها في التعبير عن وجوده وكينونته المعنوية والمادية، فتحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي، نتيجة إشكاليات التناقض والتنافر بين الدولة والمجتمع، إلى مظهر من مظاهر اللاأمن والعنف والإقصاء.[1]

يتضح مما سبق، أن أزمة الشرعية التي تعرفها جل الأنظمة العربية، هي معضلة سياسية معقدة ومركبة، يتداخل ويتمازج في بعدها الموسع السياسي والأمني، والمجتمعي وحتى التاريخي، فتضاؤل القدرة الرمزية لشرعية النظم العربية أدخلها بدرجات متفاوتة كلّ على حدة بحسب مؤشر شرعيتها وسياقها المجتمعي[2]، في أزمة مجتمعية حادة تتسم بانفصام وانفطار رابطة الانتماء بين فواعل الدولة والمجتمع، نتج عنها حالة من "الاغتراب السياسي" بين الفرد والمجتمع والدولة، كان من أبرز تداعياتها "أزمة المشاركة السياسية".

المطلب الثاني: أزمة المشاركة والتمثيل السياسي.

قبل الولوج في هذه الجزئية، نود أخذ نظرة سريعة حول مفهوم يشكل في كنهه صلب وأصل أزمة المشاركة السياسية، المتمثل في مصطلح "الاغتراب السياسي"، الذي احتل مساحة كبيرة في نظر الباحثين والمفكرين سواء في مجال علم النفس، علم الاجتماع، أو علم السياسة، والمقصود في هذا الأخير، وهو ما يهمنا، شعور الفرد أو الجماعة بالعزلة والغربة عن المحيط السياسي المنتمي إليه، وأنه بنية مغيبة مهمشة في نظر السلطة والنظام السياسي القائم، سواء على مستوى التوجهات والاهتمامات والتطلعات السياسية و الاجتماعية و الثقافية الرّمزية و الهويّاتية، الناجمة عن شيوع مظاهر التسلط والاستبداد وغلق المجال السياسي الحقيقي والفعلي.

[1] بلعيفة و زوامبية، " أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية..."، مرجع سابق، ص ص.254- 293.

[2] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .2، 2002)، ص.77.

ترجمت تداعياتها مع الزمن بشكل من أشكال القطيعة بين الفرد أو الجماعة والدولة، تحددت أهم معالم مخرجات هذه القطيعة في أزمة المشاركة السياسية، والتي تتجلى في أبسط مظاهرها: "بظاهرة المقاطعة والعزوف عن التصويت"، الناتج عن فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم.

يؤكد "دال" (DahL) هذا الإشكال، بطرحه لمسألة الفاعلية السياسية للمواطن، التي تعتمد بشكل عام على وجود قنوات حقيقية للمشاركة السياسية، و إلا يتحول الفرد من حالة الوجود إلى حالة الاغتراب السياسي، يصبح معها الفرد أداة ظرفية لبلورة العملية السياسية، وهو ما يتجسد فعلياً في مظاهر انخفاض نسب المشاركة وتراجع الشرعية.[1] ويلاحظ من النظرة الواقعية أن حال النظم العربية، أضحى يعيش أزمة مشاركة مرتبطة بظاهرة التخلف السياسي، حيث يتم توجيه الفرد إلى المشاركة السياسية بنوع من التحايل والسذاجة والسطحية، و ذلك بحجم الوعود والمشاريع المنتظرة لفائدة الفرد والمجتمع، أو بآلية الدعاية الإعلامية التابعة للسلطة المروجة لسلوك الانتخابي كآلية للاستقرار والخروج من الأزمات، أو بآلية التضخيم، تضخيم نسب المشاركة في التصويت، التي تكون في العموم متدنية أو شبه منعدمة في بعض الجهات والمناطق.

أدت هذه السياسات إلى تركز منطق القوة وسلطة القرار بيد الزمرة الحاكمة، التي أسست للنظم السياسية أمنية مغلقة تقيد المشاركة وتعيد إنتاجها بما يفيد بقاء السلطة القائمة. تآكلت هذه السياسات، سياسة التحايل والتضخيم، مع الزمن، وأدخلت عموم النظم السياسية العربية تحت ظاهرة "الإفلاس السياسي"، الذي يعني فراغ الرصيد السياسي للنظام في تجديد شرعيته ومشروعيته السياسية. ومما لا جدال فيه أن خضوع العمل السياسي العربي لمنطق غير عقلاني ومؤسسي على مستوى المنهج والممارسة، مع تمازج وتداخل الطابع الأمني مع المسار السياسي، يؤسس في مضمونه لمنطق الاستبداد والتسلط، السمة الجوهرية التي تعرف بها

[1] روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص ص.91-92.

الدولة العربية، المرتكز في الأصل على منطق الدولة السلطانية بالمفهوم الخلدوني، والمؤسس بدوره على فكرة السلطان القاهر للمجتمع القائم،[1] أو بمنطق الدولة الضارية والمجتمع المستلَب، التي تترافق بجانبها مظاهر الاستبداد والفساد وشيوع القبضة الأمنية على مناحي المجتمع. فضلاً عن الإشكاليات المعرفية التي يعرفها الواقع السياسي العربي، من حيث الفصل المنهجي والتمايز العملي بين مفهوم السلطة كجهاز مفاهيمي لممارسة الحكم، وبين مفهوم الدولة ككيان معنوي جامع لبنية السلطة والمجتمع، وهو ما أحدث مع الزمن حالات من التناقض والتمايز الثقافي بين منظومة السلطة ومنظومة المجتمع.[2]

يشير واقع المجتمع العربي الراهن إلى غياب التكامل في مظاهر الفعل بين الحاكم والمحكوم. فكل منهما يعتمد منظومة ثقافية مخالفة جزئياً أو كلياً في بعض الجوانب، وهو ما يشكل أساس كيانه وسلوكه ونهجه كلا وفق مقاربته. وفي ظل حالة اللاعتبار المتبادلة بين ثقافة المنظومة الواحدة مع الأخرى، مع غياب مظاهر الحوار والتفاهم و الثقة، يؤدي ذلك إلى اتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم، وبالتالي غياب للشرعية والمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرار ، يصبح معه التناقض والتنافر السياسي بين السلطة ومختلف فئات المجتمع السمة البارزة لهذه العلاقة؛ وتتمظهر جدلية هذه العلاقة في نزوع السلطة إلى تأسيس مبدأ القوة والتعنت في ممارسة واتخاذ القرار قصد كسب رهان الشرعية والمشاركة السياسية، في المقابل يجنح المجتمع الى المقاطعة والاغتراب عن المفاهيم التي تكرس وجود الدولة، كالهوية الوطنية الرمزية بأشكالها المتعددة والمختلفة. فهناك نمط الفعل ورد الفعل يناقض وينفي الواحد الآخر.[3]

---

[1] مصباح، **الأمن المجتمعي**، مرجع سابق، ص. 272.

[2] عربي بومدين وبوزيدي يحي، "أثر عملية المؤسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011" **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد. 5 (أكتوبر 2014)، ص ص. 75- 96.

[3] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم.19 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2002)، ص. 131.

كما تعرف علاقة الحاكم والمحكوم في عموم النظم السياسية العربية بعلاقة غير سويّة تؤكدها أزمة الثقة والمصداقية، نتيجة عقود من الاحتكار والغلق لقنوات العمل السياسي الحقيقي، فضلاً عن الإخفاق السياسي في ترسيخ لقيم الديمقراطية والمواطنة، المحققة للانصهار والاندماج المجتمعي، والتي انعكست سياسياً بحالات الجمود والمقاطعة لكافة المظاهر السياسية الصحية والصحيحة بين الدولة والمجتمع، كان من أبرز معالمها وضوحا أزمة عملية المشاركة السياسية،[1] فالمشاركة السياسية في الواقع السياسي العربي مشاركة شكلية كاريكاتورية، موسمية مرتبطة بالمناسبات والاستحقاقات السياسية، كالانتخابات على تعدد صورها (محلية، تشريعية، رئاسية)، وهو ما يجعل مفهوم المشاركة السياسية بهذا المنطق بلا معنى ومجانبة للقصد الحقيقي لأطر العملية السياسية الفعالة والجادة الهادفة في مضمونها إلى تحقيق الوعي السياسي وفتح المجال السياسي المؤدي إلى بناء المسار الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة، وفق الأصول والقواعد الديمقراطية الحقة.[2] أما من جهة المعارضة الشكلية، فإنها توظف لما يفيد بقاء وديمومة النظام مقابل المكافأة بالامتياز الدخول في لعبة السلطة مستقبلاً، وهو ما يجعلها تفقد عامل الشرعية والرّهان الشعبي عليها في عملية التغيير السياسي أو تحقيق الانشغال السياسي العام، وبالتالي المزيد من حالات العزوف والمقاطعة في عمليات المشاركة السياسية.[3]

جعل من واقع المشاركة السياسية في غالبية الدول العربية يتصف بالكلية وعدم الفاعلية. فالقرارات السياسية تتخذ بالفعل من قبل القيادات السياسية العليا، ثم تكون دعوة الجماهير للمشاركة من خلال تصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع لصور كثيرة من التلاعب

[1] والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة**، مرجع سابق، ص. 91.

[2] إبراهيم توفيق حسنين، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراساتها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2008)، ص. 103.

[3] والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة**، مرجع سابق، ص. 75.

والتزوير من جانب السلطة الحاكمة[1]. حيث شكّل أمر غلق المجال السياسي إلى اقتصار العملية السياسية على قوى السلطة ونخبها بشكل حصري، أو احتواء قوى المعارضة ودمجها في قواعد اللعبة السياسية الشكلية المفرزة لبقاء الزمرة الحاكمة وديمومة النظام، دفع هذا الأمر بالجماعات الاجتماعية إلى البحث عن المصادر الأخرى للنفاذ من اليأس والإحباط السياسي، إلى الاستعانة بالمجال الديني بديلا لممارسة السياسة[2]، مثلما أوجد للجماعات الأخرى في نصوصه تبريرًا وعنواناً للجوء إلى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها. فالمتخصص والدارس للشأن السياسي العربي، يلحظ القطعية السياسية وحجم الهوّة المتسعة بين بنية السلطة وبين بنية التكوينات المجتمعية، هذا بشيوع منطق العنف والعنف المضاد، سواء على مستوى الخطاب السياسي السائد أو إذا تعلق بالممارسة السياسية، والتي تنعكس تداعياتها بالمزيد من مظاهر اللاستقرار واللاأمن الذي يعرفه الواقع السياسي العربي الرّاهن.[3]

ساهمت هذه المخرجات الأمنية الناجمة عن غلق المجال السياسي في استغلاله من طرف الزمرة الحاكمة وبالاستحواذ على مصادر الشرعية بهدف تجديد طبيعتها الاستبدادية التسلطية، وهذا بعكس الصورة، من خلال تبني لسياسة التخويف والترويج الإعلامي للأسطورة "نظرية المؤامرة" ،المبررة لمزيد من النمط القمعي والضبط التعسفي على بنية المجتمع ككل. حيث تعمل هذه الاستراتيجية بتحويل المعارضة السياسية والجماعات الدينية والاجتماعية والأقليات والعرقية والاثنية إلى تهديدات وجودية على الدولة والوحدة الوطنية؛ بالمعنى الصحيح ما كان يروج له إعلامياً وسياسياً بمقتضيات الأمن القومي لم يكن سوى أمن السلطة القائمة، وما كان يشكل تهديداً وجودياً في مسيرة تاريخ الدولة العربية المعاصرة، كان في الحقيقة بقاء ووجود النظام الحاكم. ولدراسة مفهوم الأمن وفي العالم العربي، لابد من تشريح الطبيعة المتناقضة له، بدءاً

[1] علي الدين هلال وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 04، 1998)، ص. 67.

[2] المرجع نفسه، ص. 239.

[3] إبراهيم، "مصادر الشرعية في الأنظمة..."، مرجع سابق، ص. 423.

بالفصل المنهجي بين مصطلح الدولة ككيان معنوي جامع، ومصطلح النظام السلطة الحاكمة كأفراد الجماعات.[1]

أدت هذه السياسات التي اتبعتها نظم الحكم العربية إلى تمازج بين بنية الدولة والطابع التسلطي، بشيوع مفهوم الدولة المخابراتية أو الدولة البوليسية، كمهدد جوهري لمفهوم الأمن المجتمعي، ويقصد بالدولة الأمنية، الدولة التي يتعدّى فيها الجهاز الأمني وظيفته الضبطية المحددة في الدستور والقانون الداخلي للمؤسسة الأمنية، إلى أداة للاختراق والتوظيف السياسي لآلياته في غلق المجال السياسي وكبت وقمع المعارضة المجتمعية وآلياتها في التعبير الحر والقانوني، من أجل ديمومة واستمرار السلطة الحاكمة. وإذا كان الواقع السياسي العربي قد تجاوز مفهوم "الدولة الإسلامية" إلى حين، التي تدعو إليه الحركة الإسلامية بجميع أطيافها المعتدلة والمتشددة، فإن إشكالية الدولة البوليسية مازالت متأصلة في واقع النظم السياسية العربية.[2]

كما تدين معظم النظم العربية في وجودها إلى المؤسسة العسكرية؛ وبالمعنى الصحيح، أن المؤسسة العسكرية هي من أسس بنية النظام، أو بمعنى أدق، الحرب التي صنعت الدولة. ومعلوم تاريخياً أن أغلب النظم العربية وعلى الخصوص ذات التوجه القومي، تأسست عسكريا، بحرب ضروس ضد المستعمر (الحالة الجزائرية)، أو بانقلابات، أو ثورات ضد نظم صنيعة المستعمر (الحالة المصرية)، وهو ما انعكس على الواقع السياسي باحتكار للسلطة من طرف نخب عسكرية عن طريق الحكم المباشر، أو بدعم القيادة السياسية في الحكم لضمان استمرارية وديمومة النظام السياسي[3]. ومن ثم، أصبحت أجهزة الأمن الداخلي مثل مصالح الأمن والاستعلامات والشرطة والدرك، تنوط بالدور الأكبر في تأمين بقاء النظام، سواء على مستوي التهديد العسكري أو على المستوى السياسي بحالات التنسيق والضبط والاحتواء للعملية

[1] قوجيلي، "نحو نسق معرفي....."، مرجع سابق، ص ص.9- 22.

[2] مصباح، **الأمن المجتمعي**، مرجع سابق، ص ص. 61-62.

[3] قوجيلي، **تطورات الدراسات الأمنية**، مرجع سابق، ص.48.

السياسية، أو بمعنى دقيق ما يعرف بالأمنوقراطية، الحالة العربية، التي يقصد بها الحالة التي تتعدّى فيها مؤسسة الدفاع والأمن دورها الوظيفي المحدد في الدستور، بل تصبح البناء في حد ذاته تتفاعل بداخله جميع الوظائف والأدوار داخل مؤسسات الدولة ذاتها.[1] وعلى الرغم من هذا، فإن هناك بعض الخطوات التي اتبعتها بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة، على طريق النهج الديمقراطي التعددي، إلا أنها كانت في الحقيقة خطوات شكلية محدودة الغرض والمضمون، وفي ذات الوقت ظرفية لتجاوز بعض الأزمات الداخلية أو التكييف مع بعض الضغوط أو التحولات السياسية العالمية، وهو ما جعلها محاطة بالكثير من القيود والحواجز التي استهلكت مضمونها الحقيقي.[2]

تبقى معه المشاركة السياسية على مستوى الواقع السياسي مقيدة بالكثير من النصوص القانونية، التي تَحُدُ وتقيد من العمل السياسي الحرّ، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، فضلاً على احتكار واحتواء السلطة لمساحة مجال العمل السياسي لصالح أحزاب السلطة ولفواعل المساندين والمتحالفين معها، وبالمقابل خلو الساحة السيّاسية من أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني الحقّة والفعالة، الهادفة في مبادئها وبرامجها إلى بلورة العملية السياسية، وفق ما تفتضيه قواعد وأصول الديمقراطية الحقة. اختلالات هذا الوضع أدى إلى نشوء إشكالات بنيوية انعكست أبرز مظاهرها على مستوى علاقة الدولة بالمجتمع.[3]

[1] علي خليفة الكواري، محرر، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 197.

[2] حسنين، **النظم السياسية العربية**، مرجع سابق، ص ص. 103- 104.

[3] ميلود عامر الحاج، **بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية**، دراسات استراتيجية، العدد. 195 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجية، 2014)، ص ص. 203- 204.

المطلب الثالث: أزمة المجتمع المدني وعلاقته بمحدودية التحديث السياسي

يشير موضوع أزمة المجتمع المدني إلى حالة الخلل واللاتزان التي تشهدها بنية المجتمع المدني، وأنه في حالة اللاسوية في إطار العلاقة التي تربط بينه وبين بنية المجتمع السياسي الممثل في كيان الدولة. كما يثير موضوع المجتمع المدني الكثير من الإشكاليات والتناقضات، من حيث طبيعة المجتمع بمكوناته وهيئاته ونمط خصوصية ثقافته (التقليدية/الحداثية)، فضلاً عن القضايا والتساؤلات من حيث العلاقة التي تربطه بالدولة على مستوى المؤسسات والقوانين والسياسات المطبقة في مختلف المجالات، بمعنى أن دور وفاعلية المجتمع المدني تتحدد على ضوء حجم وحدود الحركة المفتوحة أمامه المجسدة علائقيا بينه وبين الدولة من ناحية، والفواعل الاجتماعية من ناحية أخرى.[1]

ويمر التوصيف الدقيق لمفهوم المجتمع المدني عبر فصله المنهجي والمفاهيمي، عن مفهوم المجتمع السياسي. فإذا كان المجتمع السياسي يقصد به جميع المؤسسات والهيئات المرّكزية والمحلية التابعة رسمياً للدولة، أو بتعبير أخر جميع المؤسسات الحكومية على تدرج مسؤولياتها ومستوياتها، المكرّسة لضبط سلطة الدولة على المجتمع، أو بمعنى دقيق أن المجتمع السياسي يتضمن امتلاك واحتكار وسائل وأساليب العنف الإكراه الشرعي والمادي، فإن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تتهيكل قانونيا في إطار شبكة معقدة من العلاقات المحدّدة في مختلف الأدوار والوظائف داخل بنية وتكوينات المجتمع، والتي تتشكل بصورة ديناميكية وحركية عبر مجموعة من المؤسسات ذات الطابع التطوعي الجمعوي، غير المرتبط رسميا بجهات ومؤسسات الدولة الدستورية.[2]

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2004) ص. 281.

[2] الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص. 159.

أما من حيث واقع المجتمع المدني في العالم العربي، فالملاحظ عليه أنه يعكس حالة من الاختلال واللاانتزان، وفي أقصى الحالات الغياب التام بالمعني الصحيح والموضوعي للمجتمع المدني، ويمكن إرجاع هذا الوضع بالأساس إلى الآليات المعتمدة والمقيدة في نفس الوقت للدور الحقيقي الذي يجب أن تنوط به تنظيمات المجتمع المدني، الممثلة في تحقيق الوظيفة التكاملية والجسر الرّابط بين فواعل المجتمع ومؤسسات الدولة، فضلاً على توظيف السلطة لمختلف هذه التنظيمات المجتمعية في الاستحقاقات السياسية الموسمية مقابل مزايا ومكاسب نفعية.[1]

ما يشهده الواقع السياسي العربي من مظاهر التسييس والاحتواء لبنية المجتمع المدني من طرف الدولة، التي تعمل على هندسة شكله وضبط مساره ووظائفه بما يتوافق مع توجهات ومصالح السلطة، في إطار علاقة خطية لا رجعية تلتقي إحداثياتها في نقطة ذروة قوة الدولة. إذ أن جوهر المشكلة في إطار هذه العلاقة اللاّمتزنة بين بنية المجتمع المدني وبنية المجتمع السياسي (الدولة)، يتمثل في طبيعة الشمولية للدولة العربية وخصوصية النظم السياسية العربية المغلقة، التي ترى في تنظيمات المجتمع المدني مفاتيح لغلقها، وأنها تهديد غير مقصود لبنية الدولة العربية الديكتاتورية، العنيفة، المتمركزة والمتكاملة؛ لذا وجب ضبطها واحتواؤها لضمان سيرورة وديمومة طبيعة النظم السياسية العربية المغلقة والشمولية.

كما تظهر أبرز مظاهر تسلطية الدولة القطرية العربية في احتواءها وتغلغلها في جنبات المجتمع عن طريق التدرج العمودي في شبكة المناصب والوظائف على مستوى قطاعات المجتمع، وصولاً إلى أدنى الطبقات السفلى منها، مع هندسة المجال السياسي وفق أطروحة النظام القائم، وهذا باصطناع تنظيمات الحزبية والمدنية التي تعكس توجهات ومصالح السلطة القائمة، مع الحظر القانوني للفواعل السياسية المناقضة في المبدأ الأيديولوجي والسياسي، وفي

[1] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديموقراطي في المنطقة العربية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص. 83.

أحسن الحالات، الموافقة بالاعتماد مع فرض شروط وضوابط سياسية وقانونية تقلص من مساحة العمل السياسي وهامش المناورة لديها أمام أحزاب السلطة القائمة ... مجازفة بعض القوى المعارضة على الخروج عن النص وكسر حاجز المجال السياسي، ينعكس بمظاهر الاضطراب السياسي وحالات الوضع السياسي الاستثنائي، تعلق معه أبسط الحقوق السياسية، والمدنية، وتشيع معه حالات القمع، وانتهاك الحريات وحقوق الإنسان الأساسية. هذه الظواهر السياسية اللاّديمقراطية عرفتها جل النظم العربية بأشكال ودرجات متفاوتة.[1]

تنامى وتصاعد بالموازاة مع ذلك نفود بعض التكوينات المجتمعية القبلية والطائفية في الواقع السياسي العربي، حتى أصبح نمط المحاصصة الطائفية، والانتماء القبلي في بعض الأقطار العربية المحدّد الأساسي في التمثيل البرلماني وشغل المناصب، والاحتكار للمناصب الحسّاسة في السلطة والجيش، فضلاً على التمايز الجهوي في برمجة المشاريع التنموية الكبرى[2]. أما من حيث الأساليب التي تستخدمها عموم النظم السياسات العربية بهدف تقليص وتحجيم دور وفعالية المجتمع المدني، فهي تتمثل في ربط مسار مختلف نشاطات المجتمع المدني بإطار توجه الزمرة الحاكمة، وبالأخص تنظيمات المجتمع المدني التي تنشط في مجالات الحسّاسة، عن طريق الدعم المادي والمالي مقابل شروط وضوابط تفرضها عليها والمحددة أساسا بعدم الخروج عن النص. ومن جانب آخر، إغراق وإغراء بعض تنظيمات المجتمع المدني وإدخالها في مجال اللعبة السياسية عن طريق الأطر القانونية الدستورية (المجالس البرلمانية–المحلية)، أو بالدعاية والترويج الإعلامي بمساندة وبقاء التحالف الفائز. كما يلاحظ إلى جانب هذه الآليات الاستيعابية لبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، أن السلطة السياسية تقوم أحيانا باللّعب على وتر التوازنات والتناقضات الجوهرية داخل مختلف بنى المجتمع المدني، من خلال خلق ما يُعرف بالصراعات المتوازية فيما بينها، أو تلجأ الى

[1] حسنين، **النظم السياسية العربية**، مرجع سابق، ص. 103.

[2] خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 176.

تعميق الخلافات والانقسامات داخل بعض الأحزاب المعارضة بهدف تقليص دورها وتحجيم فاعليتها، خشية من زيادة نمو حجمها التفاضلي الذي قد يؤدي إلى قيام تحالف مجتمعي يهدد بقاء واستمرارية النظام القائم.[1]

أدت هذه السياسات التي اتبعتها معظم النظم العربية إلى كما دعاه "مايكل مان" (Mann Michael)، إلى زيادة شدة القوة الاستبدادية: قوة بنية الدولة ذاتها على بنية المجتمع المدني، ولكن من جانب آخر أخفقت في تحقيق قوة البنية التحتية: قوة الدولة على اختراق واحتواء وظيفة المجتمع المدني مركزياً عبر البناء التحتّي بمعنى أنها لم تستطيع أي دولة عربية الوصول إلى الهوامش، فضلاً عن تحقيق الانصهار والدمج التام، والذي يتمظهر جلياً في الدول التي تعرف سيطرة أقلية دينية أو اثنية على كيان الدولة، وإن كانت الدولة التخصيصية ذات عوائد النفط الضخمة تستطيع الإفلات نسبياً وجزئياً من تبعات هذا الضعف البنيوي.[2]

يتأكد مما سبق ذكره، أن غياب علاقة الاتزان والتوازن بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع السياسي العربي، إنما يعكس إشكالية جوهرية تتأسس عليها الدولة القطرية أو الوطنية، والتي تتمثل في التناقض الأيديولوجي السياسي بينها وبين بنية المجتمع المدني وشكلية بنائها المؤسسي، من خلال عدم وجود فصل حقيقي بين سلطات الدولة الثلاث: السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية، فضلاً عن أزمة الشرعية والمشروعية السياسية على الشخص الحاكم، الذي يفترض أن يمارس السلطة في إطار القيود والضوابط التي يقرها الدستور، بل في غالب الأمر تتجسد الدولة بسلطاتها وهيئاتها ودستورها في شخصه أو النظام القائم، وما يترتب عليه من آثار وتداعيات سلبية على مستوى تطور السياسي والدستوري، وشيوع الطابع التسلطي الاستبدادي على كيان الدولة؛ في مقابل ضمور بنية المجتمع المدني وتقلص جانبه البنائي والوظيفي ككل.[3] كما أن الدولة القطرية العربية لا تجسد في بنائها وأدائها الوظيفي تحقيق

[1] المرجع نفسه، ص.23.

[2] قوجيلي، "نحو نسق معرفي....."، مرجع سابق، ص ص.9 – 22.

[3] حسنين، **النظم السياسية العربية**، مرجع سابق، ص ص. 231– 232.

التفاعل والتوازن بين مختلف تكوينات المجتمع، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات. أضف إلى ذلك أن أزمة الدولة القطرية في عموم النظم العربية تمثل إشكالية وجودية بحد ذاتها، ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، قد ترهن مستقبل وبقاء الدولة الوطنية على الخصوص، والنظام الاقليمي العربي على العموم.[1]

[1] المرجع نفسه، ص. 91.

خلاصة المبحث:

نخلص أن واقع نظم سياسة العربية، إذا شئنا التوصيف أو المبالغة هو واقع الأزمات. فكل ركن أو زاوية من زواياه يؤسس لمنطق الأزمة في تعبير واضح وظاهر عن الحالة اللاصحية واللامتزنة التي تعرفها بنية النظم العربية على اختلاف مصادر حكمها. فمن ناحية بنية السلطة نجد أغلبها وعمومها يقوم على شرعية الواقع، واقع القوة والإرادة المتنفذة، سواء كان مصدرها تاريخي، ديني، كاريزمي، قانوني مؤسسي، فجميعها يؤَّسس على منطق القوة والقهر والغلبة في تجسيد ضمني لمقولة "القوة هي العدالة"، وبتوظيف رمزي سوسيو–ثقافي، تاريخي، ديني، أو شخصانية كاريزمية تحت عنوان "الزعيم الملهم أو المنقذ"، أو في عملية تبرير وتضليل وتزييف للحقائق والوقائع بمنطق اللاّشرعية، يؤسس للشرعية التي تمظهرت في طبيعة الدولة الاستبدادية ذات السمة العنيفة، المتمركزة، المتكاملة، ذات الجينات العسكرتارية– الأمنية المسيطرة على جميع مناحي المجتمع، التي من أهمها عملية المشاركة السياسية، وهذا بضبطها وحصرها وتوجيهها وفق مخرجات التحالف في الفائز والنظام القائم، في عملية عكسية استرجاعية وتحديث للطبيعة الاستبدادية ذات النمط الشمولي المغلق، التي كانت من إرهاصاتها وتداعياتها على المستوى الفردي والجماعي بحالة من اليأس والقنوط، تجسدت واقعيا في حالة "الاغتراب السياسي"، المؤدي إلى القطيعة الثنائية بين بنية الدولة وبنية المجتمع، التي تجسدت في حالات المقاطعة والعزوف عن التصويت، أو البحث عن فضاءات سياسية أخرى تعطي المعنى والقيمة للجوهر والذات، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، الذي كان من أهمه "الدين"، لما يمثله من قيمة في وجود الذات، باعتباره أهم بنية تشكل خصوصية وطبيعة المجتمعات العربية المحافظة والتقليدية، الذي بدوره وظّف سياسيا، سيكولوجيا، رمزيا، عكسيا لـ "اللاشرعية الدولة"، كان من أبرز تداعياتها العنف والعنف المضاد بين بنية الدولة والمجتمع، استغلته الزمرة الحاكمة بتضخيم التهديد بهدف المزيد من آلية الانتزاع والضبط القمعي للمجتمع

المعزز اللاَّشرعية وترسيخ وجود لجذور الدولة الحامية تحت عنوان ومفهوم "الأمن في ظل اللاأمن" .

والركن الثالث الذي عملت البنية الاستبدادية على هندسته حتى يكتمل كيان وبنيان النظام السياسي الشمولي المغلق، تمثل في شكل البنية التحتية: بنية المجتمع المدني، الذي يعتبر من أهم معاقل المجتمع والتهديد الصامت على البنية الفوقية الشمولية للدولة العربية، إذ عملت الدولة العربية على تشكيل وهندسة بنية المجتمع المدني وفق وظائف وأدوار بنية النظام السياسي، وهذا باتباع سياسات، الضبط، الاحتواء، الإدماج، أو خلق ما يعرف بالصراعات المتوازية بين أقطاب المجتمع المدني في تحقيق الاستراتيجية "فرّق تسد". هذه المشاهد والأركان الثلاث شكلت ورسمت لوحة وصورة الطبيعة الاستبدادية للدولة العربية، التي أصبحت خصوصية تعرف بها تحت عنوان "أزمة نظم سياسية عربية"، ولكن على الرغم من هذه السياسات التي اتبعتها النظم العربية، كما دعاه "مايكل مان" القوة، الاستبدادية: قوة نخبة الدولة نفسها على المجتمع المدني؛ ولكنها ظلت غير قادرة على إنجاز قوة البنية التحتية، قوة الوصول إلى الهوامش والسيطرة التامة، تحت معضلة الامتداد الناقص.

عملت هذه المتغيرات على إحداث ثغرات وفجوات اتسعت مع الزمن، ساهمت ثورة الإعلام والاتصال التي يشهدها العالم مع بداية الألفية الثالثة، وانفتاح المجتمعات على بعضها البعض، وبالأخص المجتمعات العربية التي تنامى لديها الوعي والجرأة على إثبات الذات، وكسر حاجز الخوف، الخوف عصب الدولة البوليسية، الذي كان عائقاً في طريق الجيل السابق، كان من إرهاصاته انفجار المنطقة العربية تحت عنوان الحراك السياسي العربي، أو ما رُوِّج له إعلاميا بـ: "ثورات الربيع العربي".

المبحث الثالث: التحولات الأمنية في المنطقة العربية.

يقف عام 2011، كمعلم زمني مفصلي في مسيرة التاريخ النظام العربي، هذا بحجم التغيرات السياسية التي شهدتها المنظمة، ولا سيما في ظل السيولة التي عرفتها التفاعلات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية ..... ثار الشارع العربي بعد سبات عميق دام عقود من الزمن، وانتشر فكر التغيير والأمل المنشود بالحرية، ليعلن عن أولى إرهاصات يقظة الوعي العربي، وليعبر في الوقت ذاته عن السكون اللاتاريخي الذي وسم الوعي السياسي العربي، الذي اجتزّ معه مراراً وتكراراً مقولة "المواطن العربي مجبول على رفض القيم الديمقراطية". سقطت أعمدة السلطة في تونس ومصر وليبيا واليمن، واستعصى أمر سورية. فتحت هذه التغيرات باب التساؤلات السياسية والفكرية: لماذا أنفجر الشارع العربي وبالتحديد مطلع عام2011؟[1]

سنبحث في هذا الجزء من الدراسة واقع التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011. وقبل البدء في ثنايا هذا المبحث، أثرنا أن نصطلح على هذه الظاهرة باسم "الحراك السياسي العربي"، وذلك لفائدة إجرائية بحثية تتعلق بحياد وموضوعية هذا المصطلح، بدل من المفاهيم المتشابهة الأخرى، التي تحمل في طيّاتها الغموض واللّبس الدلالي اللغوي والسياسي، مروراً إلى ذكر الدوافع والأسباب المنتجة للحراك، وصولاً إلى ذكر مجموع من العوائق التي ساهمت بإجهاض وتحريف مسار الحراك نحو العسكرة والعمل المسلح.

لمحة عن الحراك:

تعرف بحركات احتجاجية سلمية ذات نطاق ضخم وواسع، عرفتها بعض دول المنطقة العربية أواخر عام 2010 وبداية 2011، بتأثرها بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه، ونجحت في إطاحة بالرئيس "زين العابدين بن علي".... ومع هذا السقوط، تهاوت بعده عروش ثلاث رؤساء: فبعد الثورة التونسية، نجحت ثورة 25 يناير المصرية

[1] محمد جمال باروت، محرر، **الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي ومآلته**، سلسلة دراسات التحول الديمقراطي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو، 2018)، ص. 123.

بإسقاط الرئيس الرّاحل "محمد حسني مبارك"، ثم ثورة 17 فبراير بليبيا التي انتهت بمقتل الزعيم "معمر القذافي" وإسدال الستار على نظام الجماهيرية، وصولاً إلى ثورة الشباب اليمنية التي أجبرت "علي عبد الله صالح" على التنحي، ومقتله لاحقاً على يد مليشيات حركة الحوثي، بالإضافة إلى حركة الاحتجاج في سورية التي عرفت الاستثناء ببقاء النظام ودخول البلد بأكمله في خضم حرب أهلية. وما ميّز هذه الثورات على المستوى الإعلامي انتشار شعار شعبوي جماهيري تحت مقولة: "الشعب يريد إسقاط النظام."[1]

يترتب على ما سبق، أن ما شهدته بعض الأقطار العربية مع مطلع 2011، يندرج اعتباراً ضمن مفهوم "سلاسل الثورات"، إذ يميز الباحثون وأهل الاختصاص في الشأن السياسي العربي، بين مفهوم الثورة التي تشهدها دولة، أو إقليم بشكل منفرد ومعزول عن بقية الدول الأخرى، وبين مفهوم "سلاسل الثورات" التي تشهدها عدة دول في نطاق جغرافي متجاور وفي أوقات زمنية متقاربة نسبياً مثلما عرفته أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر (1830- 1840)[2]، ووفق المنطق التفسيري لنظرية الدومينو، التي تفترض التشابه في خصوصية الظاهرة، تلزم عنه ضرورة التطابق في النتائج والأحداث.[3]

[1] صدام مرير الجميلي، **صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2016)، ص. 246.

[2] هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص. 26.

[3] عبدالإله بلقزيز وآخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2013)، ص.45.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للحراك السياسي العربي.

يصعب على أي محلل، أو باحث سياسي، تكوين رؤية واضحة حول ما شهدته المنطقة العربية بداية عام 2011، يعطي لهذا المفهوم المعنى الجامع لهذه التحولات، ويكشف معالم هويتها، ويحدد مقدماتها ونتائجها المنطقية الضرورية عنها ... حتى ولو افترضنا اختزال جل المفاهيم، التي تروج إعلاميا في معنى واحد، من حراك، ثورة، انتفاضة، احتجاجات ... الخ. لاقتضى الأمر مراجعة جميع المعاجم اللّغوية، والسياسية، لإيضاح تلك الدلالات اللغوية والسياسية التي تنطوي عليها أغلب هذه المفردات.[1]

مدخل مفهومي:

اختلف أهل الاختصاص في الشأن السياسي، حول وضع تعريف جامع مانع، لما شهدته المنطقة العربية بداية عام 2011. فمنهم من رأى أن الأحداث التي عرفها الشارع العربي، بين الجماهير الشعبية وأجهزة أمن السلطة، والتي انتهى بعضها بسقوط النخب الحاكمة، لا تعدو أن تكون مجرد حركات احتجاجية ذات نطاق واسع، فضلاً عن وصفها بمفاهيم الثورة. بينما يرى الآخرون، أن ما عرفه الواقع السياسي العربي، يمكن أن توصف بمفهوم الثورة، في استدلال على ذلك بالتجربة التونسية والمصرية، التي يمكن أن تصل إلى درجة مفهوم الثورة قابلة للنجاح، مع التحفظ على واقع التغيرات الراديكالية في القيم السياسية والمجتمعية الغائبة عنها. كما دأب بعض الكتاب في السيّاق نفسه على قول إن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية لم تبلغ مستوى الثورة بتعريفها العلمي الدارج[2]، فالثورة على حسب قول "حنة أرندت " (HANNAH ARENDT) بأن "الثورات هي الأحداث السياسية الوحيدة التي تواجهنا مباشرة وبالضرورة مع مسألة البدء، ما يعني أن الثورة لا تعرف بمجرد إسقاط قيادة أو رمز من رموز السلطة، بل تبدأ عندما بتجلى

[1] محمود حيدر، محرر، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص.7.

[2] عبد الكريم كاظم عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي العربي: دراسة في دور المتغيرات بعد أحداث الربيع العربي** (الأردن : دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2018) ، ص ص.228-229.

إصرار على تأسيس ابتداء سياسي جديد وشامل"[1]. بمعنى هي عملية تغيير شامل للنظام السياسي والاجتماعي، وإقامة نظام جديد بديل ومخالف تماما لبنية النظام البائد. عبر ظهور بنية طبقية جديدة ذات أيديولوجية وشعارات سياسية تناقض السابق وتلغيه تماماً. ولكن لا يعني هذا أن ما حصل في المنطقة العربية ليس له بُعْد تغيير قيمي وسياسي راديكالي ضد ما سبق، ولكن استسهال إطلاق كلمة الثورة كان استهلاكياً دعائياً؛ ففي الدول الذي تحقق بها النجاح النسبي، كان هذا النجاح مقصور على إزاحة رأس السلطة القائمة وملاحقة بعض رموز السلطة الأكثر ضلوعاً في الفساد. أما عملية انتقال السلطة، أو ما يعرف بـ (المرحلة الانتقالية)، فكانت تدار من قبل مؤسسات وأفراد كان الكثير منهم جزءاً من تركيبة الحكم السابقة، ولكن تمكنوا من تدوير الوظائف والمناصب في مؤسسة الحكم الجديدة، وإن كانت الحالة الليبية تعرف الاستثناء، بزوال منظومة الحكم كليا (نظام الجماهيرية)، إلا أن البنى السياسية والاجتماعية والثقافية في المشهد الليبي بقيت مستقرة ولم يلحقها أي تغيير يذكر.[2]

كما يشير مصطلح الثورة بحسب رؤية تيدا سكوبول(THDA SKOCPOL)، بأنه نمط من التحولات الجوهرية التي تطرأ على بنية الدولة ومحددات الطبقة الاجتماعية، تتزامن نسبياً مع احتجاجات وانتفاضات مصدرها الحقيقي الطبقات السفلى من المجتمع.[3] يعني ذلك التحول الجوهري الذي تشهده بنية المجتمع سواء، في القيم الثقافية والعلاقات الاقتصادية الإنتاجية، الناتجة عن التغيير الذي طرأ على البنية الفوقية للدولة، المتمثل بإزاحة منظومة نظام سلطوي[4]، وإحداث القطيعة مع المنظومة السابقة، سواء على المستوى القيّمي أو الأيديولوجي، واستبدالها بقيم سياسة وأيديولوجية مغايرة تماماً لما سبق، مكونة لبنية سياسية جديدة. كالواقع الجديد الذي أحدثه نجاح مسار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، والثورة الجزائرية (1954–1962) ضد المستعمر الفرنسي. وبالمقارنة بين وقائع الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية مع بدايات عام 2011. وبين التعريفات المعجمية

---

[1] حنّة أرِندت، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008)، ص.47.

[2] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص. 228– 229.

[3] Theda Skocpol**, States and Social Rrvolutions:A comparative Analysis oF France,Russia,and China** (Cambridge: university Press,1979) ,pp.4-5.

[4] الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص. 264.

والأكاديمية للثورة، يظهر تباين واضح. الثورة، تعني في أبسط تعريفاتها، بأنها حركة سياسية مسلحة تقوم بها فئة أو قطاع واسع من الجماهير الشعبية بقيادة نخب وطلائع مثقفة تهدف بمقتضاها تغيير نظام الحكم[1]، والتي تسبقها سنوات من النضال الحزبي ونشر الوعي السياسي وبلوغ مستوى من النضج الفكري والثقافي بين أوساط الجماهير، في ظل تعنت واستبداد السلطة القائمة حتى تأتي اللحظة الحاسمة لانفجار الوضع بانقلاب سياسي عسكري، أو بتمرد شعبي واسع، أو ثورة مسلحة عبر سنوات. بمعنى أن الثورة هي تلك السيرورة والصيرورة التي تطرأ على بنية المجتمع والدولة ككل، تنقلها من حالة الوضع الكائن الستاتيكي إلى حالة الوضع الديناميكي الحركي المغاير تماما، يلغي البنية السابقة إلغاءً جذرياً شاملاً.

يتضح مما سبق، ومطابقة مع واقع أحداث الحراك العربي، أن هذه الأحداث والاحتجاجات افتقدت للقيادة الكاريزمية، أو النخب النضالية التي تؤطر هذه الانتفاضات وتوفر لها التخطيط السياسي الهادف لإحلال واستبدال بنية نظام متآكلة قديمة إلى بنية نظام جديدة. بل كانت هذه الاحتجاجات ذات طابع عفوي، فوضوي، ارتجالي، غوغائي، ناجم عن أثر عقود من الاستبداد والانسداد السياسي، وشيوع القبضة الأمنية على مناحي المجتمع. وأن أبسط إنجازاتها تمثل في إزالة الزمرة الحاكمة، كالحالة المصرية والتونسية، في ظل بقاء بنية النظام السياسي القائم بأركانها المؤسساتية الدستورية والعسكرية، فضلا عن استمرار وجود الكثير من على أن الكثير من أفراد العصب والزمرة الحاكمة السابقة في المناصب الحسّاسة، خصوصاً المدنية –الأمنية، مما ساهم بعد فترة قصيرة في إعادة الأمور إلى عهدها القديم. كما يمكن القول أن الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية مع بداية عام 2011 لا يمكن أن توصف بالثورة، ذلك أن أسس العلاقات داخل بنية السلطة، لم يطرأ عليها تغيير حاسم. فقد تمحورت الاحتجاجات الشعبية على إسقاط أو تنحية الرئيس أو الواجهة الأكثر ضلوعاً في الفساد دون تغيير جوهري في بنية النظام.[2]

---

[1] عبد المؤمن سي حمدي، "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص.76.

[2] المرجع نفسه.

يجب أيضاً ألا يختزل وصف هذه الحركات بالانتفاضات والاحتجاجات الشعبية العفوية والسريعة، ذات نطاق الزمني والجغرافي القصير والضيّق، وبطابع الأهداف والمطالب الاجتماعية المعيشية التي قد تتحول إلى أعمال شغب وعنف، لكنها سرعان ما تتلاشى وتنتهي دون إحداث تغييرات كبرى في السلطة القائمة. وأدق توصيف دون المبالغة أن ما حدث يندرج تحت مصطلح "الحراك السياسي"، بخصوصيته الشمولية ونطاقه الجغرافي الواسع، وبالمطالب التي تعدت المطالب الاجتماعية– المعيشية ودون المطالب الجذرية الراديكالية، وهذا بحجم التغيرات التي أحدثها على مستوى بنية النظام الإقليمي العربي، سواء إيجاباً بزوال العُصب التي تجذرت في السلطة لعقود من الاستبداد، وانتشار لقيّم الحرية والديمقراطية إلى حين، أو سلباً بانحراف مسار هذا الحراك من النهج السلمي الديمقراطي إلى النهج العسكري العنيف.

وفي السياق ذاته، يرى فواز جرجس "أن توصيف ما جرى بلفظ "الحراك" أكثر دقة من وصفه "بالثورة" للأن الثورة تفترض قطيعة بنيوية مع النظام القائم، بينما أظهرت الأحداث العربية استمرار لبنى السلطة القديمة في صيغ جديدة". هذا الطرح يدعم الفكرة القائلة بأن الظاهرة التي شهدتها المنطقة تمثل حركية سياسية في طور النشوء والتبلور، دون حسم نهائي في مسارتها ومخرجاتها المستقبلية.[1]

نتأسس في الختام، مع رؤية الأستاذة "حنّة أرِندت"، على ما حدث في المنطقة العربية هو إرهاص من إرهاصات الثورة، لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث الثورة بالمعنى الحقيقي[2]، فقد تغيرت واجهة حكم النظام وبقيت هياكله وأركانه كاملة، سواء في البنى السياسية والأمنية والاقتصادية أو في المواقع المدنية الشبه أمنية والإعلامية، في ظل مفهوم الدولة العميقة التي تترسخ في كيان النظم السلطوية العربية.

[1] فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2016)، ص ص.68–69.

[2] سي حمدي، " إشكالية التغيير السياسي....."، مرجع سابق، ص.77.

المطلب الثاني: الأسباب البنيوية والسياسية للحراك العربي.

تعد الظاهرة السياسية على العموم، من الظواهر التي تتشابك وتتحابك خيوطها وأسبابها في عدة جوانب وأبعاد. واقتصار الدراسة على تحديد رؤية تفسيرية واحدة أمر مجانب للدقة الموضوعية والمنطقية، وتبسيط واختزال لحقيقة الظاهرة السياسية.[1] وهو ما يمكن إسقاطه على الظاهرة محل الدراسة، حيث ساهمت مجموعة من الأسباب المنطقية في إحداث ما عرف بالحراك السياسي العربي، والتي تعدت خلفياتها وجذورها من جوانب وأسباب عدة، تراكمت تداعياتها مع الزمن في تفجير الوضع السياسي وانطلاق موجة الحراك السياسي، كما سيأتي:

أولا: الأسباب السياسية:

تتعلق عموما بنظم الحكم وعلاقاتها بالمجتمعات العربية. ولذا كانت الأدبيات القانونية والنظريات السياسية تؤسس لعلاقة واضحة بين السلطة والمجتمع، ترتكز على قيم الاستقرار والشرعية والديمقراطية، المجسدة في ركني الدولة، وهما السلطة السياسية والمجتمع المدني ... فهل تحققت هذه العلاقة في الواقع العربي؟[2]

1 – التراجع في شرعية النظم العربية:

كان بقاء ووجود النظم العربية لعقود من الزمن نتاج الإكراه السياسي والأمني، أو ما يسمى "بالدولة المخابراتية"، ومعززاً أيضاً بصيغ من الشرعية السياسية، والتي تمثلت في مكوناتها الأساسية في الواقع السياسي كالأيديولوجية القومية، والأبوية الوراثية، وركن العقد الاجتماعي. تآكل رصيد هذه القيّم مع الزمن وتراجعت قدرتها الرّمزية على الاستقطاب وإعادة إنتاج شرعيتها وتحديث طبيعتها الاستبدادية، إلى أن وصلت درجة الاستبداد والتسلط إلى درجتها القصوى مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، بالانتفاضات الشارع العربي تحت

[1] فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق**، ص.22.

[2] عبد السلام قريفة، "حقيقة الحراك السياسي العربي تحول ديمقراطي أم فوضى خلاقة؟ **مجلة دفاتر المتوسط**، العدد.01، (30جوان 2014)، ص ص. 61-75.

عنوان: "إنهاء حكم الاستبداد والفساد... وإرساء حكم الشرعية والديمقراطية"[1]. حيث استندت شرعية النظم السياسية العربية على استئثار بالسلطة، وغلق المجال السياسي وتوظيف البنى والمؤسسات السياسية كأدوات وآليات للإنتاج وإعادة هندسة البنية الاستبدادية، النواة الصلبة للنظم السياسية العربية.

2-الانسداد السياسي وغياب الحريات السياسية:

تتبع مسار بناء الدولة في العالم العربي عبر التاريخ المعاصر يقدم أكثر من دليل على القطعية التي تعمقت بين الشعوب والسلطة في إطار نظم شمولية مركزية، لا تراعي إشراك كل الفعاليات في العملية السياسية، بل تعمل على انتقاء من هذه الفاعليات ما يكرّس الطبيعة والنضرة الشمولية للسلطة والنظام القائم[2]، فضلاً عن رفض المبادرات السياسية الهادفة والخارجة عن هذا الإطار. وهو ما يجسده الواقع السياسي العربي بحالة غياب المعارضة الحقيقية والفعالة، وإن وجدت فهي قاب قوسين أو أدنى من التضييق والقمع والحظر، مما يدفع بعض تشكيلات المعارضة الفئوية (العرقية- الدينية) إلى البحث عن مساحات وفضاءات لِظِّلْ تؤسس لنهج ومفهوم المطالبة والمغالبة.

3-استشراء الفساد السياسي والإداري:

تؤكد مؤشرات المنظمات الدولية المتعلقة برصد نسب ظواهر الفساد على مستوى الدول، أن ظاهرة الفساد أصبحت تشكل جزء لا يتجزأ من بنية الدولة العربية، وأشبه بذهنية وسلوك فساد متعارف عليه. تحول هذا الأمر إلى ممارسة ممنهجة ومعتادة من أعداد كبيرة من شاغلي المناصب السياسية والإدارية والاقتصادية العليا في الدولة، وهو ما أطلق عليه البعض "فساد القمة"، وما ينجر عنه من عملية استشراء الفساد على مستوى مؤسسات الدولة، والهيئات الإدارية التابعة للقطاع الحكومي أو الخاص. وهو ما تكشفه مختلف التقارير الوطنية والدولية

[1] باروت، **الثورات العربية عسر التحول**، مرجع سابق، ص. 380.

[2] قريفة، "حقيقية الحراك السياسي....."، مرجع سابق، ص ص. 61 - 75.

حول قضايا الفساد في العالم العربي، من انتشار لظواهر التعاملات غير القانونية، كالرشاوي، والصفقات المشبوهة، وظاهرة المحاباة، والجهوية في انتقاء المناصب المالية، والمشاريع التنموية الاقتصادية....الخ.[1] تلاشى مع هذه الظواهر التمايز بين الحيز الخاص الذي يمثل أصحاب السلطة والدائرة الخاصة بهم، وبين حيز الدولة الذي يمثل مؤسسات الدولة والقوانين المرسخة لسلطتها وشرعيتها. وما يعكسه من انعدام العلاقة المتزنة بين المجتمع المدني والدولة.[2]

يضاف إلى ما سبق، إخفاق الظاهرة الحزبية في الواقع السياسي العربي، وتأزم وضعها السياسي مع دخول أغلبها حالات من الجمود والشكلية السياسية. يمكن تفسير هذا الوضع المأزوم الذي آلت إليه أغلب الأحزاب السياسية في العالم العربي إلى عوامل عدة، أبرزها الآليات المقيدة لنشاطها ودورها السياسي، عبر النصوص الدستورية والقوانين واللوائح الداخلية المنصوص من طرف الوزارات الداخلية العربية، أومن حيث القصور وعدم النضج الحزبي لدى الكثير من الإطارات الحزبية[3]، فضلاً عن العجز التام في تطوير هياكلها وإعادة قراءة ومراجعة مسارها الحزبي بما يتماشى مع التغيرات السياسية والقيّمية الذي يعرفها السياق المجتمعي العربي[4]. هذه العوامل أحالت البنى الحزبية إلى أشبه بكيانات سياسية مغلقة، ترفض مبدأ التداول على رئاسة الحزب، مع شكلية وتشابه برامجها السياسية، فضلاً على أهدافها

[1] حسنين، **النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ص. 104- 105.

[2] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.6، يناير 2012)، ص. 329.

[3] ثائر خليل حمد، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية** (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 135.

[4] علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية 2015- 2016 العرب وعام جديد من المخاطر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص .154.

وأغراضها الظرفية الموسمية مما أفقدها ثقة ومصداقية الجماهير العربية في المراهنة عليها في إحداث التغيير السياسي المنشود[1].

4-الطبيعة الأمنية للدولة العربية:

تشكل الدولة العربية نموذجاً للدولة الحامية: دولة استبدادية، عنيفة ومتمركزة، قوية قياساً بمجتمع ضعيف. كما أنها حاضرة مسيطرة أمنياً على بنية المجتمع، ويتأسس الخطاب السياسي والإعلامي على جوهر ومفهوم "الأزمة- التهديد"، ويتبوأ اختصاصيو العنف والإكراه الشرعي، الشرطة وأجهزة الاستخبارات ومصالح الاستعلامات، القمة في المخطط الهرّمي للسلطة. يحيل هذا النمط التوصيفي الدولة العربية إلى مستوى عالي من الدولتية، المركزة والمحتكرة للعنف، مما يعد مؤشراً على قوة الدولة ذات الخصوصية والنمط المغلق.[2] أو بمنطق النموذج الوظيفي للدولة، التي تسعى من وراء ذلك إلى إعادة صياغة توجيه بوصلة الفرد والمجتمع، وفق الرؤية الأحادية للمنظومة السلطوية، مقابل الرؤية المتعددة التي تفتح المجال لبلورة علاقات التكامل الوظيفي بين السلطة والمجتمع. حيث ترتكز هذه الرؤية الأحادية على الربط الوظيفي بين مفهومي الدولة والأمن، وبتحويل الفرد والمجتمع إلى نماذج ثابتة ضمن منظومة أخلاقية واجتماعية تؤدي أدوار ووظائف محددة داخل هذا النسق الوظيفي. ووفق ما تقتضيه متطلبات الرؤية الأحادية للسلطة والزمرة الحاكمة.[3]

شكل منطق الرؤية الأحادية(النموذج الوظيفي للدولة)، التي وظفتها ومارستها أغلب النظم العربية طوال مسيرتها التاريخية في الحكم، منطلقاً نظرياً وتفسيرياً لألية من أليات الإستبداد، من خلال التوظيف النماذجي المبني على المزاوجة بين أليات التبرير الدعائي السياسي الناعم، والضبط الأمني الصلب في شرعنة الممارسات السياسية اللادستورية تحت مبرر وحجج الأمن

---

[1] حمد، **الأمن القومي الأمريكي**، مرجع سابق، ص .135.

[2] قوجيلي، " نحو نسق معرفي....."، مرجع سابق، ص ص.9 - 22.

[3] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية نموذج تفسيري جديد**، المجلد.8 (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص ص.38-39.

القومي..... بدءاً بزيادة أعباء الانتزاع من المجتمع، وصولاً إلى التضييق وانتهاك الحريات، بمقتضى حالات الطوارئ والأحكام العرفية الاستثنائية .... ولكن قد تنعكس تداعيات هذه السياسات سلباً على النظم الحاكمة، فعند ما تبلغ أعباء الانتزاع أقصى درجاتها، تزداد معه حجم التكاليف، تنعكس ارتداداتها على المستوى المجتمعي، بشيوع مظاهر احتجاجات الشوارع والمظاهرات الشعبية، التي تعكس في مضمونها عن حالات الاختلال واللاّاتزان التي تتأسس عليها بنية الدولة العربية.[1]

نخلص مما سبق أن مجموع هذه الأسباب السياسية الأنفة الذكر، أسهمت في خلق فجوة بين بنية السلطة والمجتمع، وأدت التراكمات الاقتصادية والاجتماعية على زيادة وتعقد حدة هذه الفجوة.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية: ارتبط مسار الحراك السياسي العربي كذلك ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن إجمالها كالأتي:

1-إتساع الفجوة بين المحدد الطبقي المجتمعي:

وقع الاقتصاد العربي تحت سيطرة جيل جديد من رجال الأعمال "الليبراليون الجدد" في استغلال توجه الدولة نحو الخصخصة وتقليص نشاط القطاع االحكومي، التي أدت إلى تسريح ألوف العمال والمهنيين، كان من تداعياتها زيادة معدل البطالة والفقر، وارتفاع معدل التضخم. اتسعت معه الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة بشكل ملحوظ، رافق ذلك موجه من الاحتجاجات والاضرابات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور، وتحسين ظروف المعيشة، ومحاربة الفساد وسوء التسيير.[2]

[1] قوجيلي ، " نحو نسق معرفي....."، مرجع سابق، ص ص.9-22 .

[2] حمد، **الأمن القومي الأمريكي**، مرجع سابق، ص. 137.

2-ارتفاع معدل البطالة والفقر:

تعد البطالة من أعقد وأصعب المشكلات التي تواجهها أغلب حكومات العربية، نتيجة إخفاق جميع خطط التنمية الاقتصادية والبرامج الاجتماعية السابقة. حسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر عام (2015)، فقد أشار إلى معدل نسب البطالة في عموم الدول العربية تراوح ما بين 20 و30%. كما أشار تقرير منظمة العمل الدولية عام (2014) إلى أن متوسط نسبة البطالة في العالم العربي قد وصلت إلى نسب قياسية تقدر بـ 12.2%، مقارنة بالإجمالي نصف العالم التي قدرت بـ 6.2%، مع العلم أن 60% من أفراد العالم العربي هم من فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين (15-25 سنة) وهو ما يشكل عبئاً على اقتصادات الدول العربية، على امتصاص هذا الفائض من المورد البشري. مما يجعل من ظاهرة البطالة أخطر المشكلات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العالم العربي.[1] أما فيما يخص قضية الفقر، فقد أشارت الاحصائيات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام (2005) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن حوالي 20.3% من سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد حوالي (دولارين يومياً)، وارتفعت هذه المعدلات في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات السياسية والأمنية، وتداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري، التي أثرت على المنتوج الزراعي ، كان من أثره ارتفاع معدل أسعار الغذاء في الأسواق الدولية بنسبة 32%، هذا وفق للإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية.[2]

ويلاحظ من جانب أخر، أن أغلب الدول العربية تحتل مراكز متأخرة في تقارير التنمية البشرية في العالم، الذي أصدره (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نوفمبر 2011)، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 84، وسورية 111، والمغرب 114، واليمن 133، بينما احتلت

[1] منى عبد الله الجبوري، "البطالة في دول الوطن العربي أسبابها وآثارها الناجمة عنها"، **المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، العدد. 07، (05/11/2019)، ص ص. 01-12.

[2] حمد، **الأمن القومي**، مرجع سابق، ص. 138.

الدول الخليجية مراكز متقدمة في التقرير بحكم عوائدها النفطية، حيث جاءت الإمارات في المرتبة 32، وقطر 38، والبحرين 39، والكويت 47، والسعودية55.[1]

رابعاً: الأسباب الاجتماعي:

1-إرتفاع المستوى التعليمي والوعي الثقافي:

شهد العالم العربي فقرة نوعية في المستوى التعليمي، تمثلت في ارتفاع ملحوظ في أعداد حاملي الشهادات الجامعية، الأمر الذي يعني زيادة الوعي الثقافي والإدراك الذاتي للفرد وحقه في إثبات وجوده وترسيخ حضوره في محيط مجتمعه. ومثل هذا الوعي المستجد على البيئة العربية، التي حُكمت طويلا بضوابط الانصياع لرؤوس السياسة التقليدية القبلية والعشائرية[2]، يشكل في حد ذاته متغيراً سيكولوجياً لمطالبة الفرد بحقه في إسماع صوته وتحقيق وجوده المادي والمعنوي.

2-إخفاق الدولة العربية في تحقيق الأمن المجتمعي:

تعد قضية التعدد الاثني في المجتمعات العربية من التحديات التي تثير الكثير من الاشكالات والتناقضات السياسية والاجتماعية، وحتى الثقافية، نتيجة الاخفاق المتلازم الذي ساير نشأة الدولة العربية.[3] وفي هذا الصدد يرى أنصار الأمن المجتمعي أن العديد من النظم العربية قد أخفقت وظيفياً في إعادة توزيع العادل للقدرات الاستخراجية على مستوى بنية المجتمع؛ فمع تناقص الغلة تزداد الكلفة، تقوم النخبة الحاكمة بتقليص وإعادة تدوير التوزيع بما يفيد بقاء النظام، إما بزيادة الغلة، أو بمكافأة النخب والجماعات التي تدعم وتؤيد بقائها جهوياً، ومصلحياً، وحزبياً، في المقابل تحرم الجماعات الأخرى. ويتجسد ذلك في إشكالية

[1] أحمد ابراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011)، ص. 137.

[2] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص. 243.

[3] حمد، **الأمن القومي الأمريكي**، مرجع سابق، ص. 140.

الأقلية أو الجماعات الصامتة المحتواة في إطار الدولة العربية، التي تعاني التهميش السياسي، والإقصاء، والتمييز الاجتماعي، والثقافي، لكونها تقع على هامش نظام الغنائم، أو خارج دائرة التحالف الفائز. ومن ثم فإن القول، بأن الدولة العربية تمارس أداء وظيفياً- توزيعياً بشكل عادل ومتساوٍ على جميع الفواعل والقطاعات المجتمعية، يبقى أمراً دعائياً أكثر منه موضوعياً ومنطقياً.[1]

3-غياب مفهوم الأمن الإنساني:

كان أبرز تقرير تناول هذا المفهوم، تقرير الموسوم تحت عنوان "تحديات أمن الإنسان العربي" (عام 2009)، الذي أشار صراحة إلى تلاشي معنى الأمن الإنساني في واقع المجتمعات العربية. الذي كان له الأثر البالغ في إعاقة وتقهقر مسيرة التنمية في الوطن العربي. ويرى التقرير أن معظم الدول العربية فشلت في تحقيق الحكم الرشيد المبني على عقلانية القرار السياسي وترشيد النفقات العمومية وبناء دولة المؤسسات وحكم القانون، مع غياب برلمانات تمثيلية حقيقية تفسح المجال أمام جميع أطياف المجتمع وفواعل المعارضة للمشاركة الفعلية في صياغة وبلورة العملية السياسية. كما عرج التقرير على انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطن العربي تحت ذرائع وحجج الأمن القومي، المتمثلة في حالات الطوارئ والأحكام العرفية الاستثنائية، التي منحت أجهزة الأمن الحرية القيام بممارسات لا قانونية ولاإنسانية غير مبررة. فأصبح معها الفرد العربي[2] يعيش داخل ما يشبه السجن البانوبتيكي، أي بمعني إقامة بنية مجتمع انضباطي قابل للرؤية والمراقبة المركزية من السلطة بحسب التعبير الفوكوي.[3]

ويمكن تصنيف طبيعة التهديدات التي تواجه المواطن العربي إلى نوعين تهديدات مقصودة، تأخذ جانباً من جوانب استراتيجيات الدفاع والأمن الهادفة إلى حفظ الأمن القومي،

---

[1] قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية**، مرجع سابق، ص.84.

[2] المرجع نفسه، ص.85.

[3] ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الانماء القومي، 1990)، ص ص35-36.

أو بحالات الطوارئ التي تطبق فيها القوانين الاستثنائية والحالات العرفية المضيقة على الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطن العربي، وتهديدات عرضية غير مقصودة، تتعلق في الاخفاق التنموي في تحقيق البرامج الاقتصادية، والفشل في تحقيق درجة الانصهار والاندماج المجتمعي، والتي تأخذ مظاهر ارتفاع نسبة البطالة، والفقر، ورداءة الخدمات الصحية، وانعدام الأمن الغذائي و الكوارث البيئية والطبيعية.[1] جل هذه التهديدات البنيوية على اختلاف أشكالها وتعدد أصنافها، أدخلت واقع المجتمعات العربية تحت "مفهوم مجتمع المخاطرة" [2]، الذي يشير إلى ظواهر الحداثة والعولمة وإفرازاتها الخطيرة على دول العالم، وبالخصوص دول العالم الثالث.

3-دور تكنولوجيا الاتصال والإعلام في مساق الحراك:

لعبت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة دور فعال في مسار ومجرى الحراك السياسي، بما وفرته من سهولة التواصل والتفاعل بين فواعل ونشطاء الحراك، سواء من حيث متطلبات الإعداد والتنسيق لبرامج الحراك، أو من حيث التوافق على إطار سياسي واحد وموحد بهدف التغيير وتحقيق النصر المنشود.[3] ويرى مانويل كاستلز (Manuel Castells) أن الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية عام 2011 لا يمكن فصله عن السياق التكنولوجي والمعلوماتي العالمي؛ إذ أتاحت الوسائط الرقمية لنشطاء الحراك إنشاء فضاء إعلاميّ موازٍ لسلطة الإعلام الرسمي، يمارس من خلاله دعاية مضادة لبنية السلطة، تعاد عبره فتح قنوات التواصل الجماعي، مع إعادة إنتاج مضامين الخطاب السياسي جديد يناقض ويتجاوز الأفق الرسمي السائد[4]. و في السياق ذاته، يشير مارك لينش (Marc Lynch) إلى أن أسباب الحراك

---

[1] قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية**، مرجع سابق، ص ص 54-55.

[2] أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود**، ترجمة: علاء عادل (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص ص.07- 09.

[3] حيدر، **ثورات قلقة**، مرجع سابق، ص. 78.

[4] مانويل كاستلز، **شبكات الغضب والأمل الحركات الاجتماعية في عصر الأنترنت**، ترجمة هايدي عبد اللطيف (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017)، ص ص. 120-124.

العربي كانت قائمة منذ زمن، غير أن العامل المستجد تمثل في دخول تقنيات التكنولوجيا الرقمية ، من أنترنت وشبكات تواصل اجتماعي بمختلف أشكالها ، التي أتاحت للجماهير نافذة إعلامية بديلة كسرت من خلالها حاجز الإعلام الرسمي ، وفتحت فضاءاً عاماً جديداً لتداول مواضيع الخطاب السياسي الجديد وأساليب التعبئة الجماهيرية[1] ... وليس من قبيل الافتئات على الحقيقة القول أن هذه الثورات، والأصح تسميتها الانتفاضات، هي ثورات فيسبوك".[2]

وسمت مشاهد التغيير العربي على هذا النحو، بطابع تحالفي عابر للأوطان، بين انتفاضات الشارع العربي وثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال. ركز فيها نشطاء ومدونو الحراك على كسر حاجز الإعلام السلطة الرسمي وممارسة لدعاية إعلامية معاكسة تسلط الضوء على انتهاكات أجهزة الأمن، مع نشر فضائح الفساد التي يتورط فيها كبار مسؤولي النظام وأقاربهم.[3]

كما يمكن القول إن التغييرات التي أحدثها الحراك السياسي لم تكن وليدة اللحظة والظروف الطارئة، وإنما هي نتاج تراكم لعقود من الزمن من الاستبداد، والانسداد السياسي، والإخفاق التنموي، والاقتصادي، والاجتماعي، الذي عجزت عن تحقيقه أغلب النظم العربية. مما كان له الأثر البالغ في تفجر الوضع الاجتماعي بانتفاضات وحراك اجتماعي عصفت رياحها بعدة دول عربية، عملت وسائل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية على الرفع من وتيرتها وشدتها واتساع نطاقها، بما توفره هذه الوسائل من سرعة في الحشد الجماهيري والتعبئة العامة في مواجهة التعتيم السياسي والإعلامي والقمع البوليسي، فضلاً على تأثيرات السّياقين الإقليمي والدولي على مسار الحراك، التي اصطفت بدورها مع المتغيرات الداخلية وعملت على تفعيل من ديناميكية التغيير السياسي العربي.[4]

---

[1] Mark Lynch, **The Arab Uprising**:**The UnFinished Revolution oF The New Middle East** (new York: PublicAFFairs ,2012), pp.105-106.

[2] حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** (بيروت: دار القلم الجديد، 2013)، ص.179.

[3] حمد، **الأمن القومي الأمريكي**، مرجع سابق، ص. 145.

[4] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص. 244.

ويمكن القول مما تقدم، إن مشاهد الحراك السياسي التي عرفتها بعض الدول العربية كانت نتيجة أسباب وعوامل محلية معقدة ومركبة تراكمت تداعياتها عبر عقود، أدت إلى تفجير الوضع السياسي في المنطقة العربية. فضلاً على ثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الرقمي التي مارست نوع من الوعي العابر للمجتمعات والأيديولوجيات، في تعبئة الحشود ضد النظم القائمة. لكن، إلى جانب هذه المتغيرات المحلية، تكمن متغيرات إقليمية، ودولية أخرى كان لها دور كبير في مجرى الحراك السياسي العربي، حتى وإن لم تكن طرفاً مباشراً في تفجير أحداثه، إلا أنها كان لها الأثر البالغ في مساره وما بعده[1]، سواء باتجاه الاحتواء، أو الاختراق، أو تحريف مسار الحراك السياسي، من خلال وضع مجموعة من العقبات والعوائق التي تحول دون الوصول الحراك إلى غايته المنشودة.

المطلب الثالث: المعوقات البنيوية والوظيفية أمام تحقيق التحول الديمقراطي

نستهل المطلب من واقع الحراك السياسي والتداعيات التي تمخضت عنه بعد قرابة عقد من الزمن، ودخول الأقطار التي مسها الحراك في خضم أزمات أمنية وحروب أهلية ذات بعد إقليمي ودولي. ومنه سنبحث في هذا المطلب مجموع العوائق، والعقبات التي أدت إلى تحريف مسار الحراك من الطابع السلمي إلى الطابع العنيف المسلح، والتي تنوعت من المستوى المحلي (داخل الدولة ذاتها) والمستوى الإقليمي والكوني (ظاهرة الاختراق الخارجي).

أولاً: دور المؤسسة العسكرية في سياق الحراك العربي:

لعبت المؤسسة العسكرية دور مؤثر في سياق الحراك السياسي، وإن اختلفت طبيعة هذا الدور من قطر إلى أخر، وهو ما يرجع لخصوصية كل دولة سواء ما تعلق بتطور الحياة السياسية، أو بتعدد وتنوع التشكيلة المجتمعية، (الطائفية المذهبية أو الاثنية العرقية)، أو

[1] المرجع نفسه، ص.245.

بطبيعة المنطق العقيدة الفكرية للجيش[1]، أو بمدى درجة الانصهار والتدرج العمودي للسلطة في المستويات الدنيا من بيروقراطية الدولة، أو ما يعرف بمهني الأمن.[2] وعلى الرغم من تشابه الأسباب والسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنتجة للأحداث الحراك فإن دور المؤسسة العسكرية في الاستجابة، والتي تراوحت بين التأييد والحياد والمواجهة مما انعكس أثره الواضح على مسار الحراك الديمقراطي بين الطابع السلمي والنهج العسكري العنيف.[3]

من قراءة واقع الحراك السياسي وعلاقته بالمؤسسة العسكرية، يتضح تباين الأدوار من حالة إلى أخرى. ففي حالة الحراك التونسي نجد أن المؤسسة العسكرية اتخذت الموقف المحايد تجاه أحداث الحراك التونسي، ولم تنساق في متاهات اللعبة السياسية، كما أنها في المرحلة الانتقالية اتسمت بقدر من الاحترافية والمهنية في ضبطها للمسار السياسي هذا بتعاملها مع مختلف القوى والتيارات السياسية المتنافسة على السلطة وفق ما يحدده الدستور والقانون، وعدم الخروج عن النص تحت أي حجج ومبررات قانونية وسياسية. كما أن التيار الإسلامي الممثل في حركة النهضة، المعروف عنه المنهج الوسطي المعتدل، يلاحظ عليه أنه قد اندمج في العملية السياسية بسلاسة، هذا من خلال رؤيته العقلانية ومرونته السياسية التي اكتسبتها خلال تجربة سياسية في عقود من الزمن، عملت بدورها على إبقاء الجيش والمؤسسة العسكرية على الحياد ووفق ما تقتضيه مبادئ العلاقات العسكرية – المدنية الراسخة في أعراف النظم الديمقراطية الراقية. أما في الحالة المصرية، فقد اختلف شكل ودور المؤسسة العسكرية في مسار الحراك المصري، باتباعها رؤية مزدوجة نفعية برغماتية؛ بدأت بالتأييد الظاهر، والتوظيف السياسي لمسار الحراك في تصفية الحسابات السياسية مع زمرة الرئيس "مبارك"،

---

[1] هاني حبيب، "المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، **مجلة تسامح**، المجلد. 10، العدد. 36، (مارس 2012)، ص ص.51- 60.

[2] قوجيلي، "نحو نسق معرفي....."، مرجع سابق، ص ص.9 – 22.

[3] وليام سي. تايلور، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية- العسكرية في الشرق الأوسط: تحليل للأحداث في مصر، وليبيا، وسوريا**، ترجمة أسامة عباس وعمرو بسيوني (بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2018)، ص ص.53-54.

وإسقاط مشروع التوريث، وانتهت إلى الانقلاب على السلطة الشرعية الدستورية برئاسة الرّاحل "محمد مرسي"، والهيمنة من جديد على مفاصل السلطة والعملية السياسية.[1] أما في الحالة الليبية، فقد واجهت المؤسسة العسكرية المجسّدة في (كتائب القذافي)، الحراك بعنف وقسوة، بسبب عدم مهنيتها واحترافيتها، أو بمنطق عقدية طائفة الجيش، كما هو الشأن مع الحالة السورية وكان من تداعياتها دخول البلد بأكمله في أتون حرب أهلية.[2] وفي اليمن، فقد واجهت الحراك بقوة وتعنت، ثم ما لبث أن حدث الانشقاق داخل قيادة الجيش، أصبح معه أمر الجيش بين مؤيد للحراك، والجانب الأخر على الولاء والتأييد للرئيس " على عبد الله صالح".

ويلاحظ بنضرة شاملة لواقع الحراك السياسي ضمن الحالات الثلاث (الليبية، السورية، اليمنية)، أن المؤسسة العسكرية قد اتخذت الموقف المؤيد للسلطة والمعارض للحراك السياسي، ومحاولة إجهاض مساره بأساليب أمنية قاسية، وهو ما انعكس لاحقاً بمنطق العسكرة والحرب الأهلية، فكان من أبرز تداعياتها تفككها على شكل مليشيات مسلحة (الحالة الليبية)، وانقسام جهاز سلطتها (الحالة اليمنية)، وسقوط صورتها التاريخية وصبغتها الطائفية المذهبية (الحالة السورية)، وتحول دورها من صون الأمن القومي إلى أداة توظف في حرب أهلية بالوكالة على المستوى الإقليمي والدولي.[3]

بشكل عام، يتضح أن رد فعل المؤسسة العسكرية تجاه الحراك هو العامل أكثر تأثيراً في تحديد مصير التغيير السياسي. فعند جنوح المؤسسة العسكرية نحو الحياد أو نقض الولاء والدعم للشخص الحاكم. تكون النتيجة هي العزل وتغيير الواجهة السياسية بأكملها، كما هو الحال مع التجربة في تونس ومصر. وعند حدوث الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية كما

---

[1] حسن نافعة، "المؤسسة العسكرية وثورات الربيع العربي"، على الموقع: **https://arabi21.com**، تاريخ الاطلاع: 2022/11/19.

[2] عبد الرحمان حمدي، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا ومعوقات بناء الدولة الوطنية** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص. 55.

[3] نافعة،" المؤسسة العسكرية...."، مرجع سابق.

حدث في ليبيا واليمن، فإن عوامل أخرى، هي التي ستحدد معالم التغيير ومساره؛ والتي تتعلق أساسا بطول نفس النظام والقدرة على التجديد والتكيّف مع مستجدات المرحلة. أما عند اتجاه المؤسسة العسكرية إلى التأييد والمساندة، فإن الزمرة الحاكمة ستواصل ديمومة الحكم وتمثيل صورة وواجهة النظام كما هو الحال مع النظام السوري.[1]

ثانياً: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة المعارضة:

كشفت أحداث انتفاضات عام 2011 عن هشاشة بنية النظم العربية، وأطلق هزات ارتدادية شملت أغلب دول المنطقة العربية بدرجات متفاوتة ومتباينة. لكن، في الجانب الأخر، أظهرت مكامن الخلل والقصور في بنية المجتمعات العربية، وبالأخص قوى المعارضة السياسية، التي أمضت عقوداً من الزمن وهي تتشدق وتبالغ في الدور السياسي الذي ستنوط به في بناء أساس ديمقراطي متين في حال الوصول إلى سدة الحكم. غير أن واقع الحراك وما بعده كشف الزيف والوهم، وأظهر مكامن القصور وعدم النضج السياسي، والإخفاق في قراءة لمآلات المشهد السياسي في المستقبل المنظور. هذا الواقع جعل المفكر المصري " نزيه الأيوبي"، يرى احتمال أن تكون الدولة العربية قوية، لكن في ظل معارضة هشة وضعيفة.[2] كما أن أزمة المعارضة ليست وليدة اللحظة، بل هي في الأصل نتاج أزمة بنيوية سايرت نشأة وميلاد فكرة الدولة العربية. إذ أزاح الحراك السياسي الغطاء عن أزمة معارضة يعرفها الواقع السياسي العربي، التي أخفقت في تقديم ذاتها كبديل سياسي فعال يملأ الفراغ في مرحلة ما بعد الحراك.[3]

وبالنظر إلى واقع المعارضة في ظل أحداث الحراك، نجد أنها لم تكن على نسق واحد؛ حيث تباينت مساراتها وأهدافها من شكل إلى أخر، لكن القاسم المشترك الذي جمعهم، هو

[1] سي حمدي،" إشكالية التغيير...."، مرجع سابق، ص. 136.

[2] باروت، **الثورات العربية عسر التحول**، مرجع سابق، ص. 379.

[3] سي حمدي،" إشكالية التغيير السياسي...."، مرجع سابق، ص. 166.

الإخفاق: الإخفاق في توجيه مسار الحراك، من حراك سياسي جماهيري ينشد التغيير وبناء نظم حكم ديمقراطية، إلى حراك للمعارضة؛ منها من سار على النهج العسكري المسلح، ومنهم من اتبع النهج السلمي المرتجل، وغير الفعال. كما يلاحظ في قراءة سياسية لواقع الحراك وما بعده أن تجربة الحراك التونسي التي كتب لها النجاح النسبي، قياسا على تجارب الحراك العربي الأخرى، جاءت في بلد نضج فيه الوعي السياسي والمجتمعي مقارنة ببقية الدول العربية. فعلى الرغم من سرعة سقوط سلطة الرئيس " زين العابدين بن علي" وغياب مؤسسات الأحزاب عن الاحتجاج، لم يؤد هذا الأخير إلى انسياق الاحتجاجات نحو العنف المسلح.[1]

يحسب هذا الأمر على دور المعارضة الفعالة المتجذرة بسنون طوال من العمل الحزبي، وقوة رسوخ وحضور تنظيمات المجتمع المدني، بفعل نضال اتحاد النقابات المعروف باسم " الاتحاد العام التونسي للشغل"، ومنظمات حقوق الإنسان، فضلاً على النمط الحداثي المعروف عن المجتمع التونسي، الذي أسهم بشكل كبير في بقاء الحراك التونسي في إطار النهج السلمي الديمقراطي.[2] أما في ليبيا، فعلى الرغم من سقوط نظام القذافي، فإن المعارضة أخفقت في التعامل مع تداعيات المرحلة الانتقالية، حيث طغى على المعارضة منطق القبلية والعشيرة، فضلاً على امتلاكها للقوة المسلحة على الميدان. وهو ما انعكس على المسار السياسي الليبي بمشاهد الانقسام والاقتتال الداخلي بين المليشيات والكتائب المسلحة.

أما عن جانب الحراك المصري، فقد شهد تطور مؤقتاً في مسار التحول الديمقراطي ، وما لبث أن حدث الارتداد والانتكاس على مساره، وهو ما يرجع أساساً إلى افتقاد المعارضة في مصر لرؤية متكاملة موحدة حول مسألة بناء الدولة، في إطار أي من توجهات، ووفق لبرنامج محدد وواضح بتوجهاتها وصورها المتعددة ما بين ليبرالية، ويسارية، وإسلامية ومسيحية، المعتدلة، والمتشددة منها، فكلهم بلا استثناء يختلفون في الرؤى، والمواقف، والتي

[1] المرجع نفسه، ص ص.169-170.

[2] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012)، ص. 41.

تصل أحياناً إلى درجة التناقض والتنافر، وربما التصادم في بعض القضايا الحساسة، فضلاً عن غياب أو عدم طرح برنامج سياسي متكامل عن مستقبل مصر في المرحلة الانتقالية وما بعدها.[1]

أما مع الشأن اليمني، فعلى الرغم من ثراء الساحة السياسية بتشكيلات المعارضة، من حزبية قبلية إلى مذهبية دينية، تبقى الساحة السياسية شبه فارغة من معارضة فعالة وذات توجهات بناءة، الهادفة إلى بناء وترسيخ قيم الديمقراطية والحرية. إذ تطغى على الساحة التشكيلات الحزبية والقبلية والنفعية الظرفية التي تارة مع السلطة وتارة مع المعارضة، أو المذهبية الدينية المؤدلجة المرتبطة بالأجندة الخارجية، التي لا تفقه سوى لغة واحدة، هي لغة العنف والاقتال. رسمت معه لوحة المشهد اليمنى "مشهد الانقسام والحرب الأهلية". أما مع سورية، فقد تحول الحراك إلى صراع مسلح، في ظل حكومة انتقالية فاقدة لسيطرة على الأرض، مع تشتت الساحة السورية بمليشيات وفصائل مسلحة التي تتقاسم النفوذ، في ظل تراجع سلطة الحكومة المركزية واحتدام التنافس والتصارع على امتلاك الحق والشرعية في مواجهة النظام السوري. كما أن اختلاف الأيديولوجيات والتوجهات، وعدم تقبل والإقصاء الأخر[2] أسهم في إجهاض مسار التغيير والحراك السلمي، وتحوله إلى مسار العسكرة والأقلمة الدولية.

ثالثا: الاختراق الخارجي في سياق البيئة المحلية:

ساهمت مجموعة من العوامل الخارجية، سواء من خارج بنية النظام الإقليمي العربي، أو من داخل بنية النظام العربي ذاتها، بإجهاض عملية ولادة الحراك السياسي العربي وإدخاله في متاهات معقدة.

1-على مستوى بنية النظام العربي:

[1] مختار شعيب، **أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية ... وسقوط الفرعون**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012)، ص ص. 31-32.

[2] حمد، **الأمن القومي الأمريكي**، مرجع سابق، ص. 172.

عملت دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية والإمارات، على إبقاء النظم السياسية التسلطية، من خلال دعم المؤسسة العسكرية لتبقى صاحبة اليد العليا في المشهد السياسي المصري بعد حراك الخامس والعشرين من يناير. كما دعمت خطوة الجيش ففي الثالث من تموز/ جويلية، ووظفت علاقاتها الدولية لتجنب إدانة تلك الخطوة، وعدم اعتبارها انقلاباً عسكرياً، وقدمت دعما مالياً ضخماً لنظام عبد الفتاح السيسي[1]. إلى جانب ذلك، ساهمت هذه الدول في دعوة وشرعنة تدخل الحلف الأطلسي عسكرياً في ليبيا بهدف القضاء وإطاحة بنظام القذافي، والعمل على إبقاء مشهد الانقسام السياسي الليبي قائماً، من خلال دعمها الواضح للواء المتقاعد "خليفة حفتر"، في مواجهة الحكومة الشرعية المؤقتة. وفي سورية، ساهمت في تأسيس الائتلاف الحكومي السوري، وقدمت الدعم المالي والعسكري لجناحه الميداني المتمثل في "الجيش الحر"، مما أدخل سورية في خضم حرب إقليمية مفتوحة على جميع الاحتمالات. أما في اليمن، فقد حاولت "الحركة المضادة" احتواء حركة التغيير الديمقراطي بأشكال مختلفة، وعلى رأسها المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، بهدف توجيه الحراك والتحكم في مساره ومآله، ثم بالتدخل العسكري بعد التمرد الحوثي على سلطة الرئيس " عبدربه هادي منصور"، ليبقى اليمن ضمن مجال التوازن الجيوسياسي الخليجي، الذي يحميه الغرب الكولونيالي.[2]

2-على المستوى الإقليمي:

هذا المستوى، نبدأ مع الفاعل التركي، الذي وقع في بداية الحراك بحالات من الارتباك والتردد والضبابية في الموقف، نتيجة سياسة "تصفير المشكلات" التي انتهجتها مع دول الجوار. ومع تطور الوضع الأمني في دول الحراك، غيرت من سياستها المثالية تجاه جيرانها العرب، وتبنت رؤية واقعية برغماتية. فعلى سبيل المثال، سارعت إلى مباركة صعود حركة الإخوان

[1] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص. 273- 274.

[2] حيدر، **ثورات قلقة**، مرجع سابق، ص.84.

إلى السلطة، وقدمت لهم الدعم السياسي والمالي. وبعد توقيف المسار الديمقراطي في مصر والإطاحة بالرئيس "محمد مرسي"، تبنت سياسة العداء تجاه نظام العسكر في مصر، واستضافت بعض قيادات الإخوان، وفتحت المنابر الإعلامية لدعاية ضد نظام عبد الفتاح السيسي[1]. أما في سورية، فقد كان لتركيا الدور الأكبر نظراً للارتباط الجغرافي مع الحدود السورية وانعكاسات الأزمة على العمق الأمني الداخلي. وفي هذا السيّاق، قامت تركيا بعدة خطوات أسهمت في تعقيد الأزمة وإعطائها بعدًا إقليمياً، تمثلت في:[2]

-تبني المعارضة السورية سياسياً من خلال رعاية واستضافة مؤتمر المعارضة الذي ضم مختلف أطياف ومكونات الائتلاف الوطني السوري الحر.

-القيام بتحركات دبلوماسية ضد النظام السوري على مستوى مجلس الأمن، عبر تقديم عريضة عقوبات ضد انتهاكات النظام، والسعي لوضعه لاحقا تحت نص الفصل السابع الذي يجيز العقوبات الاقتصادية واستخدام القوة العسكرية.

-بناء تحالف تركي- خليجي بهدف زيادة الضغط على النظام السوري والتنسيق في مختلف أشكال الدعم المادي والعسكري لفصائل المعارضة المسلحة.

-انتهاج سياسة دبلوماسية مزدوجة مع حلفاء دمشق (موسكو- طهران) للضغط على النظام السوري من أجل القبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وفيما يتعلق بالحالة الليبية، فقد عرف الموقف التركي تبايناً وتناقضاً في مراحله الأولى، حيث تحفظت أنقرة في البداية على الحراك السياسي نظراً لمصالحها الاقتصادية مع نظام القذافي، لكنها ما لبثت أن غيرت موقفها بعد صعود التيار الإسلامي إلى الحكم، ودعمت حكومة فايز السراج سياسياً وعسكرياً. أما إيران، فقد كان موقفها مزدوجاً ومتبايناً من حالة إلى

[1] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص. 269.

[2] إبراهيم أحمد حسن الجبوري، **الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية (الأزمة السورية نموذجا)** (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2019)، ص ص.180-181.

حالة أخرى. ففي ليبيا، باركت الحراك السياسي وحاول تقديم الدعم المالي والعسكري، لكن السياقات الإقليمية والدولية حالت دون ذلك. بينما في سورية واليمن كان الموقف مختلف تماما، نظراً للأهمية الاستراتيجية للبلدين في المشروع الإيراني. ففي للحالة السورية، عارضت إيران الحراك واعتبرته مؤامرة خارجية تستهدف محور المقاومة، وسارعت لتقديم الدعم السياسي والعسكري للنظام، والذي تعدّ إلى دخول قوات الحرس الثوري ومليشيات العسكرية والحزبية التابعة لها، أو الموافق لمشروعها السياسي في المنطقة العربية، المتضمن في مشروع تصدير الثورة وولاية الفقيه(كفيلق القدس، عصائب الحق، لواء أبو الفضل العباس، حزب الله). أما في اليمن، فقد أيدت الحراك في بدايته، لكنها بعد المبادرة الخليجية 2012، دعمت حركة الحوثيين في انقلابهم على الشرعية الدستورية محولة اليمن إلى ساحة لصراع طائفي مذهبي إقليمي معقد.[1]

3-على المستوى الدولي:

تمثل هذا البعد في تدخل القوى الكبرى في العمق الجغرافي للمنطقة العربية، ومن أبرزها الحضور الأمريكي في المنطقة، الذي ليس بجديد وخفي على أحد، ولكن وجه الجدّة ولوجه للمناطق كانت إلى وقت قريب تصنف ضمن خانة محاور الممانعة والمقاومة للمشروع الأمريكي والغربي ككل. حيث عادت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إلى مسرح الأحداث في المنطقة، لتصبح لاعباً أساسياً فيما يجري على الساحة السورية، والليبية. بالإضافة إلى إدارتها للفصول المرحلة الانتقالية في كل من مصر واليمن. أما روسيا، فقد اتخذت موقفا داعماً للنظام " بشار الأسد"، وحالت دون صدور أي قرار أممي يدين أعمال القمع والعنف من طرف أجهزة النظام ضد المحتجين، كما تبنت رواية النظام بوجود مؤامرة خارجية لضرب أمن سورية والمنطقة ككل.

[1] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص.271.

مثل هاجس هذا الارتياب الروسي، من تنامي قوة تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي، وعلى رأسه رمز الخلافة العثمانية الذي تسوقه إعلاميا تركيا حزب العدالة والتنمية، وامتداداته الإقليمية داخل المجال الجيوستراتيجي الروسي بلاد (القوقاز والشيشان) ، أو المجاورة لها في منطقة أسيا الوسطى(أوزبكستان وكازاخستان). كما تلعب المصالح الاقتصادية المحدد الأبرز في معادلة الحرب الأهلية في سورية، إذ تخشى موسكو من أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانة روسيا في الهيمنة على سوق الغاز الأوروبية، نظراً لمشروع مد الغاز القطري عبر محور (السعودية وسورية إلى تركيا وأوروبا)، ما من شأنه أن يحرم الكرملين من استحواذ على ورقه رابحة استراتيجياً واقتصادياً.[1]

طرحت هذه العوائق مجموعة من المتغيرات، المحلية والإقليمية والدولية، إذ ساهمت هذه العوامل الأنفة الذكر، المتمثلة في دور المؤسسة العسكرية، عدم فاعلية المعارضة السياسية، بالإضافة إلى ظاهرة الاختراق الخارجي، في تشكيل وإحداث نوع من العائق المقصود، وغير المقصود المؤدي إلى إجهاض ولادة عملية التغيير السياسي السلمي، واتجاه هذا الحراك، من حراك سياسي سلمي، إلى حراك عسكري، ببعده الأفقي الطائفي، والمذهبي، صعوداً إلى مستوياته العمودية، الإقليمية والدولية.

[1] مروان قبلان، " الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد. 18 (يناير 2016)، ص ص.64- 76.

خلاصة المبحث:

إن ظاهرة الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية مع بديات عام 201، أحدث تغييرات سياسية دراماتيكية، تهاوت معه عروش أربع رؤساء دول عربية، مما أدى بدوره إلى ظهور انشقاقات وفجوات في البنية الاستبدادية للنظم العربية، ارتدت أثارها على بنية المجتمع العربي بشيوع بشائر الأمل في الحرية والتقدم. جعلت جميع الأطراف الإقليمية والدولية تتزايد هواجسها من مسار الحراك، نظراً لحجم التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية القيّمية التي ستمس بنية النظم العربية، فضلاً عن التغيرات التي ستعرفها طبيعة المعادلات الإقليمية الناشئة عنه. مما يفسح المجال لبروز نظام إقليمي عربي جديد، كقوة إقليمية صاعدة وموازية للأدوار الاستراتيجية العالمية.

عملت هذه الهواجس، بتأثير وضغط، على النواة الصلبة للبنية الاستبدادية التي بقيت مستقرة في وظائفها، وأدوارها، وتفاعلاتها المؤسسة لبنية السلطة، والمتمثلة في أركان الأربع: المؤسسات السياسية، والعسكرية، والقضائية، والإعلامية. ومن ثم قامت بعملية ارتداد عكسية على مسار الحراك السياسي، وذلك بانتهاج أساليب وسياسة الثورة المضادة للتغيير، و كان من مظاهرها وقف مسار الانتقال الديمقراطي السلمي (الحالة المصرية)، أو باستغلال الفجوات ومساحات الهشاشة ونقاط الضعف في بنية المعارضة السياسية في دول الحراك السياسي الحالتان(الليبية واليمنية) ، التي أخفقت بدورها في التعامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية، وذلك بالسذاجة والسطحية السياسية، أو بالمواقف الارتجالية الاستعجالية غير المدروسة، أو بمنطق العنف والعنف المضاد. أدت هذه المتغيرات إلى تحويل وتحريف مسار الحراك، وبالأخص في دول محل الدراسة: ليبيا، سورية، اليمن، إلى العسكرة وأعمال العنف المسلح، غذّته جميع الأطراف الإقليمية والدولية، حتى من داخل النظام العربي ذاته، المتمثل في الأنظمة الملكية المحافظة المتخوفة من صيحات التغيير، وهو ما أدخل المنطقة العربية في مجموعة من الأزمات الأمنية ذات الطابع المذهبي والطائفي، والبعد الإقليمي والدولي.

الفصل الثاني

جامعة الدول العربية وواقع التحولات الأمنية في المنطقة العربية (2011-2018)

المبحث الأول: واقع الأزمات الأمنية: (ليبيا، سورية، اليمن)

أحدث مشهد الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية مع بداية عام 2011، وقع صدى قوي على مستوى المنطقة العربية، سواء على مستوى المحلي، أو الإقليمي والدولي، انطلاقا من حجم التغيرات السياسية والأمنية التي أفرزها الحراك، مع دخول دول بذاتها في محك حروب أهلية ذات صبغة طائفية، مذهبية، وبالاختراق الخارجي للعمق الجغرافي العربي. وتخص الدراسة –بالأساس– واقع التحولات الأمنية الذي شهدته نماذج الأزمات الأمنية الثلاث: "ليبيا، وسورية، واليمن". التي تراوحت متغيراتها بين المستويات المحلي والإقليمي والدولي. تحولت معها بيئاتها المحلية إلى ساحات للتنافس الأمني والاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية الطامعة في الامتداد والنفوذ ضمن المجال الجغرافي العربي، ووفق منطق نظرية رقعة الشطرنج الكبرى. ومن هنا سنبحث في هذا المبحث واقع الأزمات الأمنية التي شهدتها دول محل الدراسة، انطلاقا من مستويات التحليل ذاتها: المحلي، والإقليمي، والدولي.

المطلب الأول: المستوى المحلي (الدولة – المجتمع)

أحدث وقع الحراك العربي سجالاً وجدلاً أكاديمياً وسياسياً حول مفهومه وتداعياته على الدول التي شملها، فضلاً عن أنماط التغيير السياسي التي تندرج في إطاره. وعليه، فإن الدراسة تركز على الدول التي مسّها الحراك السياسي وتحول فيها من مساره السلمي إلى مساره العسكري العنيف والمسلح، والتي تجسدت في الحالات محل الدراسة (ليبيا، سورية، اليمن). فقد كشفت طبيعة التحولات التي شهدتها خلال عقد من الزمن، أنها تعاني أزمات وإشكالات سياسية معقدة ومركبة، نتجت عنها معضلات أمنية حادة، وهو ما جعل هذه المرحلة الحرّجة التي شهدتها تتسم بدرجة كبيرة من الصعوبة والغموض.[1] ومنه، سنحاول في هذا المطلب تناول واقع هذه الأزمات، انطلاقا من العناصر الفرعية المتمثلة: في واقع العلاقات المدنية العسكرية، أزمة الدولة الوطنية، أزمة علاقة الدولة المجتمع.

أولا: واقع العلاقات المدنية العسكرية.

يعد مجال العلاقات المدنية– العسكرية من المواضيع الحديثة نسبياً في مجال الأبحاث والدراسات الأكاديمية. إذ عرفه "أديدجو إيبو" بأنه: يمثل العلاقة التكاملية التي تربط المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني، وتضم هذه العلاقة سلوك الجيش اتجاه المجتمع المدني، فضلاً عن إدراك المجتمع المدني لواقع سلوك الجيش وموقع فاعليته في هذه الشبكة من العلاقات التبادلية.[2] و في هذا السياق، عرف واقع العلاقات المدنية– العسكرية، في ضوء الحراك، تبايناً من حالة إلى أخرى، ففي الحالة الليبية شهد الحراك تعقيدات أمنية عويصة ومعقدة، بفعل القسوة ومنطق العنف التي مارستها كتائب القذافي ضد مجرى الحراك ، فقابلتها الفواعل الشعبية بالقسوة والعنف المضاد. تعرض معها الجيش الليبي لحالات الانقسام والتفكك، من

[1] إبراهيم نصرالدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص.173.

[2] حمدي، **الجيوش والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص ص، 21-22.

خلال بقاء بعض الوحدات أو الكتائب على ولاءها وتأييدها لنظام القذافي، بحكم روابط الانتماء القبلي والتحالفات العشائرية، أو بمنطق المصالح والمنافع المادية المتنفذة مع النظام، في حين أبدت بعض القيادات العسكرية –التي هي على هامش النظام، أو بحكم انتمائها القبلي المنافس لقبيلة القذافي– موقفها الصريح بالتأييد والانضمام لجبهة الحراك السياسي الشعبي. وهو ما جعل عملية إعادة بناء الجيش على أسس مهنية واحترافية بصفة عامة من أصعب تحديات وأولويات المرحلة الانتقالية.[1]

كما عرف ملف العلاقات العسكرية– المدنية بالنسبة للحالة السورية، اختلالات بنيوية واضحة، بحكم الثنائية المذهبية التي تحكم طبيعة المجتمع السوري، وهو ما انعكس بحجم التطورات الأمنية، بين أجهزة أمن النظام وبين كيانات المجتمع السوري ذي الغالبية السنية....وانطلاقاً من واقع الأزمة الأمنية، فقد استهلت بمرحلة الانتفاضة الشعبية المطالبة برحيل النظام، وتعامل أجهزة الأمن والجيش بقسوة وعنف لوأدها، تلتها مرحلة المجابهة والتمرد على سلطة النظام العسكري، لتمتزج وتندمج وفق كيانات المجتمع السوري المزدوج (السني– العلوي الشيعي)، على نمط وشكل الحرب الطائفية[2]، بتوظيف سياسي– أمني من طرف النخب الحاكمة لفواعل الجماعات الدينية المسيسة بمحمولاتها الأيديولوجية وامتداداتها الإقليمية، بمنطق وفكرة "نحن والأخر"، وفي تهديد جوهري لكيان المجتمع وكينونة وجود الدولة.[3]

ويلاحظ في سياق العلاقات المدنية– العسكرية وواقع الأزمة السورية، أن الجيش أو المؤسسة العسكرية كان يفقد تدريجياً هيمنته واحتكاره لوسائل وأساليب العنف. كما اتضح من خلال مسار الحرب الأهلية في سورية أن الجيش ظل موالياً للنظام، إلا في حالات معزولة من الانشقاقات الفردية أو الجماعية، إذ لم تحدث انشقاقات في صف القيادات العليا أو للوحدات العسكرية بأكملها (كما حدث مع الملف الليبي)، وذلك نتيجة التسييس الحادّ للمؤسسة

[1] نصر الدين، **حال الأمة العربية 2013 – 2014**، مرجع سابق، ص. 200.

[2] باروت، **الثورات العربية عسر التحول**، مرجع سابق، ص.585.

[3] جاسم محمد جندل، **الموسوعة الحربية: الحرب** (الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون،2017)، ص. 410.

العسكرية، المتمثل في تكوين جيش عقائدي ذي بعد طائفي، إضافة عامل الخدمات الشخصية التي تضمن الارتقاء السلم الاجتماعي لكثير من الضباط وما دون الضباط والجنود. والملاحظ في هذا الشأن، أن المهنية الجديدة للجيوش العقائدية تظهر على نحو أكبر في بعدها الأمني، واستخدامها المفرط للعنف في مجابهة التهديدات الداخلية للنظام، كما عرفته وقائع الحرب الأهلية في سورية. أما في الحالة اليمنية، فبسبب تكوينه الاجتماعي وحداثة تأسيس الجيش، فإن المؤسسة العسكرية فيه شأنها شأن سائر مؤسسات الدولة لم تبن وتؤسس على احترافية ومهنية؛ حيث إن الجيش الذي أسسه على عبد الله صالح. قام على أساس ومنطق الولاءات والقرابات الوشائجية والقبلية الجهوية. كما أن تحديد الخط الفاصل بين المدني والعشائري والعسكري ليس بأمر الهيّن، وما يؤكد هذا الطرح انتشار السلاح بين المليشيات الجهوية والقبلية، فضلاً على الهيمنة العشائرية على المؤسستين العسكرية والمدنية، ومن ثم، يبدو الحديث عن مهنية جديدة للمؤسسة العسكرية تتجاوز سمتها ونمطها التقليدي أمراً بعيداً عن واقع الممارسة الفعلية والحقيقية الصحيح للعلاقات المدنية العسكرية. .....وقد انعكس هذا الواقع السياسي، أثره بمظاهر انقسام الجيش، بين مؤيد لسلطة الرئيس "علي عبد الله صالح " وبين رافض لها و مؤيد، لواقع الانتفاضة الشبابية اليمنية، مما جعل المرحلة الانتقالية تتسم بالفوضى وعدم الاستقرار السياسي، وانفلات زمام السلطة من يد الحكومة المركزية.[1]

ويشير عبد الإله بلقزيز، في هذا السياق إلى أن العلاقات المدنية العسكرية في الحالات الثلاث: (ليبيا، سورية، اليمن)، تمثل صورتين رئيستين من أصل ثلاث صور هي:[2]

[1] باروت، **الثورات العربية عسر التحول**، مرجع سابق، ص ص. 585- 590.

[2] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**، (بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع2013)، ص ص.33-39.

- الجيش ذو البعد العقدي:

يكون شكل الجيش في هذا النمط من الصورة بتكوينه البنيوي والوظيفي، وحتى العقدي، نسخة طبق الأصل لبنية وأيديولوجية النظام السياسي القائم. وبمعنى أخر، فإن انهيار الجيش يعني زوال واندثار النظام ككل... ومنه، يوظف الجيش لبقاء النظام من أي تهديدات أمنية، مجتمعية تشكل تهديداً وجودياً على بقائه وديمومته، وتتمظهر هذه الصورة مع حالة الأزمة السورية.

ويؤكد تيلي (Tilly) هذا الطرح بقوله إن الدول تشن الحروب، والحروب تصنع الدول، والحرب لوحدها تفكك بنية الدولة إذا فقدت القدرة الرمزية والمادية في احتكار أساليب العنف الشرعي. فجدلية الحرب والدولة قائمة على منطق البناء والهدم في آن واحد.[1]

- الجيش ذو البعد المجتمعي:

يأخذ نمط هذه الصورة منحنى آخر في العلاقة بين الجيش السلطة، إذ يفترق فيه منطق المؤسسة العسكرية عن النظام بحكم الانتماء القبلي والعشائري على مستوى الكيان المجتمعي. فأي اختلالات مجتمعية قد تنعكس على مستوى القيادات العليا السياسية والعسكرية، لتصطبغ معها صورة الجيش بمنطق "جيش العصبيات" ذي النمط القبلي، وتتمظهر هذه الصورة جلياً مع مشهد الصراع والأزمة في كل من ليبيا واليمن.

يتضح مما سبق، أن ملف العلاقات المدنية-العسكرية في دول الثلاث يشهد حالة اللاتكافؤ واللاتوازن بين القطاع العسكري والمدني، بسبب طغيان الجانب العسكري على الجانب المؤسسي المدني في معظم الدول العربية، وبالأخص الحالات محل الدراسة، وهذا ما تجلى في حالات الانقسام في الجيش (في ليبيا، اليمن)، وحالة طائفية الجيش (في سورية). وتعود أسباب ذلك، إلى خصوصية النظم العربية المغلقة المبنية على النمط العسكري-الأمني

[1] Chrles Tilly, **Coercion , Capital, and European States, AD 990- 1990** (Cambridg, Mass: B. Blackwell, 1990), p.67.

التسلطي، مما أحدث قطيعيه وفجوة بين الدولة والمجتمع، تراكمت آثارها عبر الزمن، وكان من أبرز تداعياتها انفجار الوضع الأمني، حتى أصبح معه مستقبل الدولة في حد ذاته بين التفكك والفشل.

ثانيا: معضلة بناء الدولة الوطنية (مخاطر التفكك والفشل).

تواجه الأنظمة في الحالات الثلاث معضلة بناء الدولة الوطنية، وهي معضلة قديمة كرستها طبيعة الأنظمة في هذه الدول عبر عقود من التسلط والفساد. ففي الحالة الليبية، بدأت مؤسسات الدولة الهشة -المرتبطة أساساً بنفوذ وسلطة نظام القذافي- في التفكك والتداعي مع استمرار واشتداد المواجهات بين فصائل المعارضة وكتائب النظام، إلى أن انتهى أمرها مع سقوط النهائي لنظام القذافي، والذي أعقبه تمدد نفوذ بعض التكوينات القبلية. كما أن انحلال المؤسسة العسكرية جعل أجزاء من الدولة تقع في قبضة كتائب ومليشيات مسلحة رفضت التسليم الطوعي للسلاح، بحجة أنها "غنيمة حرب" وورقة ضغط للمشاركة واقتسام السلطة. بل في الكثير من الأحيان، أصبحت هذه المليشيات في وضع أقوى من الناحية العملية، حيث كشفت وقائع المرحلة الانتقالية عن ضعف وعجز الحكومات الانتقالية في بسط السيطرة وتحقيق السلطة الفعلية للدولة، ولاسيما في ظل هشاشة وضعف أجهزتها الأمنية والدفاعية.[1]

كما أدت التطورات الأمنية في الحالة السورية، إلى بروز وتعدد الفواعل "التحت – وطنية" التي أصبحت توازي وتنافس وتهدد بقاء الدولة السورية في حد ذاتها. إذ تعددت الفواعل المكونة للمشهد السوري بتعدد فسيفساء تكوينات المجتمع السوري، حتى أصبحت سورية فضاء لتكوينات سياسية متعددة، يؤسس كل منها لهويته ورمزية وشرعيته ونفوذه الجغرافي الخاص، خارج نطاق سيطرة الدولة السورية، التي أصبحت بدورها كياناً مستقلاً ضمن هذا الفضاء السياسي المتعدد. أما بخصوص الحالة اليمنية، فإن مشاهد الضعف والهشاشة المؤسساتية ليس بالأمر الجديد، إذ تعكس أزمة مجتمع من حيث ظروف النشأة وطبيعة التكوين المجتمعي

[1] نصر الدين، **حال الأمة العربية 2013-2014**، مرجع سابق، ص ص. 199-200.

القبلي- الطائفي، ونمط العلاقة والمزاحمة على النفوذ بين التكوينات المجتمعية، وهو ما انعكس على واقع الدولة اليمنية التي عجزت وظيفياً عن بسط سيطرتها الفيزيقية على كامل الإقليم. وهو ما استغلته االعديد من التكوينات القبلية العشائرية بممارساتها الموازية لمنطق السلطة المركزية، وفي استقلال تام عن مؤسسات الدولة. كما أن هذا الفراغ المؤسساتي امتد حتى داخل أجهزة الدولة ذاتها، وبخصوص في ظل سعي نظام "علي عبد الله صالح" إلى اللعب على منطق التوازنات القبلية من أجل ترسيخ نفوذه وديمومة استمرارية نظامه.[1]

أصبح بذلك وضع الدولة في الحالات الثلاث مهدداً بفعل مقوضات الأمن المجتمعي، أي حالة الفوضى واللاأمن، بفعل الدولة ذاتها، وعن ردّ فعل الفواعل المجتمعية -أفراداً وجماعات- بصورة عكسية، مما أفرز صراعاً بين منطق الدولة ومنطق المجتمع، تجسد في أزمة علاقة الدولة - بالمجتمع.

ثالثا: أزمة علاقة الدولة بالمجتمع.

تطرح العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي إشكاليات متعددة، وهو ما تجسد في حالات محل الدراسة بعلاقة غير سوية بين الدولة والمجتمع[2]. ففي الحالة الليبية، أدى المتغير القبلي دوراً كبيراً في عملية تأسيس الدولة الليبية، سواء في مرحلة حكم نظام القذافي، أو خلال الحكم الانتقالي. وقد أظهرت تطورات الوضع السياسي في ليبيا أن العامل القبلي كان فاعلاً مؤثراً ليس فقط في سياق الصراع السياسي، بل أيضاً في مستقبل الدولة كوحدة سياسية. فبينما سعى نظام القذافي إلى توظيف العامل القبلي في محاولة لإجهاض فعاليات الحراك السياسي عبر بث الفرقة والصراعات الجهوية، فإن المجلس الانتقالي لم يخرج عن نطاق هذه المعادلة، ولكن بجانب معاكس من خلال توظيف ورقة النفوذ القبلي في كسب التأييد وشرعنة الوجود السياسي بعد الفراغ المؤسساتي الذي شهدته ليبيا في مرحلة الحكم

[1] المرجع نفسه، ص. 206.

[2] إبراهيم، **المجتمع والدولة**، مرجع سابق، ص. 30.

الانتقالي. أما في الحالة السورية، فقد عرف المجتمع السوري نمواً كمياً ونوعياً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث تطورت أطره وتغيرت بنياته السوسيو- ثقافية في تفاعلاته ووظائفه، بينما بقيت بنى النظام حبيسة الأطر القديمة ذات الطبيعة الشمولية البوليسية المغلقة.[1]

وقد أدى هذا التغير الاجتماعي إلى زيادة إنغلاق النظام على ذاته، واعتماد على الآلة القسرية القمعية للاحتواء وضبط التحولات المجتمعية، انطلاقاً من تصور طائفي يرى في الغالبية السنية بديلاً محتملاً ومصدر تهديد على بنية النظام، ومن ثم وجب العمل على تحيدها واحتوائها أمنياً لضمان ديمومة واستمرارية بنية النظام.[2] أما فيما يخص الحالة اليمنية، فمعروف عن هذا البلد أنه يعاني أزمات سياسية ومجتمعية معقدة ومركبة، تجسدت في مظاهر وأبعاد مادية وقيمية، بدءاً من أزمة التغلغل (أي عدم التكامل الإقليمي)، مروراً بأزمة التوزيع، وأزمة التكامل الوطني (الهوية)، وصولاً إلى أزمة الشرعية والمشاركة السياسية، فضلا عن تدني وضعف أداء القدرات الخمس المرتبطة بالسلطة المركزية، وهي: القدرات الاستخراجية، والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية.[3]

وتظهر علاقات الدولة والمجتمع في الحالات الثلاث (الليبية، السورية، اليمنية) أنها نِتاج علاقات غير متكافئة تتأسس وتميل فيها الكفة لصالح الدولة، من خلال آليات الاختراق، والادماج، والاحتواء لمختلف التكوينات الاجتماعية ضمن بنية القائم. ويتم ذلك وفق مخرجات "الزمرة الحاكمة" أو ما يعرف "بالتحالف الفائز ونظام الغنائم"[4]، الذي يتأسس في معظم الحالات- على الروابط النفعية و الوشائجية ويكون مسنود في الغالب من قبل موظفي ومهني

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص. 151-158.

[2] المرجع نفسه، ص ص.160- 168.

[3] على الدين هلال، محرر ، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكك الدول**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص.165.

[4] قوجيلي، "نحو نسق معرفي...."، مرجع سابق، ص ص.9 - 22.

العنف وتحالفهم المزمن مع القوى المدنية كالقضاء وبعض فواعل المجتمع المدني المتدرجة في السلطة، بهدف تحقيق السيطرة التامة على بنية المجتمع.

وقد أدت هذه المتغيرات السابقة إلى زيادة شدة التفاعلات الأمنية على واقع الساحة المحلية للدول محل الدراسة، لتصبح بيئاتها المحلية ساحات للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية ضمن "خريطة السياسة الدولية العالمية".

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي (الأمن المجتمعي والصراع الإقليمي).

تشترك مدرسة كوبنهاغن مع المقاربة البنائية في نفس الرؤية لمفهوم الأمن، بالنظر إليه كبناء اجتماعي تتداخل فيه عمليات التأثير المتبادلة بين هوية الفواعل وشكل مصالحهم الأمنية. هذه الرؤية المفاهيمية ترجمتها مدرسة كوبنهاغن بنقل مرجع التحليل من القطاع العسكري (الأمن القومي) إلى القطاع المجتمعي (الأمن المجتمعي) أفقياً، وبدمج مفهوم الأمن المجتمعي في سياقه الموسع من المستوى المحلي (الدولة) إلى المستوى الإقليمي (فوق-القومي) عمودياً. هذا التحول المنهجي والمفاهيمي تبلور كرّد فعل على الأجندة الأمنية الصاعدة في السياق الإقليمي والدولي[1]، انطلاقاً من منطق المنافسة الأمنية الإقليمية التي تجري في عمق المنطقة العربية، تحولت معه البيئة الأمنية العربية، ساحة للتفاعل والتصادم بين استراتيجيات القوى الكبرى، فكل فراغ أمني فرصة للنفوذ والامتداد الإقليمي والدولي، أو بصراع على رقعة شطرنج الكبرى بحسب تعبير ووصف المفكر الاستراتيجي بريجنسكي.[2]

أولا: الأزمة الليبية.

نستهل هذا المطلب من التحليل لحيثيات الأزمة الليبية، التي تشهد منذ عقد من الزمن (زوال نظام القذافي) على واقع انقسام سياسي وفوضى أمنية تداعت معه أركان الدولة. فُتّح

[1] قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، مرجع سابق، ص. 80.

[2] Zbigniew Brezinski, **The Grand Chessboard American Primacy and Its Geostrategic Imperatives** (new York: Basic Books, 1997).pp135-140.

معه المجال أمام القوى الإقليمية للدخول في مسار الأزمة، مما أعطى لها بعداً إقليمياً.[1] انعكست تداعياتها بحالات الإخفاق السياسي والعجز التنموي والانفلات الأمني؛ تحولت معه ليبيا إلى أشبه بحالة "دولة فاشلة"، بحسب تعبير "نعوم تشومسكي"، الذي يشير فيه إلى غياب وتلاشي سلطة وقدرة الدولة الحقيقية على فرض وضبط منطقها المركزي على كيان المجتمع، في المقابل صعود ومزاحمة الكيانات السياسية والمجتمعية لبنية السلطة وتشكيلها لبنية موازية لسلطة الدولة.[2]

أضحى معه الفضاء السياسي والأمني لليبيا مفتوحة أمام جميع القوى الخارجية المتطلعة للقيام بدور إقليمي يضعها ضمن المشهد الليبي، أو الاستفادة من موقعها الاستراتيجي في سياق التفاعلات الاستراتيجية. كان من تداعيات هذا الأمر أن أصبحت ليبيا بؤرة للتوتر ومنطقة أزمات تتزايد مخطرها وتهديداتها الأمنية إلى دول الجوار الجغرافي وصولا إلى الضفة الجنوبية للمتوسط.[3]

نظرياً، تكون الدولة الضعيفة، أو التي تعاني انقسامات إثنية، دينية، سياسية حادة، فضاء للتنافس بين القوى الخارجية، وعلى الخصوص القوى المشكلة للجوار الجغرافي لها، مما يجعل مقوم السيادة عندها أقل سمكاً وأكثر عرضة للعطب وللتفاعلات الإقليمية وتحت الوطنية. وبشكل عام، تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقرارًا.[4]

يفسر هذا على افتراض أن المستوى الإقليمي للأمن يؤثر بشكل مباشر على الوحدات المشكلة للمركب الأمن الإقليمي، نظرًا للترابط المتين والتأثير المتزايد لديناميكيات التهديد

---

[1] محمد السبيطالي، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، على الموقع: **https://KFcris.com**، تاريخ الاطلاع: 2021/11/05، ص.07.

[2] نعوم نشومسكي، **الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، لبنان، 2007)، ص ص.107-108.

[3] السبيطالي،" الأزمة الليبية بين التدخلات....."، مرجع سابق، ص. 08.

[4] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية، مرجع سابق**، ص. 294.

الأمني عليها، حتى ولو كان مصدر التهديد من طرف واحد ضمن المركب الأمن الإقليمي. فحقيقة التهديد لا تأخذ من المصدر، ولكن تأخذ بحجم التداعيات التي يعكسها مصدر التهديد على وحدات الجوار الجغرافي. حال الأزمة الليبية ليست مشكلة وطنية فحسب، بل هي معضلة إقليمية تأخذ إفرازاتها على الجوار الإقليمي المغاربي و الساحل الافريقي، فشكل الترابط الأمني بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي سيأخذ بعداً عكسياً نزولاً، وهذا بحجم وشدة الاختراق والتنافس الإقليمي على شكل مخرجات الأزمة الأمنية، الذي سيفرز في ذات الوقت المزيد من الديناميكيات عبر الإقليمية بشكل عكسي تراجعي بين مدخلات-مخرجات البيئة المحلية والإقليمية.[1] وبالنظر إلى حال الأزمة الليبية نجدها قد تميزت عن غيرها من الأزمات بتعدد تداخل الفواعل الإقليمية والدولية في المشهد الليبي، نتيجة تصادم وتقاطع المنافع الاستراتيجية لجميع الأطراف على كافة المستويات. مما أدى إلى عمق الأزمة محلياً "اللاأمن المجتمعي"، صعوداً إقليمياً تأثيراً (الدخول في مسار الأزمة)، وتأثراً (التداعيات على الجوار الجغرافي).

ثانيا: الأزمة السورية.

انفجرت الأزمة السورية على إثر الانتفاضة الشعبية ضد النظام السوري، التي تحولت فيها الاحتجاجات من الطابع السلمي إلى الطابع العنيف المسلح. امتدت آثارها إقليمياً بين الأطراف التعديلية للوضع مقابل الأطراف بقاء الوضع الراهن. فعلى المستوى الإقليمي، القوى المشكلة لبقاء الوضع الرّاهن. هي: إيران العراق، وأطراف داخل الحكومة اللبنانية، وقوى تغيير الوضع الراهن: مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، تركيا إضافة إلى الأردن. تصادم إرادة جميع القوى والأطراف هو ما ساهم في شدة الأزمة وتحويلها إلى منطق حرب أهلية أكثر عنفاً وأطول أمداً طالما استمرت الأطراف متصلبة في مواقفها وتعزز أجنحتها وأذرعها ميدانيا على

[1] المرجع نفسه، ص.313.

الأرض السورية عسكرياً، وفي المنابر الإعلامية والدولية سياسياً ودبلوماسياً.[1] على الرغم من تباين دوافع وأسباب مواقف جميع الأطراف نحو مسار الحرب الأهلية في سورية، إلا أن القاسم المشترك بينهم كان حول هدف واحد هو تغيير: رقم المعادلة الاستراتيجية في المنطقة أو الإبقاء على الوضع الراهن.

ويشير بعض الباحثين إلى أن التحول من احتجاج شعبيّ إلى نزاع مسلح، لا يجب أن يختزل في أسباب محلية فحسب، بل ينبغي أن يفسّر في إطار بنية إقليمية موسعة تضم فاعليين إقليميين، تمثل الأزمة السورية بالنسبة إليهم معادلة استراتيجية معقدة ومركبة، ضمن منطق الامتداد وتقاسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. إنّ مقتضيات هذا الوضع المتداخل بين المحلي والإقليمي جعلت من الأزمة السورية نموذجاً كلاسيكياً لما سماه " تشارلز تيلي"(Chrles Tilly) تحول الحركات الاجتماعية إلى صراعات عنيفة حين تغلق أمامها قنوات التغيير السلمي.[2]

وترى "ماري كالدور" (Mary Kaldor) أن طبيعة النزاعات المحلية ذات الأبعاد الإقليمية تخاض عبر تحالفات غير متوازنة وعابرة للحدود، بين الدول والفواعل غير الدولتية. وترتكز هذه النزاعات في بعدها البنائي على محددات الهوية وعالم الأفكار، مثل الانتماء الطائفي والمذهبي والأثني، متجاوزة في مضمونها القيمي البعد الأيديولوجي والسياسي القطري. وتنتج في تفاعلاتها عبر الإقليمية صراعات أمنية عنيفة، تعبر عنها من خلال خطابات سياسية ومجتمعية قائمة على منطف "نحن والأخر".[3] إذ يشكل الاصطفاف الطائفي والانقسام المذهبي السّمة البارزة في البنية الشرق أوسطية ، ويشير في هذا السياق، "فريد هاليداي" (Fred Halliday) إلى أن الطائفية السياسية في الشرق الأوسط ليست مجرد ظاهرة دينية، بل آلية

[1] مصباح، **العولمة الأمنية**، مرجع سابق، ص ص. 96- 97.

[2] Charles Tilly, **From Mobilization to Revolution** (Reading ,Ma: Addison- wesley,1978) ,pp.192-195.

[3] Mary Kaldor , **New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, 3rd e**d.(Cambridge: Polity Press,2012),pp.2-9.

تعبئة جيوسياسية.[1] وهو ما أعطى للأزمة بعدها الإقليمي، انطلاقاً من كون النظام السوري يشكل نقطة ارتكاز وجدار صدّ منيع لإيران ومن وراءها أجنحتها وحلفائها في المنطقة، تحت غطاء ومفهوم "ولاية الفقيه".

نظرياً، تأخذ الأزمة ذات البعد المذهبي والطائفي، تداعياتها الخطيرة على المستوى الجوار الجغرافي، بحكم التغلغل المذهبي الطائفي، والإثني اللغوي، في قلب البنية القبلية المجتمعية، وتوزعها على دول مركب الأمن الإقليمي.... ينعكس هذا المتغير المجتمعي بإفرازاته الأمنية بدخول مختلف الفواعل (الوطنية، وتحت الوطنية) في قلب الصراع الأمني، تتراكم وتكاثف حجم حدته الأمنية صعودا إلى المستويات العليا الإقليمية والدولية وهو ما عكسته صورة الأزمة السورية، بتصادم لقوى التكتل السني (دول مجلس التعاون الخليجي)، مع قوى التكتل الشيعي (إيران وحلفائها) ضمن منافسة أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد قامت المملكة العربية السعودية بتقديم إعانة مالية قدرت بملايير الدولارات لدعم الفصائل المسلحة السورية في حربها ضد النظام السوري، كما قدمت هبة مالية إلى لبنان قدرت بثلاثة مليار دولار بهدف الرّفع من قدرات الجيش التسليحية في مواجهة قدرات حزب الله المتنامية في القوة.[2] تشكلت معه معالم صورة المشهد السوري من تصادم بين القوى التعديلية والمحافظة على الوضع الراهن، انطلاقا من منافسة أمنية إقليمية في المنطقة سيمتد مسارها صعوداً إلى المستوى الكوني.

ثالثا: الأزمة اليمنية.

مثلت الاحتجاجات الشعبية مع مطلع شباط/فبراير 2014 منطلقاً جديداً لمواجهة نظام الرئيس علي عبد الله صالح، شكلت في حد ذاتها حالة مجتمعية عامة التقت فيها إلى حد بعيد مع أهداف قطاعات واسعة من كيانات المجتمع المتعددة، فحجم الآثار المجتمعية التي خلفها

[1] Fred Halliday , **The Middle East in International Relaton: Power, Polites and Ideology** (Cambridge: Cambridge university Press, 2005) ,pp.206-210.

[2] مصباح، **الأمن المجتمعي**، مرجع سابق، ص. 350.

نظام صالح بعقود من الاستبداد والفساد وإرضاء مصالح قبلية وجهوية في سبيل البقاء في السلطة.[1] ساهم هذا الشعور في إذكاء الانتفاضة الشعبية. مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات والعنف، توسطت دول الخليج في سبيل إيجاد حل، أو بمعنى آخر الاحتواء السياسي لمخرجات الحراك اليمني، هذا بطرحها السياسي للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، التي جاء في محتوى نصها مجموعة من البنود يتقدمهم بند تنحي صالح من رئاسة اليمن مع ضمان الخروج الآمن وعدم الملاحقة القضائية له، في حين يتولى السلطة نائبه "عبد ربه هادي منصور". كما جاء في صيغة المبادرة بند ينص على تكوين حكومة ائتلاف وطني بالمناصفة بين أعضاء من الحكومة وأعضاء من المعارضة، مع كتابه دستور جديد يراعى فيه حجم التغيرات السياسية التي يشهدها الواقع اليمني.[2]

يهدف هذا التحرك الخليجي السريع إلى احتواء مخاطر التهديدات التي يفرزها الوضع السياسي المضطرب على دول الجوار الجغرافي وفي مقدمتهم "المملكة العربية السعودية"، القلب النابض لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً على طبيعة نظام اليمن الجمهوري المغاير لطبيعة النظم الخليجية الأخرى. وهذا ما عكسته نصوص المبادرة الخليجية بصورها المتعددة، والتي حظيت بدعم دولي من خلال القرار الصادر عن مجلس الأمن تحت رقم (2014) ، الذي نص صراحة إلى دعوة الرئيس علي عبد الله صالح، إلى الوقف الفوري للعنف وقبول خطة السلام التي أقرتها المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية.[3] من هذا المنطلق، يعمل مبدأ التخومية على إفراز الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، انطلاقاً من كون التقارب الجغرافي في البعد والجوهر الأمني الاستراتيجي يعني التأثير والتأثر المتبادل، بمنظور الأمن المركب

[1] أحمد بعلبكي وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2014)، ص. 647.

[2] باروت، **الثورات العربية عسر التحول**، مرجع سابق، ص. 598.

[3] أحمد، **حال الأمة العربية 2011-2012**، مرجع سابق، ص. 133.

الإقليمي والخليج العربي كمركب فرعي للمركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي.[1] فضلاً عن ذلك، لعب المتغير الطائفي المذهبي في الأزمة اليمنية دوره في أقلمة الأزمة وخروجها من المستوى المحلي الى المستوى الإقليمي، بمحورين يجسدان سياسياً قلب الصراع العقدي الديني والمذهبي في العالم الإسلامي: المحور السني (تتزعمه السعودية)، ومحور الهلال الشيعي تتزعمه (إيران الخميني)، الذي بات هذا الأخير متقدماً وممتداً في جميع مناطق الفراغ الاستراتيجية العربية.

المطلب الثالث: المستوى الكوني (الأمن المجتمعي والأجندة الدولية)

يأخذ المستوى الكوني قيمته التحليلية والمنهجية في إطار نظرية المركب الأمن الإقليمي المحدد في مبدأ الاختراق، الذي يعني اختراق القوى الكبرى لمركبات الأمن الإقليمي الأخرى، ومركب الأمن الشرق الأوسط على الخصوص، التي بلغت ذروتها مع الحرب الثالثة على الإرهاب الدولي (احتلال العراق وأفغانستان). تصاعدت في ظلها مشاعر الغضب والاحتقان الشعبي، مع تزايد حجم قوة التيار الأصولي الإسلامي في واقع المجتمعات العربية.[2] ومنه سنحاول في هذا المطلب تناول الأزمات الأمنية سالفة الذكر في إطارها الدولي، انطلاقا من مستوى التحليل الكوني.

أولا: الأزمة الليبية.

تتحدد السياسات الغربية والروسية المتعلقة بالشأن السياسي الليبي على جملة من المخرجات الأمنية، والتي يأتي على رأسها خطر الأصولية الإسلامية، والهجرة غير الشرعية، وإمدادات النفط. تتفاوت شدة وحجم هذه المحددات من دولة إلى أخرى على حسب رؤيتها الاستراتيجية والأمنية. فعلى سبيل المثال، جاء الموقف الروسي بشأن الأزمة الليبية منفتح على جميع أطراف النزاع، وهذا بإعلان موسكو اعترافها بحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"،

[1] مصباح، **المنظورات الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص. 299.

[2] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص. 201- 202.

المدعومة بالشرعية الدولية، ومن جانب آخر اتجهت روسيا إلى تقديم الدعم العسكري للجنرال المتقاعد "خليفة حفتر".[1]

يفهم في هذا السياق، أن مضمون الموقف الروسي من الأزمة نابع من أهداف وغايات جيوستراتيجية، يتقدمهم تعزيز موقعها في الحوض المتوسط (الضفة الجنوبية لأوروبا)، وثانياً ضمان حصتها من المكاسب الاقتصادية والعسكرية (النفط، سوق الأسلحة) في ليبيا، ومع الضبابية التي تتغشى المشهد الليبي وكثرة الفاعلين الإقليميين والدوليين عليه، جاء موقفها منفتحاً وموازناً ومزدوجاً في نفس الوقت مع جميع أطراف الأزمة. أما بخصوص الموقف الأمريكي، فقد كانت الاعتبارات التي يخضع لها في هذا الشأن على علاقة مباشرة بمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمدد (داعش، القاعدة) في ليبيا، وما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها من جهة، ولحلفائها في المنطقة من جهة أخرى. ولكن بعد التقارب الواضح الذي حدث بين روسيا وخليفة حفتر، ودخول روسيا على خط الأزمة من خلال دعم عملية الكرامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، برزت لدى الغرب عموما هواجس بخصوص تنامي النفوذ الروسي في الضفة الجنوبية للمتوسط عبر بوابة الشرق الليبي. أما فيما يخص الجانب الأوروبي، فنجد أكثر الدول المعنية بالملف الليبي فرنسا وإيطاليا، وهذا بحكم الموقع الجغرافي الليبي المحاذي للضفة الجنوبية للمتوسط. وعليه، جاء الموقف الأوروبي على العموم سياسياً ودبلوماسياً، من خلال العمل على إيجاد تسوية سياسية تقودها حكومة الوفاق الوطني لا تقصي أي طرف وعلى الأخص "خليفة حفتر"، وهذا ما تجلى بالدعم والتأييد التام لمخرجات "اتفاق صخيرات" من طرف المجتمع الدولي.[2]

يمكن القول على العموم إن السياسة الأوروبية في ليبيا، كما في منطقة الجوار الجغرافي، خاضعة لهواجس ومخاوف من تمدد نفوذ الأصولية الإسلامية (الخطر الأخضر)، في إشارة إلى اللون الأخضر الذي له دلالة رمزية في باب الجهاد الإسلامي الذي قد يحل محل الخطر

[1] السبيطالي،"الأزمة الليبية بين التدخلات....."، مرجع سابق، ص. 29.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 34- 37.

الأحمر الشيوعي. وقد ترجم هذا المفهوم لاحقاً على مستوى الرأي العام الغربي بالمصطلح التنميطي الانتقائي "إسلاموفوبيا"[1]، فضلاً على قضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية نحو الضفة الجنوبية للمتوسط، التي أصبحت تشكل تهديداً سوسيو ثقافياً-أمنياً على القيّم الغربية الحداثية في واقع المجتمعات الأوروبية.

ثانيا: الأزمة السورية.

أظهرت الأزمة السورية بوادر الخلاف الشديد وتضارب في الرؤى بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إذ اصطفت كل من الصين وروسيا إلى جانب النظام السوري في مقابل الاصطفاف الغربي وراء المعارضة المسلحة انطلاقاً من الأراضي التركية وبدعم من دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائهم).[2] وكان أهم فاعل كوني لعب دوراً كبيراً في هذه الأزمة هو الفاعل الروسي، الذي قارب الأزمة من منظور جيوستراتيجي، إذ ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكان لتعظيم مكاسبها وتعزيز لأمنها القومي الاستراتيجي. حيث تعد سورية من المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية لها، فهي بمثابة موطئ قدم لها في المياه الدافئة يتيح لها منفذ لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة "سيفاستوبول" إلى البحر المتوسط.[3]

وقفت روسيا كفاعل كوني مميز عن الولايات المتحدة الأمريكية بشأن موضوع الملف السوري، برفض قاطع لأي تدخل دولي في مسار الأزمة عبر آلية نقض الفيتو في مجلس الأمن، فضلاً على الدعم العسكري للنظام السوري في مواجهة جماعات المعارضة المسلحة المدعومة من طرف الفاعل الأمريكي وحلفائها في المنطقة. ومن أهم المواقف حول هذه الأزمة

---

[1] جون ل إسبوزيتو، **الخطر الإسلامي خرافة أم حقيقة؟**، ترجمة: قاسم محمد عبد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، العدد. 1360، 2009)، ص ص. 28-27.

[2] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص. 303.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية "، على الموقع: **https://www.dohainstuite.org**، تاريخ الاطلاع (2021/12/17).

هو الاعتراض الروسي على إحالة الملف السوري على محكمة الجنايات الدولية.[1] فضلاً عن التصريحات الإعلامية الرسمية الحادّة والشديدة اللّهجة، التي عكسها تصريح وزيرا دفاع روسيا والصين من أن "الدفاع عن دمشق يعني الدفاع عن موسكو وبكين".[2] وبحلول عام 2013، كانت الأزمة السورية قد تخطت بشكل ملحوظ المستوى الوطني والإقليمي واستقرت في المستوى الكوني، بعد التقارب الروسي- الأمريكي الدبلوماسي و الأمني بشأن الأليات التفاوض والاتفاق المشتركة، بهدف اقناع أطراف المعارضة و النظام السوري للجلوس على طاولة المفاوضات والمؤتمرات (مؤتمر جنيف 1-2، اجتماعات استانة، مؤتمر الحوار الوطني سوتشي)، لحل الأزمة ووقف الحرب الأهلية في سورية.[3]

كما شكلت الحرب الأهلية السورية الحلقة الأهم في سياق الصراع الاستراتيجي الكوني بين القوى الكبرى، من خلال ما أبرزته من سمات يمكن إيجازها كالتالي: [4]

السمة الأولى: تتعلق بالأهمية الجيوبوليتيكية لموقع سورية باعتبارها تمثل قلب مركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي، الذي تتلاقى وتتقاطع فيه مصالح الأهداف الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية.

السمة الثانية: تتعلق بالتقارب والتحالف السياسي والاستراتيجي الصيني والروسي بشأن بقاء نظام الأسد في السلطة.

السمة الثالثة: تتعلق بارتباط النظام السوري بنمط التحالفات والمحاور الإقليمية والدولية؛ ففي حالة سقوط النظام السوري سيشهد مركب الأمن الشرق أوسطي تحولات كبرى ينعكس أثرها على التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة.

---

[1] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص. 304- 305.

[2] الزين، **الربيع العربي**، مرجع سابق، ص. 272.

[3] مصباح، **العولمة الأمنية**، مرجع سابق، ص. 65- 66.

[4] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2014)، ص ص 257-258.

أسفر واقع الصراع الدولي حول الأزمة السورية عن منطق تصادم واشتباك إقليمي بين المحور الخليجي (قوى التغيير والتعديل)، ومحور إيران (المحافظة على الوضع القائم)، صعوداً كونياً بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، ضمن منافسة إقليمية كونية (الليبرالية العالمية)، بهدف كسب الرّهان على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، الذي يشكل أهمية كبرى في المنظور الفكر الاستراتيجي العالمي.

ثالثا: الأزمة اليمنية.

يأخذ اليمن أهميته الجيوبوليتيكية، من خلال إطلاله على أهم الممرات الملاحة البحرية (مضيق باب المندب، البحر الأحمر، المحيط الهندي)، إضافة إلى جواره لمنطقة القرن الإفريقي، المنطقة ذات البعد الاستراتيجي العالمي الهام. كما ارتبط مسار الأزمة في اليمن على المستوى الدولي، بالطرف الأمريكي نظراً للتحالف الذي كان قائماً بين نظام علي عبد الله صالح والإدارة الأمريكية، المتعلق بالخصوص بالتعاون العسكري الاستخباراتي حول ظاهرة الإرهاب الدولي، وعلى رأسها فروع القاعدة في اليمن. أما فيما يتعلق بحيثيات الأزمة فقد تباينت سياسة الإدارة الأمريكية في هذا الشأن بين عهدتين: عهدة إدارة الرئيس باراك أوباما، التي تعاملت معها الإدارة الأمريكية بمنطق سياسي دبلوماسي منفتح ومتناغم مع جميع الأطراف، والتي أخذت معالمها تتضح جلياً من خلال الدعم الأمريكي لمسار العملية الانتقالية في اليمن، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في مارس 2014 أن إجمالي المساعدات المقدمة لليمن قد تجاوزت 360 مليون دولار، كما حاولت إدارة أوباما الإبقاء على جماعة الحوثي ضمن المشهد السياسي اليمني، وهذا ما صرح به السفير الأمريكي آنذاك "فاير ستاين"، الذي جاء فيه: "إن جماعة الحوثي فصيل سياسي يمني لا بد له من المشاركة في الحياة السياسية كأي تيار سياسي آخر".[1]

[1] مبروك الساحلي، "التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن"، على الموقع: **https://dergipok.org.25**، تاريخ الاطلاع: (2022/01/11)،

ويعود تفسير مضمون هذا السلوك الأمريكي الناعم إلى منطق التنازلات التي قدمتها إدارة أوباما لطهران للاسترضائها وتحفيزها قدما في استكمال مسار التوقيع على الاتفاق النووي، الذي وُقع فعلياً بتاريخ 14 ماي 2015 بين إيران والدول الخمس الكبرى + ألمانيا، بشأن البرنامج النووي الجاري تفعيله من طرف القيادة العليا الإيرانية.[1] ومن جهة أخرى، محاولة إدارة أوباما تحقيق إنجاز سياسي خارجي قبيل انتهاء ولاية عهدة باراك أوباما نهاية عام 2016.[2] و مع التغيير الذي حصل في الإدارة الأمريكية بوصول "دونالد ترامب" لسدة الحكم مطلع عام 2017، تغيرت معه معالم السياسة الخارجية الأمريكية، التي أصبحت أكثر دعما للتحالف العربي في حربه ضد متمردي الحوثي، وأكثر تشدداً وتصلباً مع تداعيات الملف النووي الإيراني.

يمكن التعقيب على ما سبق، أن تشابك وتفاعل أحداث البيئة المحلية في اليمن، ممثلة في (حركة الحوثي)، ضمن المستوى الكوني(الولايات المتحدة)، تفرز مخرجات سياسية أمنية جديدة على المستوى الإقليمي (الاتفاق النووي بين إيران والأطراف 5 + 1)، لكن مع تغير المعادلة على مستوى الإدارة الأمريكية، بمجيء "دونالد ترامب" إلى الحكم، لتعطي مخرجات سياسية وأمنية مغايرة، متمثلة في التصلب والتشدد مع حركة الحوثي ومن ورائه الملف النووي الإيراني. يفهم من هذا السياق الآنف الذكر أن المستوى الإقليمي هو المسبب للديناميكيات الأمنية، لكن في نفس الوقت يعمل المستوى الكوني على تصعيدها وزيادة توتر شدتها، ويجعلها أكثر تأثيرا ومسؤولية على إحداث التغيرات الجوهرية والراديكالية في المنطقة عموماً.[3]

خلاصة المبحث:

[1] رشا عدنان مبيضن، "الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات**، المجلد.23، العدد. 1، (2020)، ص ص.33-43.

[2] الساحلي،" التدخلات الخارجية. وانعكاساتها...."، مرجع سابق.

[3] مصباح، **العولمة الأمنية**، مرجع سابق، ص. 157.

نخلص مع نهاية هذا المبحث إلى أن واقع حال أزمات الدول الثلاث نتج عن تشابك وترابط تفاعلات مستويات التحليل الثلاث، تأثراً وتأثيراً. فعلى المستوى المحلي، بداية، بحال واقع العلاقات المدنية- العسكرية، نجده قد ارتكز على الأسس اللامهنية واللااحترافية، التي كرست الجهوية والقبلية والطائفية والزبونية للزمرة الحاكمة، مما كان له انعكاس سلبي على المجتمع والدولة ككل، من خلال حالة الانقسام المؤسسة العسكرية في الحالة (الليبية اليمنية)، أو حالة منطق المؤسسة العسكرية، أو عقيدة الجيش هو على حسب منطق طائفة النظام والسلطة في الدولة (الحالة السورية).

ارتدت تداعيات هذا العامل على واقع وشكل الدولة التي أصبحت فاقدة للسيطرة على إقليمها، مكرّسة معها (أزمة التغلغل)، بالموازاة لذلك مع بروز فواعل منافسة لشرعية السلطة في امتلاك واحتكار وسائل وأساليب العنف والإكراه المادي الشرعي، مما أفقد وقلص من قيمة وجوهر الدولة في حد ذاتها. كل هذا كان تحصيل حاصل لعلاقات الدولة بالمجتمع التي بنيت على أساس استقواء الدولة على المجتمع، مكرسة لمنطق الدولة قبل كل شيء، مهمشة لطبيعة المجتمع ودوره في تحقيق الأمن المجتمعي، انطلاقاً من مقاربة واقعية تنظر لمفهوم أمن الدولة كأمن المجتمع. أما من حيث التحليل لواقع الأزمات الأمنية للدول الثلاث على المستوى الإقليمي والكوني، نجد العلاقة والقاسم المشترك بينهم يتشابك ويتقاطع مع واقع الأزمة، أو الحالة (السورية، اليمنية)، وهذا بحجم الروابط المشتركة بينهما ممثلة في العنصر المذهبي الطائفي (الشيعة، السنة). ومن حيث طبيعة الصراع، فهو ذو بعد إقليمي (السعودية، إيران)، ودولي من خلال ارتباط الأزمة بمتغير المعادلات الاستراتيجية الكبرى على المستوى الكوني (الولايات المتحدة، روسيا)، بمعنى أخر، أن نتاج الأزمة بمنطق نموذج استراتيجية الألعاب هو صفري، الربح لطرف والخسارة للطرف الآخر. أما بخصوص الأزمة الليبية، فتتميز بغياب معطى العنصر المذهبي، الطائفي، طبيعة الصراع ذو بعد اقتصادي، مصلحي، استراتيجي فضلا على كون طبيعة الأزمة لا تمثل منطق الصراع الوجودي لأي طرف من أطراف الأزمة،

بمعنى أن تداعياتها لا تشكل تغيير جوهري في صلب المعادلات الاستراتيجية الكبرى، أما من حيث ناتجها فهو غير صفري، مما يجعلها مفتوحة على اعتبارات، واحتمالات التوافق والمساومة والتفاوض. أما فيما يتعلق بمستويات التحليل، (محلي، إقليمي، ودولي)، فإن الباحثين في مجال الدراسات الأمنية قد تناقضت وتعارضت آرائهم التحليلية حول أولوية منهجية أحدهما على الآخر، إلا أن غالب الاتجاه في هذا الشأن، قد أبان على أفضلية ومركزية المستوى الثالث في التحليل، باعتباره المؤثر على جميع المخرجات الأمنية للمستويات الأخرى، فضلاً على التحكم في تشابكاتها وتعقيداتها حسب تراتبية قضايا الأجندة الدولية.

المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الأزمات الأمنية في المنطقة العربية (2011-2018).

مثّلت الأزمات التي عرفتها المنطقة العربية في الفترة الزمنية الممتدة من (2011 – 2018) تحدّياً ورهاناً صعباً على بنية الدولة العربية، كما شكّلت في كنهها وخصوصيتها أزمة نظم سياسية عربية تعكس في ذات الوقت واقع النظام العربي ببعده القومي والإقليمي، والمعبر عنه في إطاره السياسي والمؤسسي بـ"جامعة الدول العربية"، المؤسسة التي يحتم عليها أن يكون لها السبق في التفاعل مع التحديات والأزمات التي يشهدها الواقع العربي الرّاهن. ومن ثم سنبحث في هذه الجزئية من الدراسة الموقف الرّسمي للجامعة اتجاه الأزمات التي شهدتها دول محل الدراسة: "ليبيا، وسورية، واليمن"، من خلال العرض المفصّل لأهم القرارات والبيانات الصادرة عن مجالس الجامعة المتعددة، سواء على مستوى مجلس القمة، أو على مستوى مجلس الوزاري، أو على مستوى مجلس المندوبين الدائمين.

المطلب الأول: الموقف الرسمي للجامعة من الأزمة الليبية (2011-2018).

يمكن القول مبدئياً إن الأزمة اللّيبية مثلث المنعرج والتحول السياسي في المبادئ التي حكمت الجامعة في مسيرتها التاريخية، والتي امتدت على أكثر من ستة عقود خلت، وذلك بالإعلان الصريح عن موقفها الإيجابي المؤيد والموافق لمطالب الحراك السياسي اللّيبي، مقابل موقفها السلبيّ والرافض لسياسات القمع التي انتهجها نظام "معمر القذافي". وهو ما تجلى في فحوى القرارين الآتي ذكرهما:[1]

القرار رقم (7298):[2]

يعلن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وبعد النظر في الأوضاع الأمنية الخطيرة التي تعرفها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، وما نتج عنها من أعمال القتل والبطش بحق المدنيين العزل والمسيرات السلمية... يقرر، بناء على ما جاء في بيانه تحت رقم (136) بتاريخ 22 فيفري 2011، على ما يلي:

- التنديد والاستنكار الشديد على الجرائم وأعمال العنف التي ترتكبها كتائب القذافي ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية والتي تشهدها العديد من المدن الليبية، وبالأخص العاصمة طرابلس.

- دعوة نظام القذافي إلى وقف أعمال العنف والانتهاكات الإنسانية بحق الشعب الليبي، مع ضرورة فتح باب الحوار الوطني المفضي إلى مصالحة تحقق مطالب الحراك الليبي.

- مطالبة السلطات الليبية بالسماح لوسائل الإعلام الأجنبية على العمل بحرية، حتى تنقل الصورة الحية والحقيقية حول ما يجري في ليبيا.

---

[1] عبد الحميد دغبار، **جامعة الدول العربية ومسار التغيير السلمي والإصلاح الشامل في الوطن العربي: الأمال المنتظرة... والتداعيات المحتملة** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص .347.

[2] "نص قرار مجلس الجامعة العربية المعتمد يوم 2011/03/02 بخصوص المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا"،علي الموقع: **https://dawayima.ownO.com**، بتاريخ 2022/12/12.

- التأكيد على الوحدة الوطنية للشعب الليبي وسيادته، مع الرفض القاطع لكافة التدخلات الأجنبية.

- التكفل التام بإجلاء الرعايا العرب والأجانب المقيمين في ليبيا نحو بلدانهم الأصلية.

- رفع توصية إلى اجتماع المجلس القادم للنظر في مدى التزام السلطات الليبية بنصوص القرار (7298)، وفق أحكام الميثاق المتعلق بأحكام العضوية والتزاماتها.

القرار رقم (7360):[1]

- دعوة مجلس الأمن إلى النظر في الأوضاع الأمنية التي تعرفها أغلب المدن الليبية.

- القيام بإجراءات سياسية وقانونية، بهدف فرض حظر جويّ على الأجواء الليبية، بهدف لتحييد سلاح الجوّ الليبي.

- إقامة مناطق آمنة وعازلة من أجل حماية المدنيين من القصف المدفعي والمواجهات العسكرية.

كان لموقف الجامعة، المجسد في نص القرارين (7298) و(7360) الأنف ذكرهما، الصدى والأثر الإيجابي في المحافل الدولية، وذلك باعتماد مجلس الأمن لنص القرارين ضمن أحكام القرار (1973)، الذي نص صراحة على فرض حظر جويّ على سلاح الجوّ الليبي، مع توفير واتخاذ كافة الإجراءات الأمنية لحماية المدن الليبية من كافة الإجراءات العسكرية التي يمكن أن تتخذها كتائب القذافي.[2]

يمكن القول إنّ فحوى هذه القرارات جاءت ضمن سيّاق الحراك السياسي العربي ضد النظم السياسية القائمة، وبالأخص نظام العقيد " معمر القذافي"، والتي ترجمت عملياً بعزل

[1] إيمان محمود أحمد برهم زيد، "تأثير التدخل الخارجي في تفتيت وإفشال التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة"، على الموقع: **http://repository.najah.edu** تاريخ الاطلاع: 2022/09/11.

[2] دغبار، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص .349.

نظام القذافي سياسيا، وبمساندة الثوار مادياً وعسكرياً (المساندة الجوية للحلف الأطلسي)، التي انتهت بسقوط نظام معمر القذافي، وتأسيس لمرحلة انتقالية كان من أبرز معالمها الانقسام والنزاع الليبي الداخليّ والاختراق الخارجي، فضلاً عن تداعياتها الخطيرة في تهديد وحدة وسيادة ليبيا وأمن دول الجوار الجغرافي. وهو ما أدى بالجامعة الى تكيّيف وتغيير موقفها مع هذه المستجدات الطارئة، وهوما كشفته مختلف البيانات الختامية لمجالس القمة العربية الآتية الذكر:

القمة العربية الرابعة والعشرون - بالدوحة 2013:

جاء في نص البيان الختامي ما يلي:[1]

- التأكيد على التضامن الكامل مع دولة ليبيا في كافة الإجراءات التي تتخذها بهدف الحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها.
- التعبير عن الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤون ليبيا الداخلية.
- الإعلان عن الدعم التام والمساندة الكاملة لجهود الحكومة الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة.

القمة العربية الخامسة والعشرون - بالكويت 2014:

اختتمت القمة العربية 25 في دورتها العادية بإصدار إعلان الكويت بتاريخ 25- 26 مارس 2014، والذي نص بيانه الختامي على ما يلي:[2]

-التضامن مع دولة ليبيا الشقيقة في الجهود الكبيرة التي تبذلها في سبيل ترسيخ وجودها وسيادتها الوطنية واستقلالية مصدر قرارها، مع الرّفض التام لكافة المحاولات الدنيئة لزعزعة استقرارها ووحدة شعبها وسلامة أراضيها.

[1] إعلان الدوحة الصادر عن القمة العربية الرابعة والعشرون "، علي الموقع:
https://arableogyesmmit2013.qatarconFerences.org، تاريخ الاطلاع: (2022/03/01).

[2] وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، على الموقع: **https://www.kuna.kw**، تاريخ الاطلاع: 01/03/ 2022.

القرار رقم (7852):[1]

- الإعراب عن بالغ القلق إزاء الأوضاع الأمنية الخطيرة التي تشهدها ليبيا، مع التأكيد على أنّ الجهود الدبلوماسية والسياسية تعد السبيل السويّ لتجاوز تداعيات الأزمة الأمنية، من خلال إطلاق حوار وطني شامل توافقيّ يجمع كافة الأطراف الليبية الداعية إلى الحوار بما يحقق السلام والاستقرار السياسي الداعم لشرعية مؤسسات الدولة، ويقطع الطريق أمام الجماعات الإرهابية والمشاريع الخارجية المشبوهة.
- التعبير عن الأسف والقلق الشديد على مظاهر الانفلات الأمني في ليبيا، وبالأخص الاعتداءات المتكررة على المنشئات الاقتصادية الحساسة كالمؤسسات الصناعية ومنطقة الهلال النفطي.
- التأكيد على التضامن المطلق مع الشعب الليبي حتى يعود الأمن والاستقرار السياسي إلى بلاده.
- التأكيد عن دعم الشرعية السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة المؤقتة.
- الإعراب عن التقدير البالغ لكافة الجهود المبذولة من جميع الأطراف الدولية، وبالأخص مجهودات دول الجوار الهادفة في عمومها إلى إيجاد حلّ سياسيّ للأزمة الليبية، مع تقديم المساندة لممثلي الأمم المتحدة وممثلي الأمين العام للجامعة في ليبيا.
- دعم المؤسسات المنبثقة عن الشرعية، مع ضرورة تقديم المساعدة المالية والفنية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية، ودعوة مجلس الأمن إلى رفع القيود على بيع العتاد العسكري للجيش الليبي بهدف مواجهة التحديات الأمنية الداخلية.
- تفعيل جميع قرارات الجامعة، وبما ينص عليه الميثاق، لأجل اتخاذ كافة التدابير الداعمة لشرعية السلطة الليبية بما يخدم الأمن والاستقرار في ليبيا.

---

[1] عبد الحميد دغبار، **ثورات التغيير السلمي والإصلاح الشامل الديمقراطي في الوطن العربي المسار، العوائق (دراسة تحليلية في الأليات والتداعيات والخيارات الممكنة عند جامعة الدول العربية)** (الجزائر: دار الهدى، 2017)، ص ص 295- 297.

القمة العربية السادسة والعشرون – بشرم الشيخ (مصر) 2015:

جاء في نص البيان الختامي ما يلي:[1]

- مطالبة كافة أعضاء الجامعة على تقديم الدعم السياسي والمالي لحكومة الشرعية في ليبيا، بما في ذلك الوسائل العسكرية.
- دعوة القادة العرب، على لسان الجامعة، ومجلس الأمن برفع الحظر العسكري على ليبيا (عقود بيع العتاد العسكري).
- التشديد على دعم الحكومة والجيش الليبي في الجهود العسكرية والأمنية، التي يبذلانها في سبيل درء التهديدات الحدودية مع دول الجوار.

قرار الجامعة العربية على مستوى المجلس الوزاري 2015:

جاء في نص البيان الختامي لمجلس الجامعة في الدورة العادية لـ14 ما يلي:[2]

- الترحيب بالحوار الوطني اللّيبي الساعي إلى جمع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات.
- الالتزام باحترام ووحدة وسيادة ليبيا الترابية.
- دعم المسار السياسي الجاري العمل عليه في مدينة "صخيرات" المغربية برعاية الأمم المتحدة.
- التأكيد على موقف الجامعة الثابت في دعم الشرعية السياسية التي يمثلها مجلس النواب المنتخب والحكومة المؤقتة.

[1] "القمة العربية تختتم اليوم ومسودة بيانها تدعو لقوة مشتركة"، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/newes/arabic/2015/03/29، تاريخ الاطلاع 2022/03/01.

[2] "اختتام أعمال الدورة الـ 144 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري"، على الموقع:
https://mofa.gov.qa/2015/09/03 تاريخ الاطلاع: 2022/04/13.

- الدعوة إلى تفعيل الفقرة السابعة من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، التي نصت على دعم المؤسسات الشرعية الليبية وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية بهدف درء التهديدات الإرهابية.[1]
- الموافقة على إدراج بند "تطورات الوضع في ليبيا" كبند دائم مجدول على أعمال مجلس الجامعة الوزاري.
- دعوة كافة الأطراف الليبية إلى العمل الدؤوب من أجل استكمال بناء مؤسسات الدولة الجديدة حتى تتمكن من مواجهة والتصدي للجماعات الإرهابية.
- دعوة مجلس النواب إلى مواصلة المسار السياسي الانتخابي واعتماد حكومة الوفاق الوطني كإطار قانونيّ ودستوري يمثل الشرعية في ليبيا.

القمة العربية السابعة والعشرون - بنواكشط 2016:

جاء في نص البيان الختامي، على دعوة الأطراف النزاع الليبي على التفاهم وإرساء مؤسسات الدولة الجديدة، وقطع الطريق أمام التدخلات الخارجية والتنظيمات الإرهابية المسلحة، كما دعا البيان مجلس النواب إلى استكمال المسار السياسي بانتخاب حكومة الوفاق الوطني الممثل الشرعي لدولة ليبيا الجديدة.[2]

قرار الجامعة العربية على مستوى المجلس الوزاري 2016:

جاء في نص البيان الختامي ما يلي:[3]

[1] "مجلس الجامعة العربية يقرر دعم الشرعية الليبية بمقتضى إتفاقية الدفاع العربي المشترك"، على الموقع: **https://arabic.news.cn.**، تاريخ الاطلاع: 2022/04/20.

[2] "نص البيان الختامي للقمة العربية بنواكشط" على الموقع: **https://www.aljazeera.net/encyclopedia/** تاريخ الاطلاع:2022/02/23.

[3] "وزراء الخارجية العرب يقررون تفعيل دور الجامعة في أزمات ليبيا وسوريا واليمن بعد انحساره"، على الموقع: **https://arabic.people.com.cn**، تاريخ الاطلاع : 2022/03/24.

- الرفض القاطع لكافة التدخلات العسكرية في ليبيا لتداعياتها الأمنية الخطيرة على المنطقة ككل.
- التشديد على عدم القيام بأيّ عمل عسكري بحجة محاربة التنظيمات الإرهابية إلا بناءً على طلب من الحكومة المؤقتة ومع التنسيق الأمني والعسكري معها.
- تقديم الدعم السياسي والمادي لحكومة الوفاق بكونها الممثل الشرعي الوحيد في ليبيا، والامتناع عن التواصل السياسي مع الأطراف التنفيذية الموازية لها.
- دعوة جميع الدول، وعلى الخصوص المنضوية تحت لواء الجامعة، إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ليبيا تحت ذرائع محاربة الإرهاب والتطرف.

القمة العربية الثامنة والعشرون - بالأردن 2017:

اختتمت أعمال القمة بتاريخ 29 مارس 2017 بإصدار البيان الختامي الذي أكد، في بنده الخامس المتعلق بالوضع الأمني في ليبيا، على ما يلي:[1]

- التشديد على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، وذلك بالعمل على جمع شمل الأطراف الليبية تحت مصالحة وطنية ترتكز على مخرجات اتفاق "الصخيرات"، بما يحفظ استقلال وسيادة ليبيا وتماسك نسيجها المجتمعي.
- التأكيد على دعم جهود دول الجوار ليبيا على العمل لاستكمال المسار السياسي وفق مصالحة وطنية، وبالخصوص المبادرة الثلاثية في إطار حوار ليبي - ليبي برعاية هيئة الأمم المتحدة.
- التشديد الدائم والمتكرر على ضرورة تقديم الدعم إلى كافة مؤسسات السلطة الشرعية، مع التأكيد على الحوار الرباعي الذي استضافته جامعة الدول العربية بمشاركة الاتحاد

[1] "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ 28"، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/enyclopedia/event/2011/03/30، تاريخ الاطلاع: 01/03/ 2022.

الأوروبي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بشأن إيجاد أرضية اتفاق تُثمر حلول سياسية تنهي الأزمة.

القمة العربية التاسعة والعشرون - بالظهران 2018:

جاء في نص البيان الختامي،[1] بخصوص الشأن الليبي، ما يلي:

- التشديد على دعم وإرساء المؤسسات الشرعية في ليبيا، مع تأييد الحوار الرباعي الذي استضافته جامعة الدول العربية بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولة الأخرى.
- دعم ومساندة الجهود المبذولة للتوصل إلى حلّ ينهي الأزمة وفق مصالحة وطنية يحدد مسارها مخرجات اتفاق صخيرات، الهادفة بالأساس إلى حفظ وحدة ليبيا وسيادتها وتماسك نسيجها المجتمعي.
- التأكيد على الوقوف بجانب دولة ليبيا في جهودها الأمنية من أجل هزيمة فلول الجماعات الإرهابية واستئصال بؤر خطرها من ليبيا ودول الجوار والمنطقة ككل.

الجامعة على مستوى المجلس الوزاري 2018:

أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية قراراً تضمن (16) بنداً بشأن الوضع الأمني في ليبيا، جاء فيه:[2]

- الدعوة إلى إيجاد حلّ سياسيّ ينهي الأزمة في ليبيا.
- تأكيد على دعم الجامعة الكامل لمخرجات وبنود اتفاق صخيرات 2015، مع ضرورة ترجمتها على أرض الواقع.

---

[1] " نص البيان الختامي للقمة العربية بدورتها 29 في الظهران بالسعودية" على الموقع:
https://www.addustour.com/articles/1006425، تاريخ الاطلاع: 2022/03/24.

[2] "تفاصيل نص قرار الجامعة العربية"، على الموقع:**.C://users /poste/Dextktop/html.2020/03/05**، تاريخ الاطلاع: (2022/03/05).

- دعوة مجلس الأمن مجدداً إلى رفع الحظر المتعلق بتزويد الجيش الليبي، بمقتنيات العتاد العسكري.
- دعوة أعضاء الجامعة على تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، باعتبارهما يمثلان الشرعية الدستورية في ليبيا، مع التأكيد على دور الجامعة واللجنة الرباعية التي أكدت على التزام المجموعة الدولية بسيادة واستقلال ليبيا وسلامة أراضيها، وعلى دعمها التام للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، بهدف الحل النهائي للأزمة. [1]
- الترحيب بنتائج الاجتماع الرابع للآلية الرباعية، الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة بتاريخ 2018/04/30.

المطلب الثاني: الموقف الرسمي للجامعة من الأزمة السورية (2011-2018).

عرفت الأزمة السورية في بداية أمرها العديد من العوائق القانونية والعقبات السياسية، لم تعرفها دول الحراك الأخرى، وهو ما جعل الجامعة تصدر مجموعة من البيانات لمعالجة ومجاراة المستجدات الأمنية الطارئة. وقد تجسد ذلك ضمن ما أصدرته مجالسها المختلفة من قرارات وبيانات، كما سيتضح ذكره فيما يلي:

بيان رقم **(148)**[2]، الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/08/27، بخصوص تطورات الوضع الأمني في سورية، والذي أكد على ضرورة وضع حد نهائي للنزيف الدموي في سورية، مع احترام حق الشعب السوري في الحرية والكرامة والأمن، كما أعلن المجلس على إعطاء الضوء الأخضر لأمين العام للجامعة للقيام بزيارة

[1] "البيان المشترك للاجتماع الرباعي المعني بليبيا"، على الموقع: **https://unsiml.unsission.org/05**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/17.

[2] عيسى أحمد الشلبي ونواف كايد جراد أبوتاية، "سياسة جامعة الدول العربية اتجاه الأزمة السورية وأبعاد التدخل العربي الإقليمي والدولي"، على الموقع: **https://www.asjp.cerist.dz**، تاريخ الاطلاع: 2022/03/11.

عاجلة إلى دمشق، يبلغ فيها الرئيس السوري بالمبادرة العربية الهادفة إلى احتواء الأزمة في مهدها، كما تقرر إبقاء مجالس الجامعة في حالة انعقاد للنظر في الأحداث الأمنية المستجدة.

البيان رقم **(152)**[1]، المتعلق بشأن تطورات الوضع في سورية، والذي جاء في نصه ما يلي:

- تقرير الوضع الراهن في سورية على أنه ما يزال تحت مستويات الخطر العليا.

- ضرورة إحداث تغيير سياسي فوري يؤدي إلى وقف أعمال العنف والقتل التي يتعرض لها الشعب السوري.

- الإلزام بفتح حوار وطني شامل، يضمن المشاركة الفعلية لكافة أطياف المجتمع السوري من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي السلمي، بما يخدم تطلعات الشعب السوري.

- العمل على إيجاد اتفاق ينهي جميع أعمال العنف في سورية.

- إيفاد وفد من الأمانة العامة للجامعة من المستوى الرفيع، توكل له مهمة بدء المشاورات مع النظام السوري لوضع مسار حل سياسي للأزمة.

القرار (7435)، الذي نص على دعوة إلى تشكيل لجنة عربية وزارية، برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء "وزير خارجية قطر"، وعضوية وزراء خارجية الجزائر والسودان وسلطنة عمان ومصر، والأمين العام للجامعة، توكل لها مهمة مزدوجة تتمثل في مباشرة الاتصال مع النظام السوري وأطراف المعارضة، لوضع خريطة طريق متوافق عليها تلبي طموحات الشعب السوري بجميع أطيافه.[2]

القرار **(7436)**، الذي ينص على:[3]

---

[1] دغبار، **جامعة الدول العربية ومسار التغيير**، مرجع سابق، ص ص.361-362.

[2] عمران عدنان شمران "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي 2011 ـ2018"، على الموقع: **https://www.pollitics.com**، تاريخ الاطلاع: 2022/03/22، ص.198.

[3] المرجع نفسه، ص. 199.

- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجالس الجامعة والفروع التابعة لها، بدءاً من تاريخ 2011/11/16، إلى حين وفاء النظام السوري بكافة تعهداته السابقة التي وافق عليها بموجب الخطط السياسية العربية لإنهاء الأزمة، والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه الأخير بتاريخ 2011/11/02.
- العمل على توفير الحماية للسوريين من خلال دعوة كافة المنظمات الدولية في مجال حقوق الانسان، بما فيها هيئات الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع أطياف المعارضة السورية، من أجل وضع خطط استعجالية توقف النزيف الدموي، ومن ثم يتم عرضها على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري للبث فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16.
- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم تلطيخ سمعته وتاريخه بدماء السوريين الشرفاء.
- توقيع وترسيم جملة من العقوبات الاقتصادية على النظام السوري.
- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية لاجتماع في مقر الجامعة خلال مدة ثلاثة أيام، لوضع رؤية موحدة حول مسار المرحلة الانتقالية في سورية، على أن ينظر المجلس فيما تمخض عن هذا الاجتماع من نتائج ويقرر بناءً عليه ما يراه مناسباً.
- الاعتراف السياسي بالمعارضة السورية كبديل للسلطة في مرحلة ما بعد نظام بشار الأسد.
- إبقاء المجلس في حالة انعقاد، لمتابعة تطورات الوضع الأمني.

القرار رقم **(7438)**، الذي نص على:[1]

- تأكيد تعليق عضوية سورية في مجالس الجامعة العربية.
- فرض رزمة من العقوبات الاقتصادية

[1] عيسى أحمد ونواف كايد، "سياسة الجامعة....."، مرجع سابق.

- مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على النظام السوري حتى يوقف آلة القتل والبطش بحق الشعب السوري.

القرار **(7439)**، المتخذ في جلسة الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 11/16/ 2011، بشأن الأوضاع في سورية، الذي نص على:[1]

- الموافقة على صيغة مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، الذي أنيطت به مهمة النظر في بنود الخطة العربية بشأن حل الأزمة السورية.
- توفير الحماية للمدنيين من آلة القتل والبطش الجيش السوري.
- الطلب من الأمين العام للجامعة أن يكلف رئيس البعثة على ربط الاتصال مع الحكومة السورية لتوقيع على البروتوكول، مع إلزامها بالموافقة على التنفيذ الكامل لبنود خطة العمل العربية وفق القرار رقم (7436).

القرار **(7442)**[2]، صدر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/11/27، ونص على ما يلي: "نظراً لتدهور الوضع الأمني في سورية من السيء إلى الأسوء، قرر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بموجبه منع كبار مسؤولي النظام السوري من السفر إلى الدول العربية مع توقيف وتجميد أرصدتهم المالية في البنوك والمصارف العربية، فضلاً على وقف كافة أشكال التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري، كما جدد القرار على فرض رزمة من العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة السورية".

القرار **(7444)**[3]، الذي نص على:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] "هيئة القانونين السوريين وتجمع الوطني الحر يصدران مذكرة خاصة بقرارات جامعة الدول العربية الخاصة بسوريا"، على الموقع: **https://syria.nass.org**، تاريخ الاطلاع 12/17/ 2023.

[3] "المبادرة العربية بشأن سوريا"، على الموقع: **https://www.aljazeera.net**، تاريخ الاطلاع 2022/12/12.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية في مهلة لا تتعد مهلة ستين يوما، مناصفة بين السلطة والمعارضة، على أن يتولى رئاستها شخصية سورية مستقلة متوافق عليها، تكون مهمتها تطبيق خطة الجامعة المطروحة سابقاً، مع العمل على إعداد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة ونزيهة، بموجب قانون ينص على تنظيم شروطها، وذلك بإشراف فريق من مراقبين من جنسيات عربية ودولية.
- تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات واسعة لمباشرة التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، حتى تتيسر مهمتها في مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية.
- الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية عند انتهاء من تشكيلها، على أن يكون هدفها الأساسي إقامة نظام ديمقراطي تعددي جامع لكافة أطياف المجتمع السوري على قدم المساواة.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية على تحقيق أهدافها وفق مبدأ أولويات، وفي مقدمتها إعادة الأمن والاستقرار في البلاد.

القرار **(7445)**، الذي نص على:[1]

- ضرورة وقف كافة أعمال القتل والتدمير للبنى التحتية من كافة أطراف النزاع، حماية للمدنيين وللتاريخ الحضاري لسورية.
- مطالبة الحكومة السورية بإطلاق سراح جميع المعتقلين، مع إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع القطاعات العسكرية الثقيلة.
- فتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية، مع السماح لوسائل العربية والدولي بنقل حقيقة الوضع الأمني في سورية.
- إعادة جميع القطاعات العسكرية التابعة للجيش السوري إلى وحداتها الأصلية.
- ضمان حرية التجمعات والتظاهرات السلمية بأشكالها المختلفة.

[1] شمران، مرجع سابق، ص ص.201- 202.

- دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة إلى الجلوس على مائدة المفاوضات تحت رعاية جامعة الدول العربية.

القرار **(7460)**[1]، الصادر عن مجلس الوزاري والمتعلق بتطورات الوضع في سورية، ونص على:

- مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال القتل والتهجير للسوريين، مع ضمان حرية التجمعات السلمية، بهدف تحقيق مطالب الشعب السوري في الإصلاح الديمقراطي الشامل.
- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الجامعة السابقة، وبالأخص القرار رقم (7444) و(7446)، المتعلق موضوعها بمطالبة الحكومة السورية بالالتزام بتعهداتها وفق الخطة العربية، مع التفاعل الإيجابي مع الجهود العربية الهادفة لإيجاد مخرج سلمي للأزمة السورية.

القرار **(554)**، الذي نص على:[2]

- التأكيد على تنفيذ خطة الحل العربية بشأن الأزمة في سورية، والتي صيغت على أساس القرارات السابقة الصادرة عن مجالس الجامعة بمضمونها الحقيقي ودون المساس بجوهرها، سواء بالتحريف أو النقصان.
- التعبير عن بالغ الأسى والأسف لما أحدثته عنجهية النظام السوري من مآسٍ وخراب على أرض سورية، بسبب المراهنة على الخيار العسكري.

القرار **(7507)**[3]، الصادر عن مجلس الجامعة الوزاري، الذي تضمن دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ ما يراه مناسب في سبيل حقن دماء السوريين، مع إلزام جميع أطراف النزاع بالوقف

[1] دغبار، **جامعة الدول العربية ومسار التغيير**، مرجع سابق، ص. 353- 354.

[2] المرجع نفسه.

[3] "هيئة القانونيين السوريين..."، مرجع سابق.

الفوري لجميع أعمال العنف، كما أكد القرار على مطالبة مجلس الأمن بمنح المراقبين الدوليين في سورية كافة التسهيلات للقيام بمهامهم على أكمل وجه، مع مطالبة جميع أطراف المعارضة السورية للتجاوب الإيجابي مع جهود الجامعة من أجل عقد اجتماع يضم جميع أطراف المعارضة السورية في مقر الأمانة العامة للجامعة، والطلب من الأمين العام التكثيف من اتصالاته ومشاوراته في هذا الشأن.

قرار **(7510)**[1]، والذي نص على مجموعة من القرارات المتعلقة بتطورات الوضع الأمني في سورية، وجاء فيه:

- الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال القتل والتهجير والتدمير التي ترتكبها قوات النظام والميلشيات التابعة له " الشبيحة"... وضرورة فتح تحقيق حول المسؤولين عن هذه الجرائم، مع إحالة ملفاتهم على العدالة الجنائية الدولية.
- مطالبة الحكومة السورية مجدداً بالالتزام بتعهداتها، بشأن الوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل ضد السوريين.
- توجيه نداء إلى الرئيس "بشار الأسد" للاستقالة من منصبه مع ضمان الخروج اللآمن له ولعائلته... لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة.
- إنشاء مناطق آمنة وعازلة في سورية توفر الحماية للمدنيين، تمكن فرق الإغاثة الإنسانية العربية والدولية من إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين.
- قطع العلاقات الدبلوماسية وجميع الاتصالات السياسية مع النظام السوري.
- الدعوة الفورية إلى تشكيل حكومة سورية انتقالية، بالتوافق مع كافة أطراف المعارضة، تتمتع بصلاحيات واسعة تناط بها مهمة تسيير المرحلة الانتقالية.

[1] القرار رقم 7510 لجامعة الدول العربية حول سورية-الذاكرة السوري، على الموقع: **https://syrianmemory.org** تاريخ الاطلاع:2022/02/12.

أحدث نص هذا القرار القطيعة السياسية والدبلوماسية بين الجامعة والنظام السوري، بعد دعوة الجامعة المعارضة السورية إلى ضرورة تشكيل حكومة انتقالية تكون الممثل الشرعي للشعب السوري، ومعه خرجت الأزمة من دائرة البيانات والقرارات والمبادرات العربية إلى دائرة المواجهة والتدويل في المحافل الإقليمية والدولية، وهو ما ساهم في اشتداد وطول أمد الأزمة ودخولها مرحلة الحرب الأهلية، وجارتها الجامعة بإصدار المزيد من القرارات على مستوى مجالسها المتعددة، الآتي ذكرها.

القمة العربية الرابعة والعشرون – بالدوحة: نص البيان الختامي على ما يلي:[1]

- التنديد بأشد العبارات بعمليات التصعيد العسكري التي تقوم بها القوات النظام السوري ضد المدنيين، فضلاً عن الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب السوري.
- الشجب بشدة على استخدام قوات النظام السوري للعتاد العسكري الثقيل والقصف الجوي في إحداث مجازر بشرية وخراب عمراني مهيل.
- الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لمقعد الجمهورية العربية السورية في مجالس الجامعة ولجانها المتخصصة، إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل سلطة شرعية تتولى مهام ومسؤوليات الحكم في سورية، باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري في ظروفه السياسية الراهنة.
- التأكيد على أهمية الجهود السياسية بهدف إيجاد حل سياسي للأزمة كأولوية قصوى، مع الإعلان على حق كل دولة وفق إرادتها الحرة في تقديم كافة وسائل الدعم، بما فيها الجوانب العسكرية، دعماً للجيش الحر والشعب السوري في حرب الصمود ضد غطرسة النظام وحلفائه.
- حث الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الممثل الشرعي للشعب السوري... مع الدعوة إلى تقديم كافة أشكال

[1] "إعلان الدوحة..."، مرجع سابق.

الدعم والمساندة لتمكين الشعب السوري من مواصلة كفاحه وبناء دولة الحق والعدل والقانون.

القمة العربية الخامسة والعشرون -بالكويت 2014:

جاء في نص البيان الختامي ما يلي:[1]

- التأكيد على التضامن الكامل مع الشعب السوري وتحمل جميع الالتزمات في تحقيق مطالبه المشروعة في الحرية والديمقراطية والمساواة.
- مطالبة النظام السوري بالوقف الفوري لجميع أعمال القتل وحملات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد مكونات الشعب السوري.
- الدعوة إلى حل سياسي للأزمة السورية وفقاً لبيان جنيف، يتيح للشعب السوري تحقيق الانتقال السلمي والسلس للسلطة، ويفضي إلى مصالحة وطنية تُرسى معها معالم سورية الموحدة.
- دعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة بفاعلية وإيجابية، في سبيل إيجاد خطة طريق تضع حلاً نهائياً للأزمة.

القمة العربية السادسة والعشرون - بشرم الشيخ 2015:

جاء في معرض البيان الختامي ما نصه[2]:

- التأكيد على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته الكاملة إزاء الأوضاع الأمنية الخطيرة التي تفرزها الحرب الأهلية في سورية، مع التأكيد على ما نص عليه قرار مجلس الأمن تحت رقم (2209).[3]

---

[1] "جريد الغد تنشر نص البيان الختامي للقمة العربية في الكويت"، على الموقع: **https://legocy/alghad.com**، تاريخ الاطلاع: 2022/04/01.

[2] "القمة العربية تختم اليوم ومسودة بيانها..."، مرجع سابق.

[3] "البيان الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا عام 2012"، على الموقع: **hptts://syrianee.org**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/17.

- مطالبة الأمين العام لجامعة الدول العربية "نبيل العربي" بتكثيف اتصالاته مع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، من أجل الخروج بخطة عمل مشتركة تضمن الحل السياسي السلمي للأزمة، وفقاً لما تمخض عنه بيان "جنيف 1."

قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري2015:

جاء في نص البيان الختامي ما يلي:[1]

- الإعراب عن القلق البالغ إزاء التطورات المأساوية التي يشهدها الوضع الأمني في سورية، فضلاً على ما خلفته آلة القتل النظام السوري من كوارث ومعاناة إنسانية جد قاسية على السكان المدنيين، وفي انتهاك صارخ لأبسط المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- التأكيد على ما أقره مجلس الأمن بخصوص القرار رقم (2235)، كما دعا أعضاء الجامعة مجلس الأمن، إلى تفعيل التزامه بتنفيذ القرارات الصادرة عنه، ومن أهمها القرار رقم (2139).
- مطالبة اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام للجامعة العربية مواصلة جهوده الحثيثة مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية التي لها ثقل سياسي كبير على الملف السوري.
- رفع توصيات بشأن تطورات الوضع في سورية إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

قرار الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين:

أصدر مجلس الجامعة في اختتام اجتماع مجلس المندوبين الدائمين بتاريخ 2016/12/15، بياناً بشأن المستجدات الأمنية في سورية، جاء نصه كالآتي:[2]

---

[1] "اختتام أعمال الدورة لـ 144..."، مرجع سابق,

[2] "مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين يدين جرائم حلب ويدعو لفتح ممرات إنسانية آمنة"، على الموقع: **https://www.mofa.gov.qa**، تاريخ الاطلاع: 2022/02/19.

- الإعراب عن الإدانة والاستنكار الشديد لعمليات الإبادة الجماعية والتهجير القسري التي تمارسها قوات النظام السوري والمليشيات المتحالفة معه في مدينة حلب، وما خلفته من كوارث إنسانية وتدمير ممنهج لمعالمها الحضارية والتاريخية.
- تصنيف جرائم النظام السوري في حلب وغيرها من المدن السورية الأخرى ضمن صنف جرائم حرب المنافية لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومعاهدات جنيف الأربع.
- دعوة المجتمع الدولي إلى رفع مذكرة توقيف بشأن المسؤولين عن جرائم الحرب وانتهاكات الإنسانية في سورية، مع إحالة ملفاتهم على هيئة العدالة الدولية.
- التأكيد مجدداً على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤوليته الكاملة في حفظ الأمن في سورية، وذلك بتفعيل قراراته السابقة رقم (2254 لعام 2015)، ورقم (2268 لعام 2016)، الذي نص محتواهما على الوقف الفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية، مع القيام بكافة الإجراءات المستعجلة والردعية المناقضة لذلك.
- دعوة أعضاء الجامعة على بذل المزيد من الجهود، فرادى أو جماعة، مع الدول المعنية بالملف السوري، وحثها على ممارسة الضغوط على النظام السوري لوقف عملياته العسكرية على مدينة حلب.
- دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار قاطع يلزم النظام السوري بوقف عدوانه على الشعب السوري بشكل نهائي، مع الإقرار باستئناف العملية السياسية من أجل وضع حد نهائي للأزمة.
- دعوة المجتمع الدولي للضغط على النظام السوري للتعاون مع المنظمات الإنسانية العاملة في سورية، وذلك بفتح ممرات وطرق آمنة لإغاثة آلاف المدنيين المحاصرين داخل مدينة حلب. كما ثم مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الكاملة، بشأن إيصال المساعدات، وألا تخضع هذه المساعدات للمساومات السياسية وشروط المسبقة تخرجها عن مضمونها الإنساني.

- تأكيد مجلس الجامعة على التزامه الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها.
- الإعراب المجدد على الموقف الثابت بأن المخرج الوحيد من نفق الحرب الأهلية في سورية يتمثل في فتح الحوار السياسي الشامل يجمع كافة أطراف النزاع السوري، بما يلبي تطلعات الشعب السوري، ووفقاً لما ورد في البيان الختامي لمؤتمر جنيف 1 بتاريخ 30 جوان 2012، بالإضافة على ما نصت عليه مختلف القرارات العربية والدولية المتعلقة بهذا الشأن، وبالأخص قرار مجلس الأمن (2254 لعام2015).
- رفع توصيات وتقارير هذا الاجتماع إلى مجلس الجامعة.
- إبقاء المجالس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

القمة العربية السابعة والعشرون - بنواكشوط 2016:

جاء في نص البيان الختامي ما يلي:[1]

"تعبير مجلس الجامعة عن آماله في أن يتوصل أطراف النزاع في سورية إلى حل سياسي يقوم على مقومات تحفظ وحدة سورية، وحرمة سيادتها وكرامة شعبها وفق لمخرجات بيان جنيف 2016، ومختلف بيانات المجموعة الدولية الداعمة لسورية وقرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص".

قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري 2016:

جاء في نص البيان الختامي:[2]

- إلزام أعضاء الجامعة بالتواصل مع المبعوث الدولي إلى سورية، ومحاولة إعادة إدراج الجامعة من جديد في الملف السوري بعد القطيعة السياسية مع النظام السوري.
- التشديد على ضرورة استبعاد الخيار العسكري كحل للأزمة.

[1] "نص البيان الختامي للقمة العربية بنواكشط"، مرجع سابق.

[2] "وزراء خارجية العرب يقررون..."، مرجع سابق.

- التأكيد على أن وقف الحرب الأهلية في سورية لن يكون لها مخرج سوى بالحلول السياسية والمفاوضات الدبلوماسية المبنية على التوافق والتشاور، وتحفظ معها وحدة سورية، بما يلبي طموحات الشعب السوري في الحرية والكرامة.

القمة العربية الثامنة والعشرون - بالأردن 2017:

جاء نص البيان الختامي:[1]

- التشديد على الحلول السياسية، بهدف إيجاد مخرج سلمي ينهي الأزمة، بما يحقق أمال وتطلعات الشعب السوري، وينهي معها وجود جميع التنظيمات المسلحة المشبوهة والمرتبطة بأجندات ومشاريع خارجية، واستناداً لمخرجات مؤتمر جنيف1 وقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، وبالأخص القرار (2254). كما أكد البيان على دعم الجهود لتحقيق السلام وإنهاء الحرب عبر مسار جنيف التفاوضي، الذي يشكل الصيغة القانونية والأرضية السياسية المشتركة لحل الأزمة في إطارها السلمي. كما ثمن البيان محادثات أستانة، التي ساهمت في الوصول إلى تحقيق هدنة شاملة على جميع جبهات القتال في سورية.

القمة العربية التاسعة والعشرون -بالظهران 2018:

جاء نص في البيان الختامي:[2]

- التشديد على ضرورة إيجاد مخرج سياسي ينهي الحرب الأهلية في سورية، وبما يحقق تطلعات الشعب السوري الذي يعاني من ويلات الحرب منذ ثماني سنوات.

- التأكيد التام على المحافظة على وحدة سورية، وسيادتها واستقلالها الكامل.

[1] "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ 28"، مرجع سابق.

[2] "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ 29..."، مرجع سابق.

- ضرورة تطهير سورية من جميع المليشيات والتنظيمات العقائدية المشبوهة، والمرتبطة بأجندات ومخططات خارجية، واستناداً إلى ما أقرته مخرجات جنيف1 وبيانات الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، وبالأخص القرار رقم (2254 لعام 2015).

- التأكيد أن الحل الوحيد للحرب الدائرة في سورية لن يكون إلا بتحقيق تسوية سياسية تحقق واقعاً سياسياً جديداً يتوافق عليه من طرف جميع مكونات الشعب السوري، وطبقاً لمسار جنيف المرجع الوحيد لحل الأزمة في سورية.

- التزام مجلس الجامعة مع المجتمع الدولي، بالوقوف مع الشعب السوري في معاناته من ويلات الحرب، حتى يعود الأمن والاستقرار إلى سورية.

المطلب الثالث: الموقف الرسمي للجامعة من الأزمة اليمنية (2011-2018).

جاء موقف جامعة الدول العربية بشأن أحداث الحراك وانتفاضة "ثورة الشباب اليمني"، في مجموعة من البيانات استهلت مع مارس 2011، من خلال إصدار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين البيان رقم (140)، الذي عبّر في مضمونه عن بالغ قلق مجلس الجامعة اتجاه الأحداث وتطورات الوضع السياسي في اليمن، وما أفرزه ذلك من أحداث مؤسفة بالغة الخطورة تهدد أمن اليمن ومستقبله السياسي، وتماسك بنيانه المجتمعي. كما أدان البيان بشدة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، مع التأكيد على التزام الجامعة بالوفاء بتعهداتها بالحفاظ على وحدة اليمن، مع احترام إرادة الشعب اليمني في تطلعاته وطموحاته في تحقيق الحرية والكرامة والعمل الديمقراطي السلمي.[1] بعد إصدار الجامعة فحوى هذا البيان، أعلنت تأييدها ومباركتها لبنود التي تمخضت عن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية بتاريخ أبريل 2011، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن تحت رقم (2014) المتعلق بتطور الوضع السياسي والأمني في اليمن.

[1] عماد عمر محمد عبد الكريم، "دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011، 2017)"، على الموقع: **https://meu.edu.jo**، تاريخ الاطلاع: 12/11/ 2020، ص. 97.

القمة العربية الرابعة والعشرون – بالدوحة 2013:

جاء نص البيان الختامي على ما يلي[1]:

- الالتزام مجلس الجامعة على المحافظة على وحدة اليمن وسيادته واستقلاله الوطني من أي تدخل خارجي.
- الرفض القاطع على التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، تحت أي ذريعة سياسية أو أمنية كانت.
- يعبر مجلس الجامعة عن مساندته للشعب اليمني في تطلعاته في تحقيق التغيير السياسي المنشود.
- التأكيد على تماسك النسيج الاجتماعي اليمني ودرء كل محاولات الّلعب على تناقضاته واختلافاته العقدية والمذهبية.
- التأكيد على حق الشعب اليمني في تحقيق العدالة الاجتماعية، وإنجاز التنمية الشاملة التي تنعكس على ازدهاره ورفاهيته.
- الترحيب ببدء مسار الحوار الوطني الشامل بتاريخ 18 مارس 2013، مع دعوة كافة الأطراف اليمنية على اختلاف مشاربها الفكرية وتوجهاتها السياسية للمشاركة الفعلية وإنجاح أعمال الحوار الوطني، باعتباره بوابة الخروج من النفق المظلم ولتجاوز التحديات والصعاب السياسية والأمنية.
- تأكيد مجلس الجامعة على احترام مخرجات ونصوص المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، مع دعوة كافة أعضاء الجامعة إلى تقديم الدعم المادي الكامل، بهدف دفع عملية وبرامج التنمية نحو الأفضل في اليمن.

القمة العربية الخامسة والعشرون – بالكويت 2014:

[1] "إعلان الدوحة..."، مرجع سابق.

جاء في البيان الختامي[1] ما ينص على: ترحيب مجلس الجامعة بنتائج ومخرجات، التي انبثقت عن مؤتمر الحراك الوطني الشامل في اليمن، كما أكد البيان على محتوى نص قرار مجلس الأمن تحت رقم (2140)، مع إلزام كافة أطراف السياسية اليمنية على تنفيذ جميع البنود المنصوص عليها. كما جدد البيان الدعم الكامل لوحدة اليمن وسيادته واستقلاله، وأضاف في هذا المعنى بالقول: "إنّ سيادة اليمن خط أحمر، لا يمكن تعديها من أي طرف خارجي". كما عرج البيان إلى دعم القيادة السياسية اليمنية في جهودها لتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع اليمن.

قرار مجلس الجامعة على المستوي الوزاري2015:

جاء في نص البيان الختامي المتعلق بالشأن اليمني، على تأكيد مجلس الجامعة على تقديم الدعم الكامل والمساندة التامة للشرعية الدستورية في اليمن، الممثلة في الرئيس "عبد ربه هادي منصور"، مع التأكيد والدعم الكامل للعمليات العسكرية التي تشنها قوات التحالف العربي تحت اسم "عاصفة الحزم"، الهادفة في مضمونها إلى إعادة الشرعية الدستورية إلى اليمن. وفي هذا الصدد، جاء على لسان الأمين العام للجامعة "نبيل العربي" خلال افتتاح اجتماع وزراء الخارجية العرب: "....إنّ الرئيس" هادي منصور عبد ربه" يمثل الشرعية في اليمن، والعملية العسكرية التي يشنها التحالف العربي جاءت بعد فشل جميع الجهود السياسية والدبلوماسية لثني حركة الحوثي عن الانقلاب وإعادة الشرعية إلى نصابها...". كما شدد على أن الجامعة تؤيد هذا الإجراء العسكري الذي يحوز على السند القانوني الشرعي استناداً إلى نص ميثاق الجامعة ونص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك" في هذا الشأن، كما أعرب مجلس الجامعة على آماله المعلقة في أن يتم استئناف مسار الحوار السياسي طبقاً لما ورد في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن. كما طالب مجلس الجامعة تنظيم حركة الحوثي وقوات حليفهم الرئيس

[1] "جريدة الغد تنشر نص..."، مرجع سابق.

المخلوع "علي عبد الله صالح" بالانسحاب غير المشروط من جميع المدن والمناطق التي استولوا عليها بالغدر والخيانة، مع تسليم جميع الأسلحة التي نهبت من مخازن السلاح إلى الأجهزة الأمنية الشرعية، مع إدانة وشجب كافة أعمال العنف والنهب والترويع التي يمارسونها ضد السكان المدنيين.[1]

اجتماع القمة العربية السادسة والعشرون - بشرم الشيخ 2015:

اختتمت القمة العربية بشرم الشيخ - مصر 2015 بإصدار البيان الختامي، الذي نص على:[2]

- دعوة مسلحي حركة الحوثي للانسحاب غير المشروط من كافة المدن، وبالأخص العاصمة صنعاء، مع إخلاء جميع المؤسسات الحكومية من عناصرها وتسليم أسلحتها إلى السلطات الشرعية.

- التأكيد على ضرورة الاستجابة العاجلة لدعوة الرئيس "عبد ربه هادي منصور" بشأن عقد مؤتمر استثنائي في المملكة العربية السعودية، بهدف معالجة الوضع الأمني في اليمن.

قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين:

أصدرت الجامعة بياناً على مستوى المندوبين الدائمين، وبحضور الأمين العام للجامعة "نبيل العربي" ونائب الرئيس اليمني "خالد بحاح"، بخصوص تطورات الوضع الأمني في اليمن بتاريخ 18 جوان 2015، وتمخض عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات:[3]

---

[1] "الجامعة تدعم عاصفة الحزم في اليمن"، على الموقع: **https://arabic.rt.com/news/778249** ، تاريخ الاطلاع: 2022/03/20.

[2] "القمة العربية تختتم اليوم ومسودة بيانها..."، مرجع سابق.

[3] "جامعة الدول العربية تصدر بيانا بشأن الأزمة اليمنية"، على الموقع:

https://www.Masrawy.com/news.publicaffaroise/detail/2015/06/18، تاريخ الاطلاع: 2022/03/05.

- التأكيد المجدد على دعم ومساندة الشرعية الدستورية، التي يمثلها الرئيس المنتخب "عبد ربه هادي منصور".
- التأكيد التام على التزام أعضاء الجامعة بتنفيذ القرارات المنبثقة عن قمة شرم الشيخ الأخيرة، وفي مقدمتها التأييد المطلق للعمليات العسكرية التي تشنها قوات التحالف العربي في سبيل إعادة الشرعية الدستورية إلى اليمن.
- الترحيب بنتائج التي خرج بها مؤتمر "الرياض" من أجل إخراج اليمن من أزمته وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعه.
- تثمين الدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة على يد مبعوثها الخاص إلى اليمن "ولد الشيخ أحمد" في سبيل تهيئة الظروف لإنجاح الاجتماعات التشاورية المقامة في جنيف... وذلك وفق ما أسفرت عنه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، وأخرها القرار رقم (2216).
- التأكيد على الإسراع في وضع استراتيجية عاجلة، لمواجهة تداعيات الوضع الإنساني والمأساوي في اليمن.

اجتماع القمة العربية السابعة والعشرون - بنواكشوط 2016:

جاء نص البيان الختامي[1] على:

- التأكيد المجدد على الدعم المطلق للسلطة الدستورية الشرعية بقيادة الرئيس " عبد ربه منصور هادي".
- تكثيف الاتصالات لإخراج مشاورات الكويت، بنتائج فعالة تعمل على إنجاح المسار السياسي لحل الأزمة في اليمن، استناداً لقرارات مجلس الأمن (2216) والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.
- التأكيد على وحدة اليمن بمؤسساته الرسمية وسلطته الشرعية.

[1]"نص البيان الختامي للقمة العربية بنواكشط"، مرجع سابق.

اجتماع القمة العربية الثامنة والعشرون - بالأردن 2017:

جاء في نص البيان الختامي:[1]

- التأكيد على تقديم المساندة والدعم الكامل للعمليات العسكرية، التي تشنها قوات التحالف العربي في سبيل إعادة الشرعية إلى اليمن، مع إيجاد حل نهائي للأزمة وفق المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن (2216).
- التأكيد على استقلال اليمن وسيادته ووحدته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، بما يعمل على حفظ أمنه وأمن دول الجوار الجغرافي له.
- تثمين المبادرات التي أعلن عنها في مؤتمر الرياض الأخير بشأن إعادة إعمار وتنمية دولة اليمن الشقيق.

القمة العربية التاسعة والعشرون - بالظهران 2018:

جاء نص البيان الختامي على ما يلي:[2]

- الإدانة الشديدة لما يتعرض له الأمن القومي للمملكة العربية السعودية، من تهديدات عسكرية خطيرة بعد استهدافها في عمقها الجغرافي بـ (119) صاروخاً باليستياً أعلنت مليشيات الحوثي المسؤولية عنه.
- التأكيد على دعم ومساندة المملكة العربية السعودية في جميع الإجراءات السياسية والعسكرية التي تتخذها في سبيل الدفاع عن أمنها القومي.
- مطالبة المجتمع الدولي بفرض المزيد من العقوبات على إيران وحلفائها في المنطقة، مع إصدار قانون يجرم تزويد مليشيات حركة الحوثي بالعتاد العسكري، وعلى رأسها الأسلحة ذات البعد الإستراتيجي، كالصواريخ الباليستية، مع تفعيل قرار مجلس الأمن رقم (2216) بشأن حضر بيع السلاح الموجه حركة الحوثي.

[1] "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ 28"، مرجع سابق.

[2] "نص البيان الختامي للقمة العربية بدورتها الـ 29"، مرجع سابق.

- مساندة جهود التحالف العربي في عملياته العسكرية الهادفة إلى إعادة الشرعية الدستورية إلى اليمن، على أساس ما أعلن عنه في المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن (2216).
- التأكيد على وحدة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه من أي تهديد عسكري تقوم به أطراف مشبوهة وبتواطؤ خارجي.
- الإشادة بحرص التحالف العربي على الالتزام بنصوص القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في عملياته العسكرية التي يشنها ضد مليشيات حركة الحوثي، في مقابل الانتهاكات الإنسانية والممارسات اللاأخلاقية التي تقوم بها ميلشيات الحركة ضد الشعب اليمني.
- الرفض القاطع للتدخلات الإيرانية المشبوهة في الشؤون الداخلية لدول العالم العربي، وبالأخص دولة اليمن.
- الإدانة وفضح المحاولات الرّامية إلى تمزيق النسيج المجتمعي اليمني، من خلال اللَعب على وتر التناقضات والاختلافات الطائفية والمذهبية داخل المجتمع اليمني، والتي تقف وراءها إيران بمشروعها الثوري القائم على مبدأ "ولاية الفقيه في العالم الإسلامي".

ختاما مع هذا المبحث، فقد تم ذكر الأهم القرارات والبيانات التي أصدرتها الجامعة بشأن الأزمات الأمنية الثلاث محل الدراسة، بهدف إعطاء نضرة موجزة وواضحة بشأن مضمون الموقف الرسمي للجامعة، وهذا تزامنا مع التطورات التي عرفتها الأزمات خلال الفترة الممتدة من (2011 – 2018). وبعد هذ العرض، سنقوم بجولة من التحليل والتقويم لموقف الجامعة تجاه الأزمات الثلاث محل الدراسة، انطلاقا من القرارات والبيانات التي أصدرتها الجامعة السالف ذكرها، وهذا ما سنبحثه مع ثنايا المبحث الثالث.

المبحث الثالث: تحليل وتقويم الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية في ضوء الأزمات الأمنية (2011-2018).

قبل البدء في عملية التقويم والتحليل، نود الإشارة هنا إلا أن عملية التقويم ممارسة نقدية عويصة ومعقدة بعض الشيء، نروم من وراءها الاعتراض الضمني على مبنى النص بالمناهج والأدوات المنطقية والموضوعية؛ فالتقويم ممارسة منهجية" تطالب النص بالتدليل على وسائله ومضامينه" بمعنى إعادة قراءة النص وفق الأدلة والأليات التي حكمت إنتاج النص، وفحص ونقد الوسائل والأدوات المنطقية والمنهجية التي استعملت في إنتاج النص.[1] لكن الشائع والمتداول في الدراسات السياسية أن التقويم يرنو إلى قراءة النصوص والوقائع والأحداث بأساليب غير معقدة ولا عسيرة كما هو الحال في مجال الأبحاث الفلسفية والتراثية، وهو ما سنحاول القيام به في عملية التقويم المتعلقة بموضوعنا، وذلك بالقراءة والتحليل لما سبق طرحه فيما مضى من بيانات و قرارات صادرة عن الجامعة بشأن الأزمات الأمنية الثلاث في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018.

المطلب الأول: تحليل موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية (2011-2018).

نستهل المبحث بتحليل موقف الجامعة من الأزمة الليبية في بدايتها، فقد كان لإصدار الجامعة للقرارين (7298)، و(7360) الأثر الإيجابي لدى قوى الحراك الشعبي الليبي، التي رأت فيه وقوف الجامعة إلى جانبها في سبيل تحقيق مشروعها الثوري الإصلاحي في البلد، فضلاً على التحول الذي طرأ على موقفها في التفاعل الإيجابي مع متغيرات البيئة المحلية العربية، التي أصبحت ترنو إلى التغيير الديمقراطي والإصلاح الشامل.[2] كما أحدث الحراك

[1] طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث** (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، ط.2 ،1993)، ص.23.

[2] دغبار، **جامعة الدول العربية ومسار التغيير**، مرجع سابق، ص. 349.

في ليبيا منعرجاً سياسياً كبيراً، وخروجاً عن مبادئها الموثقة قانوناً في ميثاقها، التي تنص على حرمة التدخل في الشؤون الداخلية لأعضائها.

ويمكن قراءة أسباب وخلفيات هذا التحول في موقف الجامعة بشأن أحداث الحراك السياسي العربي إلى عدة اعتبارات:[1]

- حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي يجارى واقع الحراك، في تصحيح وتدارك لموقفها السّلبي وقراءاتها الخاطئة لمآلات الحراك السياسي في كل من مصر، تونس.
- الاعتبارات القانونية والإنسانية التي أرغمت الجامعة على تكييّف موقفها بشأن الحراك الليبي، بعد المجازر التي ارتكبتها كتائب القذافي تجاه التظاهرات والاحتجاجات الشعبية، بالإضافة إلى ميلان كفة ميزان القوى لصالح كتائب القذافي واقترابها من إجهاض مسار الثورة المسلحة.
- إدراك الجامعة لحقيقة المعطى الإقليمي والدولي المبني على الإجماع والتوافق على التدخل العسكري وإنهاء حقبة حكم نظام القذافي.

يضاف على هذه الاعتبارات الموضوعية اعتبارات ذاتية شخصية ومصلحية في إزاحة نظام القذافي من واجهة السلطة في ليبيا، وعلى رأسها علاقات نظام القذافي السيئة والمتقاطعة مع الكثير من الدول، وعلى الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي، التكتل المتنفذ في مجلس الجامعة؛ الذي كان نظام القذافي يمثل إزعاجاً له، وآخر ركن من أركان الحرس القديم، الممثل في التيار القومي العروبي المعروف بمعاداته للأنظمة الرجعية الملكية إبان حقبتي الخمسينات والستينات.

ترجم هذا الموقف عملياً بتبني مجلس الأمن للقرار (1973) المتضمن اتخاذ كافة الإجراءات العسكرية ضد نظام القذافي، ومع هذا القرار خرجت إدارة الأزمة تماما من طاولة

[1] "هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا"، على الموقع: **https://gote.ahram-org/daily/news/2601860&spx**، تاريخ الاطلاع: 2022/03/10.

الجامعة، التي لم يسبق لها في تاريخها السياسي وأن تدخلت في شأن داخلي عربي إلا لتقصي الحقائق بُناءً على دعوة الطرف الموجود في السلطة، أو لترتيب لتسوية في حرب أهلية، أو نزاع داخلي بموافقة السلطة الرسمية. وبالعموم فإن الموقف مما جرى في ليبيا يمثل الاستثناء والخروج الطوعي عن نص الميثاق.[1]

كان هذا مضمون موقف الجامعة في فترة الحراك السياسي ضد نظام القذافي، وتفويض المسألة لمجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة، التي من أبرزها إعطاء الضوء الأخضر لحلف الشمال الأطلسي لضرب كتائب نظام القذافي، مما أدى في الأخير إلى إسقاطه وزوال نظام الجماهيرية الليبية، والدخول في مرحلة انتقالية تؤسس لكيان مستقبل ليبيا الجديد. أما فيما يخص موقف الجامعة مع فترة ما بعد نظام القذافي، فقد كان موقفها باهتاً ومحتشماً قياساً بما عرفه المشهد السياسي الليبي في فترة الحكومات الانتقالية، من تدهور وانفلات أمني، واقتتال داخلي بين الفرقاء الليبيين، فضلاً عن الاختراق الخارجي للأزمة، مم ساهم في تدويل الأزمة ودخولها في أجندة المؤتمرات واللقاءات الدولية (باريس، باليرمو، الصخيرات، القاهرة، موسكو).

من منظور الاقتراب النسقي، يمكن اعتبار الأزمة الليبية بنية فرعية داخل النظام العربي، حيث تنتج إفرازات أمنية تشكل مدخلات تتوجه نحو بنية الجامعة، هذه المدخلات تشمل ضغوطاً داخلية من الرأي العام العربي وظغوطاً خارجية من القوى الإقليمية والدولية. أما عملية التفاعل مع هذه الظغوط فتفسر بمخرجات اجتماعات مجالس الجامعة والقرارات الصادرة عنها، وأبرزها القرارين 7298 و7360، الذين استجابا لمحددات البيئة الداخلية والخارجي من خلال تفويض مجلس الأمن للتدخل في الأزمة. غير أن غياب وضعف الأداء الوظيفي، مما تسبب في انتقال الأزمة من الإطار العربي إلى الإطار الإقليمي والدولي.[2]

[1] أحمد، **حال الأمة العربية 2011-2012**، مرجع سابق، ص.98.

[2] David Easton, **A systemes Analysis of Political liFe (**New York: Wiley,1965**),**pp.102-117.

خرجت معه الأزمة الليبية من إطار الجامعة، التي أصبح دورها شكلياً وبروتوكولياً أكثر مما هو ملزم وفعال. فعند القراءة والتحليل لمضمون مختلف البيانات الختامية للقمم العربية (قمة الدوحة 2013 – قمة الكويت 2014 – قمة شرم الشيخ 2015 – قمة الأردن 2017 – قمة الظهران 2018)، نجد أن المحتوى يتكرر في كل بيان ختامي، من المحافظة على سيادة واستقلال ليبيا، وتقديم الدعم للحكومة الشرعية القائمة، إلى رفض التدخل الخارجي، وصولاً إلى تأييد ومباركة المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى حل الأزمة. فمعظمها قرارات ذات طابع تقريري للوضع الراهن أكثر من كونها ملزمة وفعالة. أما من حيث مضمون رفض التدخل الخارجي، فالجامعة في حد ذاتها هي من أجازت أمر التدخل الخارجي، وذلك من خلال تفويض مجلس الأمن للنظر في حيثيات الأزمة، فتح المجال لتدويل الأزمة. أما في جزئية تأييد المبادرات لحل الازمة، فهي تنم عن فشل واستسلام الجامعة للواقع الراهن. إذ كان من المفترض أن تكون الطرف الأساسي في حل الأزمة، بصفتها منظمة إقليمية عربية الهادفة إلى صون الامن القومي العربي.

ترك ذلك مصير الأزمة تتولاه الأطراف الإقليمية والدولية، التي عملت على زيادة شدة وتوتر الأزمة أكثر من العمل على إيجاد الحلول النهائية لها. لكن مع منتصف العام 2018 بدت الجامعة تدرك حجم المسؤولية تجاه الأزمة الليبية، من خلال التفاعل والتجاوب مع تطورات الوضع في المشهد الليبي، وذلك بحزمة من القرارات التي أصدرتها الجامعة على مستوى المجلس الوزاري في دورته العادية 150.[1] و في قراءة لمضمون هذا القرار المتعلق بالشأن الليبي، نجد ما يؤكد هذا التحول الإيجابي، إذ جاء في فحواه ما يدعو إلى حل سياسي شامل للأزمة وفق مصالحة وطنية وفي إطار ومرجع اتفاق "الصخيرات"، مع تجديد الدعوة إلى تقديم الدعم السياسي والمادي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة " فايز السراج"، مع التأكيد على أن حل الأزمة لن يكون إلا في إطار المؤسسات الإقليمية والدولية، من خلال الحوار

[1] " تفاصيل نص قرار الجامعة العربية "، مرجع سابق.

الرّباعي الذي استضافته الجامعة بمشاركة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بهدف إيجاد تسوية سياسية للأزمة بعيداً عن الاعتبارات المصلحية والنفعية للقوى الإقليمية والدولية، التي عملت على تفاقم الوضع وتعقيد المشهد السياسي الليبي ككل.

المطلب الثاني: تحليل موقف جامعة الدول العربية من الأزمة السورية (2011-2018).

يتضح مع قراءة موقف الجامعة، بشأن تطورات الوضع في سورية أن الموقف كان متبايناً ومزدوجاً على مرحلتين من الزمن:

المرحلة الأولى، بدأت من نقطة انفجار الأزمة مارس 2011 إلى غاية القمة العربية بالدوحة 2013، حيث ما ميز هذه المرحلة هو الحركة الدؤوبة والنشطة والفعالة التي قامت بها جامعة الدول العربية، انطلاقاً من مجموع الإجراءات التي اتخذتها الجامعة، وذلك بإصدار جملة من البيانات والقرارات المتعلقة بالوضع الأمني في سورية، التي تعدت محتوى القرارات الشكلية البروتوكولية إلى القيام بالدور الميداني، من خلال بعثة المراقبين التي أرسلتها الجامعة لتقصي حقائق الوضع في المدن السورية (حمص – حلب – درعا)، وصولاً إلى الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة " نبيل العربي " إلى دمشق ولقائه بالرئيس "بشار الأسد"، وإجراء المباحثات بشأن تطورات الوضع الأمني المأساوي، مع إلحاح على ضرورة وقف النزيف الدموي الذي تشهده سورية. أما من حيث ما عرفته هذه المرحلة من قرارات فعالة وإيجابية، والتي كانت في العموم تجاري مستجدات الواقع الأمني في تلك الفترة هي:[1]

- دعوة النظام السوري إلى وضع حد للعنف وإراقة الدماء.
- تبني مطالب الشعب السوري في الحرية والكرامة.
- الدعوة إلى انتقال السلمي للسلطة بعد تنحي الرئيس بشار الأسد.

[1] عيسى أحمد ونواف كايد، "سياسة جامعة....."، مرجع سابق.

- تعليق عضوية سورية في مجلس الجامعة.
- فرض عقوبات اقتصادية وتجميد أصول أموال، على كبار المسؤولين في النظام السوري.

ختاماً بالقرار (7510)[1]، الذي أرسى القطيعة النهائية بين الجامعة والنظام السوري، من خلال الدعوة إلى إنشاء تنظيم موازٍ للنظام السوري يحمل صفة الممثل الشرعي للشعب السوري المضطهد، وهو ما ترجم عمليا باجتماع القمة العربية الرابعة والعشرون بالدوحة 2013، حيث تم الاعتراف بالائتلاف الوطني للقوى الثورة والمعارضة السورية كممثل شرعي للشعب السوري، وتمكينه من شغور مقعد جمهورية سورية العربية في مجلس الجامعة. فضلاً عن الدعوة إلى مساندة الثورة السورية بكل الوسائل والإمكانات اللازمة، بما فيها الوسائل العسكرية. ومع اجتماع قمة الدوحة 2013 بلغ عنفوان وقوة اندفاع الجامعة في معالجتها للأزمة السورية مرحلة الذروة القصوى، جعل من الجامعة التنظيم الذي تبنى موضوع الأزمة قولا وفعلا.

المرحلة الثانية، بدأت مع اجتماع قمة الكويت 2014، التي عرفت انحسارً وتوارياً نشاط الجامعة بشأن الأزمة السورية، وبدا الموقف بالعموم تبدو عليه أمارات الضعف والاستسلام للوضع الراهن، وذلك من خلال قراءة مجمل البيانات الختامية لدورات القمة العربية، بدءاً من قمة الكويت إلى قمة الظهران 2018، التي جاء المضمون بالعموم كالآتي:[2]

- إيجاد حل سلمي للازمة.
- الإدانة الشكلية للانتهاكات الإنسانية للنظام السوري.
- التأييد للمبادرات الدولية لحل الأزمة (بيانات جنيف 1-2، اجتماعات القاهرة، موسكو، قرارات مجلس الأمن).

جاء مضمون قرارات هذه المرحلة، وبالأخص القرار الأخير المنبثق عن البيان الختامي للقمة العربية بالظهران، بالإعلان الصريح والنهائي بأن الجامعة قد أرست حبلها بشأن الأزمة

[1] "القرار رقم 7510....."، مرجع سابق.
[2] "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ 28 "، مرجع سابق.

السورية، وتبلور موقفها النهائي من محاولة تغيير المعادلة الإقليمية بإزاحة النظام السوري إلى الإقرار بالوضع الراهن وبقاء الأسد في السلطة.[1]

كان هذا مجمل موقف الجامعة بشأن تطورات الوضع في سورية، التي تميزت بالتباين والازدواجية بين مرحلتين، وهذا راجع إلى الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية، التي حكمت المرحلتين. ففي **المرحلة الأولى** من مارس 2011 إلى قمة الدوحة 2013، كان الموقف الدولي، وبالأخص الموقف الغربي (الأمريكي، الأوروبي)، يتجه في إطار عزل النظام السوري وإزاحة بشار الأسد من السلطة، أما على مستوى الجامعة فقد عمل التكتل الخليجي على استغلال واستثمار الفرصة بإزاحة نظام الأسد من السلطة وتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة، بينما على مستوى الداخل السوري كانت الثورة سورية وتعبيراً عن طموحات الشعب السوري الحرّ في الحرية والديمقراطية.

المرحلة الثانية، بداية من قمة الكويت، شهدت تحولات وتطورات على مستوى الوضع المحلي والإقليمي، يمكن إجمالها كالآتي:

- انحراف مسار الثورة من إطارها الشرعي الهادف إلى تمكين الشعب السوري من الحرّية والكرامة، إلى حرب أهلية ذات صبغة طائفية ومذهبية.
- تمدد نشاط الحركات الجهادية، وبالخصوص على الأرض السورية (تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية)، ومخاطر تهديداتها على الأمن القومي العربي والدولي ككل.
- هواجس الغرب من مخاطر إزاحة النظام في ظل هذا الوضع الإقليمي المضطرب، ومن ثم فتح باب المفاوضات والمساومة على بقائه.
- التنازلات التي قدمتها طهران في إطار الاتفاق النووي مع الغرب مقابل بقاء بشار الأسد في السلطة.

[1] " نص البيان الختامي للقمة العربية الـ 29..."، مرجع سابق.

- تطورات الوضع الأمني في اليمن بعد سيطرة حركة الحوثي، وانشغال دول مجلس التعاون الخليجي بهذا الامر.
- الثورات المضادة التي أجهضت مآلات التجارب الديمقراطية الفتية في كل من تونس – مصر، وكذلك تأزم الوضع الأمني في ليبيا – اليمن.
- وأخيراً الأزمة الخليجية القطرية في منتصف عام 2017 وتداعياتها على الوضع الإقليمي، بما في ذلك تصدع التكتل الخليجي الموحد ضد النظام السوري.

يلاحظ من خلال التحليل النسقي لواقع المرحلتين تجاوب وتكيف النسق المؤسسي لجامعة الدول العربية مع مخرجات النسق الإقليمي والدولي. إذ يعكس واقع المرحلتين أن تفاعل الجامعة مع مخرجات الأزمة السورية لم يكن نتيجة تجاوب نسقي وظيفي ذاتي من داخل النسق العربي، بل جاء ضمن تجاوب بنيوي ضمن نسق كلي تحدده إفرازات البيئة الدولية، ما يبرر مرونة وحركية النسق الإقليمي العربي، ليس من منظور الاستقلالية الرمزية الذاتية، بل من خلال دور وظيفي تابع لمؤثرات البيئة الخارجية، وما عكسه على واقع الأزمة تمظهر في تبعية المنتج الخطابي للجامعة المبني على التناقض والازدواجية في التعامل مع الأزمات، كما يظهر بوضوح مع الأزمة السورية.[1]

يمكن القول على العموم، إنّ مرّد الموقف المتباين والمزدوج بشأن مسار الأزمة السورية، من الموقف الإيجابي الفعال إلى الضعف والاستسلام للواقع الإقليمي الراهن يعود إلى مجموعة من الأسباب:[2]

- أنّ أغلب قرارات الجامعة تجاه مسار الحرب الأهلية السورية كانت تعبيراً، وإقراراً بموقف القوى الكبرى الساعية إلى تقويض أسس وأركان النظام السوري، ومن ورائه إيران في منطقة الشرق الأوسط.

[1] Easton, **A systems Analysi** ,pp.102-117.

[2] نهرين جواد شرقي، "دور جامعة الدول العربية في الأزمة السورية"، على الموقع:
https://doi.orgL10.30907/jj.voi58.438 ، تاريخ الاطلاع: 2022/03/15.

- التباين والتناقض العربي تجاه الأزمة في سورية، بين تكتل يرى في الأزمة مؤامرة خارجية لضرب النظام السوري وزعزعة استقرار المنطقة العربية بأكملها، وتكتل أخر يرى فيها ضرورة إنسانية وسياسية لإنقاذ الشعب السوري من آلة البطش النظام.
- انقسام مجلس الجامعة إلى اتجاهين: اتجاه يرى في الخيار العسكري الحل الأنسب لحل الأزمة، واتجاه ثانٍ يراهن على الحلول الدبلوماسية للخروج من نفق وشبح الحرب الأهلية.
- عجز الجامعة عن بلورة موقف عربيّ موحد بشأن الحرب الأهلية الدائر رحاها في سورية على الخصوص، والمتغيرات الإقليمية على العموم، بسبب إطارها المؤسسي الهشّ وارتباط مركز القرار فيها باستراتيجيات القوى الكبرى، وعلى رأسها التوافق الخليجي – الأمريكي على المخرجات الاستراتيجية في المنطقة، وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الجديد.

المطلب الثالث: تحليل موقف جامعة الدول العربية من الأزمة اليمنية (2011-2018).

أبدت جامعة الدول العربية موقفها تجاه انتفاضة الشباب اليمني ضد نظام الرئيس "علي عبد الله صالح"، في خضم انتفاضات الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية مطلع 2011، وذلك بإصدار البيان رقم (140)[1]، الذي جاء محاكياً لما سبق (ليبيا، سورية)، من خلال الابداء القلق بشأن تطورات الوضع في اليمن، إلى الإدانة على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

كان هذا أول وآخر بيان صدر عن الجامعة تجاه أحداث الأزمة في اليمن، ثم توارت واختفت، وألقت بالملف برمته على عاتق مجلس التعاون الخليجي، واقتصر أمر الجامعة فقط على مباركة والتأييد لمخرجات قرارات مجلس التعاون الخليجي، ممثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ابريل (2012). ومع هذا الإعلان، فقد أبدت الجامعة موقفها مبكرا حيال

[1] عبد الكريم، " دور جامعة الدول العربية....."، مرجع سابق، ص.97.

الأزمة في اليمن، بدخولها تحت مظلة مخرجات مجلس التعاون الخليجي والمبادرات التي يعلن عنها بخصوص حل الأزمة اليمنية.

يمكن تفسير ذلك في رؤية مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم " التحالف السعودي – الإماراتي"، لحيثيات الأزمة في اليمن بوصفها شأناً خليجياً خالصاً لا ينبغي التدخل فيه من أي طرف، حتى لوكان من باب جامعة الدول العربية. كما أن تطورات الوضع الأمني في اليمن يمكن أن تلقي بظلالها الخطيرة على الأمن الخليجي ككل، وبالأساس على المملكة العربية السعودية التي ترتبط معه بحدود جغرافية جنوباً.[1]

كان هذا بخصوص مرحلة الحراك، أما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الحراك السياسي، وتداعيات انقلاب الرئيس " علي عبد الله صالح "، على مخرجات المبادرة الخليجية، وتحالفه المتزامن مع ميليشيات حركة الحوثي، وما أنجر عنه من التدخل العسكري لقوات التحالف العربي (عاصفة الحزم مارس 2015)، الذي باركته وشرعنته الجامعة على لسان حال الأمين العام " نبيل العربي"؛ مؤكدة دعمها التام للتدخل العسكري بقيادة السعودية. ومع هذا المستجد الأمني الخطير، كتب فصل جديد من فصول الأزمة تحت عنوان " الحرب الأهلية في اليمن"، جارتها الجامعة بإبداء الموقف الرّسمي بشأن تطورات الوضع في اليمن، من خلال البيان الختامي لمختلف دورات القمة العربية، بدءاً بقمة شرم الشيخ بمصر (2015)، إلى قمة الأردن (2017)، مروراً باجتماعات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وعلى مستوى المندوبين الدائمين على توالي عام 2015، التي جاء مضمون القرار في مجمله كالآتي:[2]

- التأييد التام للإجراءات العسكرية للتحالف العربي في الدفاع عن الشرعية الدستورية في اليمن.
- دعوة مسلحي حركة الحوثي للانسحاب من العاصمة صنعاء وكافة المواقع الحكومية.

[1] شذى زكي حسن،" بروز الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي في الثورات العربية: الثورة اليمنية انموذجا "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد .13، العدد .56، (2018)، ص ص، 99 – 133.

[2] "جامعة الدول العربية تصدر بيانا بشأن الأزمة اليمنية"، مرجع سابق.

- التأكيد على استئناف الحوار، وفقاً واستناداً إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني.
- التأكيد المجدد على دعم ومساندة الشرعية الدستورية، ممثلة بسلطة الرئيس " هادي عبد ربه منصور".

كان هذا مجمل قرارات الجامعة التي عبرت بالعموم عن التأييد والدعم التام والمطلق للرؤية الخليجية (دول التحالف العربي)، المتعلقة بالمبادرات والإجراءات المتخذة بشأن تطورات الوضع الأمني في اليمن. لكن مع البيان الختامي للقمة العربية بالظهران عام 2018، جاء موقف الجامعة بشأن الوضع الأمني في اليمن شديد اللّهجة وفي الإطار الإقليمي الموسع، وذلك بدلالات الاستنكار والإدانة بأشد العبارات على التعدي الإيراني على الأمن القومي العربي، مع تحميل الطرف الإيراني المسؤولية الكاملة على الدعم العسكري الاستراتيجي المقدم لمليشيات حركة الحوثي.[1] مما أبرز حجم التحول النمط الخطابي للجامعة من محتوى الخطاب المحلي- العربي إلى محتوى الخطاب الأمني في بعده الإقليمي الموسع.

جاء فحوى هذا البيان، بعد التطورات التي شهدتها الحرب بين " التحالف العربي "، و"حركة الحوثي " في النصف الثاني من عام 2017، من خلال أخذ هذا الأخير لزمام المبادرة ونقله لمجرى الحرب خارج حدود اليمن، بعد إطلاقه لـ(119) صاروخاً باليستياً داخل العمق الجغرافي السعودي. كان من أثره تغيير أبجديات المعادلة العسكرية وتداعياتها الأمنية الخطيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية.

يعكس البيان الختامي لقمة الظهران تبلور موقف الجامعة من نمط خطاب شكلي تابع لمخرجات مجلس التعاون الخليجي إلى بناء موقف استراتيجي ضمن سياق إقليمي موسع، يرتبط في مضمونه بالتصادمات الاستراتيجية بين دول الخليج والفاعل الإيراني في العمق الجيوبوليتيكي العربي. وبالتالي أصبحت الجامعة تعمل ضمن بنية نسق عربي -خليجي لأداء

[1] "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ 29..."، مرجع سابق.

وظيفة الأمن الإقليمي.[1] ومع هذا البيان ارتقت، معه الأزمة اليمنية من الإطار المحلي – الخليجي، إلى الإطار الإقليمي الجيوسياسي، وهذا ما أكده البند الأخير من البيان المتعلق بالشأن اليمني، بالرفض القاطع للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعلى الخصوص اليمن، كما طالب بصريح العبارة من إيران بسحب جميع الميليشيات والعناصر التابعة لها من محافظات اليمن، فضلاً عن تأكيد الدعم والمساندة الكاملة لجهود التحالف العربي في دعم الشرعية وإنهاء الأزمة وفق المبادرات الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

من منظور النسقي، يظهر أن الجامعة العربية تتحرك وفق أطر وظيفية وإجرائية محددة تترافق غالباً مع مخرجات مجلس التعاون الخليجي، ما يعكس إشكالية بنيوية داخل النسق الإقليمي العربي. إذ يمكن اعتبار مجلس التعاون النسق الفرعي الذي يؤثر وظيفياً على النسق الكلي المتمثل بالجامعة، ويحول الأخيرة إلى أداة تتفاعل مع الأزمة اليمنية وفق مخرجات الفاعل الخليجي أكثر من كونها مستندة إلى استقلالية وإرادة ذاتية.[2]

كان، هذا مجمل محتوى قرارات الجامعة بشأن الأزمة اليمنية، التي تراوحت بين التأييد والدعم والادانة، وفق مخرجات المبادرة الخليجية وسياسة التحالف العربي، ومن ورائها سلطة المجلس التعاون الخليجي.

تقويم عام حول الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية:

يمكن على ما سبق طرحه من تحليلات حول مضمون قرارات الجامعة المتعلقة بمسار الأزمة في الحالات الثلاث (ليبيا، سورية، اليمن)، إعطاء أو إبداء مجموعة من الملاحظات على القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة بشكل عام مع الاقتصار على الحالة (الليبية،

[1] Louise Fawcett, **International Relation oF the Middle East** (OxFord: OxFord University Press,2019), pp.232-233.
[2] Easton, A systems Analsis, pp.102-117.

السورية)، أما الحالة (اليمنية) فقد تولى شأنها مجلس التعاون الخليجي بمبادرته الخليجية وآلياتها التنفيذية، وفيما يلي أهم النقاط الواردة:[1]

-الجامعة بلورت موقفها بشأن الحالة الليبية والسورية انطلاقاً من حسابات سياسية واستراتيجية تحت ذرائع ومبررات أخلاقية وإنسانية، وفي تعدّ واضح على النصوص القانونية المضمنة في الميثاق وبروتوكولات القانونية الأخرى، التي تنص في مضمونها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء تحت أي مبرر، مع احتواء الخلاف والنزاعات العربية داخل جامعة الدول العربية، وعدم الدخول في حرب إعلامية بين دول أعضاء الجامعة، ورفض التوقيع على أي نص يجيز العقوبات الاقتصادية تفرض على أي قطر عربي.

- التناقض في موقف الجامعة بين الحالة الليبية والحالة السورية، إذ سارعت إلى شرعنة التدخل العسكري للإطاحة بنظام القذافي تحت مبرر تجاهل نظام القذافي للبيانات الصادرة عنها بشأن إيقاف العنف، وكذا الانتهاكات الإنسانية لكتائب القذافي، بينما رفضت التدخل العسكري في سورية رغم حجم العدوان الصارخ من طرف النظام السوري ضد المدنيين.

- قيام الجامعة باتخاذ إجراءات مستعجلة وغير مدروسة، وبتجاهل لمواد الميثاق، بعد منع ممثلي كل من ليبيا وسورية، بالمشاركة في اجتماعات مجالس الجامعة، وما أسفر عن غلق قنوات التواصل السياسي مع كلا النظامين.

- اتخذت الجامعة موقفها من فصائل المعارضة والثوار في كل من ليبيا وسورية على حسابات سياسية خاطئة، وفي تجاهل للمرجعيات الفكرية والعقدية التي تحكم منهج هذه التنظيمات المسلحة، ومشروعها السياسي البديل في مرحلة ما بعد نظام بشار الأسد.

- أن الجامعة العربية لم تبن استراتيجية سياسية واضحة لمرحلة ما بعد القذافي، بل تركت أمر الفوضى والانقسام والاقتتال اللّيبي الداخلي، بالإضافة إلى التدخل الخارجي الذي

[1] "سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية... إلى أين؟" على الموقع: **https://www.acrseg.org**، بتاريخ: (2023/12/18).

زاد من تفاقم الوضع الأمني من السيء إلى الأسوء، ولم تتدارك هذا الوضع حتى استفحل الوضع وخرجت الأزمة من النطاق العربي إلى التداول الإقليمي والدولي. وبشأن الحالة السورية، فعلى الرغم من الدعم السياسي والمادي المقدم إلى المعارضة، إلا أنها لم تستطع وقف آلة النظام السوري في إحداث الدمار والخراب والإبادة الجماعية الممنهجة للشعب السوري، وأقتصر موقفها على التنديد والاستنكار، مع شكلية المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات الدولية بخصوص موضوع الأزمة في سورية.

يمكن إضافة مجموعة من الملاحظات على القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة بشكل عام في النقاط الآتية:[1]

- اتسمت قرارات الجامعة بالضعف والعجز في معالجة واحتواء الأزمات العربية الحالة (السورية، الليبية)، باستثناءً الحالة اليمنية، التي كان فيها دور الجامعة تابعاً لمخرجات المجلس التعاون الخارجي.

- التباين والتضارب بين قرارات الجامعة والسياسات الأعضاء داخل مجالس الجامعة.

- اتسمت أغلب قرارات الجامعة بصيغة العموم والغموض في التفسير، المؤدي إلى التأويل والتهرب من التنفيذ.

- غياب مبدأ الإلزام في تنفيذ القرارات، شكل ثغرة قانونية أفقدت القرارات قوتها القانونية ومصداقيتها السياسية.

- غياب التام لاستراتيجيات المتعلقة بموضوعات الأمن القومي، تساير قرارات الصادرة عن الجامعة في هذا الشأن.

- غلبة منطق التقليد والتكرّار في نمط القرارات التي تصدر عن مجالس الجامعة، حتى أصبح أغلبها ذو صيغة شكلية بروتوكولية.

[1] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص. 366.

يتضح مع ما تم ذكره مدى عجز "مؤتمر القمة" جامعة الدول العربية، الذي يمثل أعلى مستوى سياسي داخل مبنى الجامعة ومصدر صنع القرار العربي الرّسمي، ليكشف حجم الإشكالات البنيوية التي يتأسس عليها جهاز الجامعة، والتي انعكست مظاهرها مع التغيرات السياسية والأمنية التي يشهدها السياق العربي في الفترة الممتدة من 2011-2018.[1]

يمكن قراءة أساس هذه الإشكالات البنيوية على ثلاث مستويات:

أولا: مستوى بنية الجامعة

عرف تأسيس الجامعة عبر مسارها السياسي إشكالات قانونية وسياسية، شكّل مصدرها الميثاق، الذي احتوت نصوصه على بعض المواد ذات المنطق الصارم والجامد، شكل قيوداً وضوابط في التكيّف الجامعة مع المتغيرات التي تطرحها البيئة السياسية باستمرار، وبعضها الآخر صيغ بمنطق مرن، شكّل ثغرات وفجوات في تهرب أعضاء الجامعة من التزام بتنفيذ القرارات. إذ تأتي المادة السابعة على رأس هذه المواد، والتي تنص: "ما يقرره المجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأغلبية يكون ملزماً لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفق نظمها الأساسية." نص هذه المادة في الأساس مكن أعضاء الجامعة من الإفلات من تبعات التنفيذ والإلزام تحت حجج عدم التوافق أو التعارض مع نظمها الأساسية، واقتصار التنفيذ على الدول التي تؤيد القرار. هذه النقطة بالذات شكلت جانب ضعف قانوني ضرب مصداقية وقوة القرار العربي في الصميم. إضافة إلى هذا، توجد نقطة ضعف أخرى، وهي أنه لا وجود لقانون دستوري خاص باجتماعات القمة العربية يراعى فيه إصدار القرارات وفق بنود وضوابط محددة، بل الأمر متروك إلى الدول الأعضاء، كل حسب رغبتها في الأخذ القرار بالإلزام والتنفيذ أو الترك والتجاهل دون حساب أو تبرير.[2]

[1] المرجع نفسه، ص .367.

[2] المرجع نفسه، ص. 283.

تجدر الإشارة أن قاعدة الإجماع كان لها الدور الإيجابي في تحقيق التوازن السياسي بين الأعضاء الجامعة، فالملاحظ تاريخياً في مسيرة النظام العربي أن مصر مع حقبة الخمسينيات كان تتبوأ مركز القطب في الجامعة، إلا أن دول الملكية المحافظة استطاعت الحد من هيمنتها على مركز القرار. كما أن في مرحلة الثمانينيات، استطاعت مصر وسورية الحد من تصاعد هيمنة الدول النفطية الخليجية داخل مجلس الجامعة.[1]

كما يجب ذكر نص المادة الثامنة من الميثاق، الذي نص صراحة بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وفرض احترام كل عضو من أعضاء في الجامعة، واعتباره أمراً مقدساً ومبدأً حقوقياً يجب الالتزام به، وتعهد سياسي وقانوني بعدم انتهاج أي سياسة خارجية تضر بالسياسة الداخلية للدولة العضو، فضلاً عن عدم اتباع استراتيجية فردية أو جماعة تنتهك حرمة سيادته. يأتي نص هذه المادة من حيث الاعتبار القانوني والسياسي من أقوى المواثيق القانونية والأعراف السياسية داخل مبنى الجامعة، لكن هشاشة النظام وافتقاره لميكانيزمات الإلزام والتنفيذ تضبط حدود تفاعلاته وحركيته، سمح بوجود ثغرات وفجوات مكنت قوى النظام حسب متغير قوته وحجمه في الهرمية التراتبية، من التحرر من قيود النظام، وأن تنتهج سياسة خارجية واقعية أو تتحكم في تفاعلات النظام ويصيغها حسب مصالحه أو مصالح استراتيجيات القوى الكبرى بالوكالة الوظيفية عنها.[2]

ويجب الإشارة هنا أن الميثاق قد أهمل أو أغفل بقصد أو بغير قصد مواضيع وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويمكن تبرير ذلك في كون ميثاق الجامعة قد صدر قبل إصدار ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان.... فالجامعة العربية واجهت معضلة سياسية حقيقية كادت أن تهدد وجودها وبقائها في وقائع أحداث ما سُمي إعلاميا بـ: ثورات الرّبيع العربي، لأن الجامعة افتقرت في حينها للتشريعات القانونية والآليات السيّاسية المتعارف عليها حتى تستطيع التكيّف مع حجم المتغيرات السياسية والأمنية التي شهدها السيّاق المحلي العربي،

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مرجع سابق، ص. 178.
[2] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص .327.

بدليل أن مؤسسي الجامعة والأعضاء اللاّحقين لم يتوقعوا أن يأتي التهديد المباشر على نظمهم السياسية من البيئة الداخلية؛ هذا ما أوقع الجامعة في موقف بين المطرقة والسندان.... فالميثاق وأعرّاف الجامعة لم تنص على آليات وأطر تتكيف مع واقع التحديات ومتغيرات البيئة المحلّية الراهنة.[1]

كما يعاني ميثاق الجامعة على مستوى النصوص والمواد من عجز وقصور تشريعي قانوني أعاقته من تحيين وتكيّيف مواده على حسب المواقف السياسية المستجدة، أما من جانب المؤسسي للجامعة، يلاحظ أن أجهزة الجامعة على الرغم من تعددها وشموليتها على جميع المجالات الفنية المتخصصة وتعدد وظائفها، إلا أنها في الواقع السياسي تفتقد الفاعلية المطلوبة للتحرك السريع وفق ظروف الطارئة مثل ما شهدها السيّاق العربي وإفرازاته الأمنية إقليمياً ودولياً.[2]

ثانيا: على مستوى النظام العربي

تعرف العلاقات العربية- العربية شتى مظاهر الخلاف والتناقض والتنافر حول الكثير من المواضيع والقضايا السياسية الجوهرية التي تمس الأمن القومي العربي في الصميم. فالنظرة المثالية على قوة وعمق روابط الانتماء العربي وعلاقات الودّ والتعاون بين النظم العربية يمثل الجانب الظاهر الرّسمي فقط، أما الجانب الخفي فإن العلاقات العربية تحملها النظرة الواقعية المتشائمة، والتي تتمظهر في العديد من الخلافات والنزاعات، والتي كادت أن تصل في الكثير من الأحيان إلى المواجهة والصدام العسكري، أو بنسج تحالفات خارجية تضر بالعلاقات البينية العربية.[3]

---

[1] برنامج في العمق، "وظيفة الجامعة العربية بعد الربيع العربي"، على الموقع: **https://www.aljazeera.net**. تاريخ الاطلاع 23/03/2022.

[2] شمران، " دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة....." مرجع سابق، ص.220.

[3] هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص .19.

يمكن تفسير هذا الوضع السياسي العربي، إلى كون الدول العربية تتواجد في بيئة فوضوية تعكس حجم التهديدات التي تفرزها طبيعة النظام على شكل وصورة الدول العربية، من خلال صياغة استراتيجيات أمنية واقعية مبنية على مبادئ، المصلحة الوطنية، والقوة، والعون الذاتي، في سبيل الحفاظ على وجودها وبقائها. وعلى الرغم من الطابع الليبرالي المؤسساتي المبني على التعاون والمصلحة المشتركة، الممثل في وجود مؤسسة جامعة العربية، إلا أن هذا لم يمنع من نشوب الخلافات والنزاعات العربية، ولم يحد من النضرة التعديلية التوسعية من طرف بعض أعضاء النظام على نفوذ وتكتلات الوضع الرّاهن.[1]

نظرياً، تفسر عملية إعادة توزيع القوى داخل بنية النظام من خلال متغير التكاليف، فحجم التكاليف التي تتحملها دول الوضع الراهن ترتفع نسبها مقارنة بقدرتها الحقيقية على الدفع... وفي المقابل، تقل التكاليف التي تدفعها الدول الصاعدة، فيتزايد إدراكها بفائض حجم قوتها الكامنة، وتحاول تحويلها إلى قوة فعلية حقيقية، ينتج عنها تغيير وتحويل قواعد النظام حسب متغير القوة الجديد.[2]

ينشأ عن هذا الوضع تبلور سياسات واستراتيجيات من طرف القوى الصاعدة للهيمنة على مركز القرار داخل بنية النظام الإقليمي العربي، والذي ينعكس أثره بتزايد حدة التنافس والتصادم وفق كرة البليارد على مناطق النفوذ الاستراتيجية بينها وبين الدول الزعامة التقليدية (المحافظة على الوضع الرّاهن)، والذي يبرز كعامل موضوعي لحالات اللاأمن وللاستقرار التي تطبع العلاقات العربية، أو كما عبر عنه "روبرت غيلبن (Robert Gilpin) بحرب الهيمنة، أو كما دعاه مالكوم كيير (Malcom Kerr) بالحرب الباردة العربية.[3]

[1] قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية**، مرجع سابق، ص. 45.

[2] روبرت غيلبن، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**، ترجمة عمر السعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.228.

[3] قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية**، مرجع سابق، ص. 46.

تجسد منطق هذا الوضع مع واقع الأزمات الأمنية التي عرفتها الحالة (الليبية، السورية، اليمنية)، التي كشفت وقائعها حالات التصادم والتناقض السياسي العربي حول مسار الأزمات ومآلاتها المستقبلية، والتي انتقلت تداعياتها إقليمياً ودولياً نتيجة التوظيف السياسي لها في إسقاط بعض النظم المتعارضة مع مصالح الدول المتنفذة (الحالة الليبية)، أو بمنطق استراتيجي لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة (الحالة السورية)، أو باعتبارات الأمن الخليجي العربي (الحالة اليمنية)[1]. وهو ما برز جليا مع تكتل مجلس التعاون الخليجي، الذي يحتكر السند القانوني والسياسي داخل مبنى الجامعة، نتيجة مركزه الاقتصادي في المنطقة العربية، وبالطفرة النفطية وفوائضه المالية الضخمة، في اتباع استراتيجية جماعية موحدة تحتكر سلطة القرار داخل مجالس الجامعة... وقد تجلى ذلك على نحو خاص في الفترة التي ترأست فيها قطر مجلس القمة 2013، والتي أصدرت فيها قرارات موافقة في شكلها ومضمونها للقرارات الصادرة عن اجتماعات مجلس التعاون الخارجي.[2]

ثالثا: على المستوى الدولي.

أدت التحولات البنيوية والقيمية وإعادة هيكلة النظام الدولي وفق الرؤية الأمريكية إلى إفراز مجموعة من المتغيرات سواء داخل النظام العربي أو خارجه، تمظهرت في مجموعة من المشاريع التي طرحت بهدف إعادة هيكلته وتشكيل أدواره ووظائفه وفق مقاربات غربية (أمريكية- أوروبية)، التي كان من أهمها تحويل بنية النظام الإقليمي من نظام إقليمي عربي إلى نظام إقليمي شرق أوسطي، يضم قوى إقليمية مجاورة داخل المجال العربي، وما يعنيه ذلك من الترسيم القانوني والشرعي للدور الإيراني والتركي وطموحهما التاريخي في الهيمنة

[1] شمران، "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة...." مرجع سابق، ص. 219.

[2] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص .322.

واختراق لمجال النظام العربي، فضلا على دمج إسرائيل في منظومة النظام العربي وترسيخ وجودها كواقع دائم ومحور أساسي في المنطقة العربية.[1]

سعت معه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى إعادة هندسة شكل منطقة الشرق الأوسط وفق مشاريعها واستراتيجيتها العالمية، بعد صعود نفوذ للقوى الأخرى كالصين وروسيا، تزاحم نفوذها في المنطقة العربية، عبر استخدام واستعانة بحلفائها دول الخليج في المنطقة، وفي توظيف لفوائضها المالية كورقة ضغط ومساومة مع النظم العربية التي لا تساير توجهات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كالنظام السوري، واللّيبي. وهوما عكسه موقف الجامعة في إجازة التدخل الواضح في مسار الأزمة في كلا البلدين وفق الرؤية الأمريكية، أصبح معه الرهان على الحل العربي للأزمات الداخلية صعباً، وإن لم يكن شبه مستحيل، وهو ما أكده تصريح الأمين العام للجامعة "نبيل العربي"، بقوله: "إنّ الجامعة عاجزة على إيجاد حلول لأزماتها في إطار البيت العربي.[2]

نختم هذه الحوصلة، فإن الجامعة بانتهاجها لسياسات ومواقف وتصورات تخضع لمؤثرات وعوامل داخلية وخارجية في صناعة القرار داخل مؤسسة الجامعة، تترجم بإصدار مواقف تتناسب مع طبيعة متغيرات إقليمية ودولية، فضلاً على التنافس الداخلي بين أقطاب النظام الإقليمي العربي، الذي كان من تداعياته بروز اختلالات بنيوية داخل مؤسسة جامعة الدول العربية، مما كان له الأثر البالغ على أدائها الوظيفي، الذي تجلى بشكل واضح في قصور الميثاق على التكيّف ومواكبة التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية، وتراجع دورها وأهميتها كإطار قانوني وتنظيمي رسمي يهدف إلى صون الأمن القومي العربي، فتح معه باب التساؤل والنقاش السياسي والأكاديمي عن مدى وجدوى بقاء هذا التنظيم في ظل العجز

[1] أبو القاسم أحمد أبو هديمة وعبد الحكيم عمار نابي، "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي"، على الموقع: **https://www.dspace.zu.edu**، بتاريخ 2023/12/18.

[2] المرجع نفسه.

والضعف الظاهر، الذي ينذر بنضرة تشاؤم وغموض بشأن مصير ومستقبل جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن؟

الفصل الثالث

مستقبل جامعة الدول العربية بين الإصلاح البنيوي والرهانات المستقبلية

الفصل الثالث: مستقبل جامعة الدول العربية بين الإصلاح البنيوي والرهانات المستقبلية.

نواصل الحديث عن حال جامعة الدول العربية مع واقع الأزمات الأمنية، التي شهدتها المنطقة العربية، ممثلة في النماذج الثلاث محل الدراسة (ليبيا، سورية، اليمن)، التي شكّلت في جوهر صلبها تَحَدياً ورهاناً صعباً ومعقداً للجامعة والنظام الإقليمي العربي، انطلاقاً من العجز الظاهر في احتواء مخاطر تداعيات هذه الأزمات، على الأقل داخل البيت العربي. وهذا بالموقف الرسمي تجاه أحداث هذه الأزمات، التي اتسم محتواها بالارتجالية والاندفاعية الاستعجالية غير المدروسة. بداية، والمتلكئة الضعيفة والمستسلمة نهاية، أصبح معه مفتاح الحل يخرج من السيّاق العربي إلى السيّاق الإقليمي الدولي، في إطار استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية، الطامحة إلى النفوذ داخل العمق الجغرافي العربي.

طُرح معه باب التساؤل والنقاش داخل الدوائر الأكاديمية والسياسية، عن جدوى وفائدة بقاء هذا التنظيم في ظل هذا الضياع والتشتت والتشرذم الصف العربي، وفي ظل الحال المتأزم والوضع العربي الراهن، مما يحتم فتح النقاش الأكاديمي والسياسي بهدف إعادة النظر في مستقبل الجامعة، بمنهجية موضوعية ومدروسة، بعيداً عن الاعتبارات الأيديولوجية والقطرية الضيقة، والقائمة أساساً على فكرة الإصلاح الهادفة إلى البقاء ومواكبة التحولات التي يشهدها العالم ككل، وإلا أصبح مصير الجامعة والنظام العربي بين الإلغاء والتقسيم والتفتيت. ومنه سنبحث في ثنايا هذا الفصل موضوع مستقبل الجامعة في إطار فكرة الإصلاح داخل بنية الجامعة والنظام العربي معا، انتهاءً بإعطاء حوصلة عامة حول مختلف السيناريوهات المستقبلية بشأن واقع حال جامعة الدول العربية.

المبحث الأول: إصلاح بنية جامعة الدول العربية

يجب في البداية ترسيخ حقيقة موضوعية، وهي أن أي منظومة أو وحدة سياسية، أو ما شابه ذلك من التنظيمات الأخرى، التي لا تتفاعل بنيوياً وتتكيف وظيفياً مع متغيرات الأنساق المحيطة بها، فإنها ستتآكل سياسياً ويتجاوزها الزمن، وتصبح غلي هامش الوجود المنذر بزوالها وفنائها. وفي هذا السيّاق يكتسي أمر البقاء والمواكبة ضرورة وضع استراتيجيات للتطوير والتجديد، بهدف مجاراة التطورات التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية باستمرار.[1]

وقبل الخوض في مجال الإصلاح على مستوى بنية الجامعة، وجب من الضروري إعطاء توضيح أو بمعنى أدق تحديد دقيق لمدلول مفهوم مصطلحي الإصلاح والتعديل، حيث يشكل كلٌ منهما على العموم معنى مصطلح واحد، ولكن على مستوى الدلالة اللغوية والمعنى اللفظي يفترقان. فمصطلح "التعديل" ينصرف إلى باب المفاهيم القانونية الإجرائية، التي يُعني بها: الإجراء القانوني الموجب لما يجب أن تكون عليه الوثائق التنظيمية ذات الطابع القانوني الرسمي، بهدف تحيينها وتكييفها وفق المستجدات والمتغيرات الطارئة. أما مصطلح "الإصلاح"، الذي يقصد به رفع كفاءة النظم القانونية وتحسين أداء الهيئات والمؤسسات حسب درجة العجز الوظيفي والخلل البنائي. ومنه يتضح أن التعديل هو التقويم الشكلي، أما الإصلاح فيعني ضبط التوازن، فكل إصلاح يتضمن تعديلاً وليس كل تعديل يتضمن إصلاحاً، فالإصلاح أشمل وأعمّ من التعديل، والذي هو محتوى في صلب الإصلاح. لذا سنتناول في هذا المبحث موضوع الإصلاح داخل بنية الجامعة بين مفهوم "التعديل" و"الإصلاح".[2]

---

[1] حتي، " الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المشابهة " **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص 853.

[2] قاسم محمد عبد، " الجامعة العربية وضرورة تفعيل مبادرات الاصلاح العربي"،على الموقع: **https: //iasj.net**، بتاريخ:22 /2022/04.

المطلب الأول: المبادرات الرسمية لإصلاح الجامعة

نظراً للمأزق الذي ظلت تتخبط فيه جامعة الدول العربية على مدى سبعة عقود خلت، بسبب مجموعة من الخلفيات التي تم الإشارة إليها سابقاً في محتوى الدراسة، وفي ظل ما آل إليه الوضع العربي من تردٍّ على كل المستويات، يبقى السؤال مصراً على تكرار نفسه: ما السبيل للخروج من هذا المأزق؟ وما العمل لإصلاح هذا الخلل وتفعيل دور الجامعة؟ وفي خضم هذا التساؤل، برزت في الأفق إرادة عربية خالصة لإخراج مركز القرار العربي من هذا الحال الموصوف بالمشلول وعديم الفاعلية، ولأجل تحويل هذه الإرادة إلى قوة فاعلة قادرة على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية الجارفة، تم تقديم رزمة من المبادرات والمقترحات ترنو في مجملها وعمومها إلى إخراج قاطرة الجامعة من النفق المظلم.[1]

وعليه سنتناول في ثنايا هذا المطلب أهم المبادرات الرّسمية التي طُرحت بهدف إصلاح منظومة جامعة الدول العربية، ومن ورائها تفعيل العمل العربي المشترك، والتي ستكون على مرحلتين: مرحلة ما قبل " الحراك السياسي العربي "، ومرحلة ما بعد الحراك السياسي العربي".

أولا: مرحلة ما قبل " الحراك السياسي":

تتمتد الفترة من بداية الألفية الثالثة إلى فترة بداية الحراك، من أهمها:

1-المبادرة الليبية:

تعد المبادرة الليبية من أولى المبادرات التي تزامنت مع أهم أحداث التي عرفتها بداية الألفية الثالثة، انطلاقاً بانتفاضة الأقصى عام 2000، مرورًا بأحداث 11/09، وصولاً إلى أحداث الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. إذ جاء في محتوى المبادرة ما ينص على ضرورة إنشاء الاتحاد العربي يكون موازٍياً في مهامه ومؤسساته لجامعة الدول العربية، مع عدم إغفال

[1] "المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية: المبادرة المصرية"،على الموقع: **https://maraje3.com**، بتاريخ: (2022/11/11).

عن موضوع تفعيل أجهزة الجامعة المختصة في الجانب الأمني، كمجلس الأمن العربي ومجلس الدفاع المشترك، ومحكمة العدل العربية. كما تضمنت المبادرة مقترحاً يستند على تقديم المساندة السياسية والعسكرية لأي عضو من أعضاء الجامعة يتعرض للعدوان من خارج البيئة العربية. أما في مسألة اتخاذ القرار في جانب التصويت، فقد نصت المبادرة على ما يقرره المجلس الوزاري بأغلبية الثلثين يكون ملزماً للجميع، وما يقل على هذه النسبة تلزم من يقبل ويعفى من يرفض.[1]

2- المبادرة المصرية:

جاء إعلان عن صيغة المبادرة في ظرف سياسي وأمني حرّج وصعب على الأمن القومي العربي، عكسه تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو ما انطبق أثره على صيغة المبادرة، إذ نصت على وجوب إحداث تعديلات على الميثاق، وبالضبط على صيغة نظام التصويت المبني على قاعدة الإجماع، الذي أصبح يشكل عائقاً ومصدر خلاف بين أعضاء الجامعة، مما انعكس على ضعفها في الفصل في القضايا المصيرية التي تمس مواضيع الأمن القومي العربي.[2]

3-المبادرة اليمنية:

جاء مضمون المبادرة بصيغة الإصلاح الكلي والشامل، والمتمثل في تحويل الجامعة إلى اتحاد الدول العربية. كما ركزت المبادرة على ضرورة إنشاء هيئات جديدة تضاف إلى الأجهزة الأخرى، مثل مؤسسة برلمان عربي، وهيئة مجلس الشورى، و المجلس الاقتصادي العربي ومحكمة العدل العربية. فضلاً على تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك بما يتلاءم المتغيرات

[1] عبد القادر نابي، " دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء "، **أطروحة دكتوراه**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص. 164.

[2] المرجع نفسه، ص.166.

الأمنية الرّاهنة، كما نصت المبادرة على تعديل نظام التصويت داخل مجالس الجامعة ليكون بالأغلبية عوض الإجماع.[1]

4-المبادرة السعودية الأولى:

جاء في نصها على فكرة تأسيس ميثاق عربي جديد يراعي مقتضيات المصالح المشروعة والقضايا العادلة، ويعزز من مسيرة العمل العربي المشترك. كما دعت المبادرة إلى صياغة استراتيجية أمنية جديدة تتكيف مع المخاطر الأمنية الرّاهنة، كما عرجت المبادرة على ضرورة تحقيق الإصلاح الديمقراطي الذي يضمن المشاركة لجميع الأطياف السياسية داخل الأقطار العربية.[2]

5-المبادرة القطرية:

أُحتوت المبادرة القطرية على مجموعة من الرؤى والأفكار الهادفة، في مضمونها إلى وضع سياسات تعزز أليات العمل العربي المشترك، من خلال المضي قدماً في سبيل تحقيق سوق عربية مشتركة تحاكي نموذج السوق الأوربية المشتركة. كما دعت الى تصفية جدول قائمة قرارات الجامعة عبر نص قانون يجيز شطب وإسقاط القضايا التي مضى على إدراجها أكثر من خمس سنوات، باستثناء المواضيع والقضايا المصيرية. ونصت كذلك على مطالبة الأعضاء بزيادة المخصصات المالية لميزانية الجامعة حتى تضمن لها فعالية واستقلالية أكبر. كما تطرقت المبادرة القطرية على ضرورة العمل من أجل الرفع من المستوى الوظيفي للجامعة من خلال توفير وانتقاء الموارد البشرية المؤهلة، والتي تتمتع بالكفاءة السياسية والقانونية مشهود بها، مع إعطاء صلاحيات واسعة للأمين العام حتى يتمكن من أداء المهام المنوطة به على أكمل وجه.[3]

---

[1] خالد هريدي، "مبادرات تطوير الجامعة العربية"، في: **https://news.bbc.co.uk**، بتاريخ 08 /2023/01.

[2] المرجع نفسه.

[3] نابي، " دور جامعة الدول العربية في المحافظة على السيادة....."، مرجع سابق، ص ص.168-169.

6-المبادرة الأردنية:

جاءت صيغة المبادرة في طرحها بسيطة واقتصر موضوع الإصلاح فيها على الجوانب القانونية والتقنية، من خلال التركيز على تطوير وإعادة هيكلة الجانب المؤسسي داخل مبنى الجامعة. كما دعت إلى تشكيل لجان متخصصة تتولى إعداد دراسات وتقارير حول موضوع الأزمات العربية، بهدف احتوائها واستباق تداعياتها الخطيرة. كما دعت المبادرة إلى إعاد الاعتبار والمصداقية للقرارات الجامعة من خلال طرح نص قانوني يلزم جميع الأعضاء بالوفاء بتعهداتها السياسية اتجاه قرارات الجامعة دون أعذار ومبررات مسبقة.[1]

7-المبادرة الجزائرية:

أعلن عنها في اجتماع القمة بالجزائر عام 2005، وجاء نص محتواها ما يدعو إلى:[2]

- إدراج نص مادة جديدة حول النظام الأساسي، المتعلق بإنشاء برلمان عربي انتقالي.
- إقرار هيئة قانونية تتولى مراقبة تنفيذ القرارات والالتزامات الجامعة.
- تعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة، المتعلقة بالتصويت في الحالات الاستثنائية، مثل حالات الاعتداء على دولة عضو.
- الموافقة على اعتماد نص جديد للمادة السابعة من الميثاق، يخص موضوع تعديل آلية اتخاذ القرار داخل مجالس الجامعة.
- تكليف الأمين العام للجامعة بإجراء مشاورات قانونية مع أعضاء الجامعة، من أجل الاقرار على نص يجيز تشكيل لجان خاصة، تناط بمهمة الإعداد لمشروع إنشاء هيئة محكمة

[1] عصام بن نكاع، "إصلاح جامعة الدول العربية في الواقع العربي الراهن"، **رسالة ماجيستير**، جامعة الجزائر، 2005، ص.151.

[2] عبد الحميد دغبار، **جامعة الدول العربية قراءة في مسارها وقراراتها: قمة الرياض لعام 2007 أنموذجا** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص.352.

العدل العربية ومجلس الأمن العربي، حتى يتم عرض نص المشروع في جلسة الدورة العادية لمجلس الجامعة على مستوى القمة (د.ع18).

كما تضمنت المبادرة في نصوصها بعض الجوانب التقنية، كوجوب تعديل نظام التصويت من خلال إعادة النظر في قاعدة الإجماع المعمول بها، وذلك بطرح صيغة نظام الأغلبية بالثلثين في القضايا الموضوعية، وبالأغلبية البسيطة في القضايا التي تخص الجوانب المالية والإدارية، تماشيا ما هو معمول به في المنظمات الدولية المشابهة.[1] أما من جانب القرارات التي تنبثق عن اجتماعات مجلس القمة، فيؤكد نص المبادرة على أن تكون على شكل توافق في الآراء، وعند استحالة التوافق يرجع الفصل النهائي على نظام التصويت. كما تطرق نص المبادرة إلى مسألة تدوير منصب الأمين العام بين أعضاء الجامعة، شريطة أن يكون المؤهل لهذا المنصب من الشخصيات العربية المعروفة والمرموقة، والمشهود لها بالكفاءة في المجال السياسي والقانوني..... وقد تعرض نص هذا القانون للتحفظ من بعض الأعضاء الجامعة، وفي مقدمتهم مصر، المحتكرة للمنصب عرفياً استثناءً، في فترة طردها من الجامعة.[2]

تجسّد مضمون هذا التحفظ فعلاً، بحذف وإسقاط نص البند من مضمون المبادرة، والإبقاء على العرف الحالي بالاحتكار الجنسية المصرية لمنصب الأمين العام. وفي التعقيب على نص المبادرة بشكل عام، صرّح وزير الخارجية الجزائري أنذاك، عبد العزيز بلخادم "بأن الهدف من إعلان المبادرة هو إصلاح البيت العربي لمواجهة الإملاءات والضغوط الخارجية "....مؤكداً أن الجزائر لا تريد فرض أمرها على أحد، وإنما تدعو إلى التوافق في اتخاذ القرار".[3] كما أن

[1] معراف، **مسارات التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص ص .346-347.

[2] نابي،" دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة....."، مرجع سابق، ص ص.172 - 173.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين "الفوضى البناءة" و"توازن الرعب"** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، مارس 2008)، ص ص. 285-286.

الإقرار والموافقة بالأغلبية البسيطة في القضايا الموضوعية والإجرائية، وتحديد نسبة الثلثين في اعتماد القرار، يعد خطوة أولى في مسيرة إرساء مبدأ الديمقراطية داخل مجالس الجامعة.[1]

ثانيا: مرحلة ما بعد الحراك السياسي:

كانت الجامعة العربية منشغلة بإعداد رؤية استراتيجية واضحة لمشاريع الإصلاح، على شاكلة ما ثم طرحه في اجتماع القمة بليبيا 2010، التي أعلن فيها أمين عام للجامعة أنذاك عمرو موسى عن "مشروع رابطة دول الجوار"، الذي دعا فيه إلى إقامة كيان إقليمي موسع يضم في عضويته كلاً من تركيا وإيران[2]، غير أنّ واقع الحراك العربي فاجأ المتابعين وصناع القرار على المستوى العربي، فتغيرت معه الالتزامات والأولويات، وهو ما انعكس على صيغة القرارات اجتماع مجلس الجامعة على مستوى القمة بغداد بتاريخ 29مارس 2012، حيث جاء في نص البيان الختامي، إلى ما يدعو إلى تفويض الأمين العام بإعداد مشروع إعادة هيكلة جهاز الأمانة العامة، فضلاً على إعادة صيغة نص نظامها الأساسي، حتى ترتقي بأساليب عملها بما يسمح لها بالتكيف مع مستجدات الواقع السياسي الراهن. وقد تم تجسيد ذلك بإنشاء لجنة سياسية وقانونية مستقلة تناط بها مهمة وضع مشروع لإصلاح وتطوير الجامعة.[3]

- اجتماع القمة العربية في الدوحة -26 مارس 2013:

جاء بيانه الختامي ما ينص على مجموعة من القرارات الهادفة إلى بلورة وإصلاح الوضع المؤسسي للجامعة والنظم العربية على السواء، من أبرزها:[4]

- الدعوة الى تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- فتح باب المشاركة الديمقراطية أمام الأطياف الشعبية.

---

[1] نابي،" دور جامعة الدول العربي في الحفاظ على السيادة...."، مرجع سابق، ص. 173.

[2] نصر الدين، **حال الأمة العربية 2013- 2014**، مرجع سابق، ص.147.

[3] عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي**، مرجع سابق، ص .323.

[4] نصر الدين، **حال الامة العربية 2013 – 2014**، مرجع سابق، ص. 147.

- ترقية حقوق الإنسان داخل العالم العربي بما يحفظ كرامة المواطن العربي.
- المساواة في الحقوق والوجبات بين أبناء الوطن الواحد.

واستمرت برمجة رؤى الإصلاح وتطوير الجامعة من خلال الاجتماع الذي عقد بتاريخ 02 مارس 2014، المتعلق بإعداد مشروع تطوير الجامعة، والذي حدد أربع بنود رئيسية ينطلق منها مشروع الاصلاح، هي:[1]

- بند يتعلق بإعادة هيكلة أجهزة وآليات الجامعة.
- بند ينص على تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي عربياً.
- بند يحدد آليات المناسبة لدمج الإطار الشعبي الجماهيري في فعاليات العمل العربي المشترك.

- المبادرة السعودية الثانية:

جاءت هذه المبادرة في خضم الظروف السياسية والأمنية التي كانت تشهدها المنطقة العربية، وقد طرحت صيغتها في اجتماع القمة العربية بالأردن عام 2017، حيث أعلن فيها الملك السعودي "سلمان عبد العزيز"، على ضرورة إجراء إصلاح هيكلي ومؤسسي للجامعة العربية، بما يمكنها من الارتقاء بعملها وتكيفيها مع المستجدات الأمنية الراهنة. كما جاء نص المبادرة، على العمل على طرح نموذج جديد لتعديل الميثاق، الذي أصبحت الكثير من بنوده تشكل عائقاً وظيفياً لجهاز الجامعة. كما عرجت المبادرة على مشكل تنفيذ القرار داخل مجالس الجامعة، وذلك باستحداث آلية قانونية تفرض على الأعضاء التزام السياسي والقانوني بالتنفيذ الحرفي لنصوص القرارات المنبثقة عن مجالس الجامعة[2]، من خلال التركيز على ثلاثة جوانب أساسية تمثل صلب المبادرة ومضمونها:[3]

[1] المرجع نفسه، ص. 148.

[2] عبد الكريم، "دور جامعة الدول العربية...."، مرجع سابق، ص110

[3] المرجع نفسه، ص 124.

أ- وضع نص قانوني جديد للميثاق، موافق ومجاري للتغيرات السياسية الراهنة.

ب- وضع بند، ينص صراحة على القوة الإلزامية للقرارات التي تصدر عن مجالس الجامعة، بما يضبط ويقيد الأعضاء من مبررات وأعذار التنفيذ.

ج- النص على تنفيذ الإجراءات القانونية القاسية والرادعة على أي عضو لا يفي بالالتزامات، المتعلقة بتنفيذ القرارات الموقع بشأن تنفيذها.

يمكن القول مما سبق ذكره، أن مضامين هذه المبادرات قد تباينت واختلفت مع السياق المرحلي الذي شهدة الواقع العربي الرّاهن:

- مرحلة ما قبل الحراك السياسي:

جاءت في ظروف وتحديات ذات طابع قومي، أو فوق قومي، من خلال ما كانت تشهد الساحة العربية من خلافات سياسية ونزعات حدود بين الكثير من الدول العربية، أو من التحديات الأتية من البيئة الخارجية، كالانتهاكات الإسرائيلية للعمق الجغرافي العربي وعلى رأسها القضية الفلسطينية، أو من تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، على أركان بنية النظام العربي والجامعة ككل. وهذا ما جعل مضمون صيغ المبادرات يأتي في إطار التقليدي، من خلال نصوص تدعو إلى التركيز على إعادة النظر في الجانب المؤسسي للجامعة، أو بطرح صيغ جديدة لتعديل الميثاق، والتي كانت في عمومها تهدف إلى تعزيز الأمن القومي العربي، أو بمعنى المحافظة على الوضع الراهن. وهذا بضبط ميزان القوى داخل بنية الجامعة. بين الأطراف المحافظة على الوضع والأطراف الرّاغبة في التعديل والتغيير، وهو ما تضمنته المبادرة الجزائرية، من خلال طرح لصيغة مقترح تدوير منصب الأمين العام، الذي هو حكر على دولة مصر مند التأسيس إلى يومنا، باستثناء فترة طردها من الجامعة.[1]

[1] عبد، "الجامعة العربية وضرورة..... "، مرجع سابق.

- مرحلة ما بعد الحراك السياسي:

عرف السياق المحلي العربي في هذه الفترة مجموعة من التحولات السياسية والأمنية والتي شهدتها ساحة دول محل الدراسة، وذلك بتحول طبيعة ومصدر التهديد من البيئة الخارجية إلى البيئة الداخلية للدول الأعضاء في الجامعة هو ما ألزم مختلف المبادرات للإصلاح وتطوير الجامعة أن تتعدى الصيغ التقليدية للإصلاح التي طرحت في المبادرات السابقة، وذلك من خلال طرح صيغ جديدة لتطوير وإصلاح الجامعة تجاري السيّاق السياسي والمجتمعي العربي، وهذا من خلال إدراج بنود أساسية تخص مجال حقوق الإنسان وتطوير المجال الاجتماعي والثقافي العربي، وهو ما عبر عنه مشروع إصلاح الجامعة المنبثق عن إعلان الدوحة عام2013.[1] أما فيما يتعلق بالمبادرة السعودية الثانية، فقد ركزت على نقطة إلزام والالتزام بتنفيذ القرارات مع حق فرض الإجراءات الرّدعية ضد كل من يخل بالالتزام والتنفيذ، إلا أنها جاءت في العموم تكراراً للصيغ التقليدية السالف ذكرها، من خلال إعادة طرح للآليات التطوير المؤسسي وتعديل الميثاق، وفي تجاهل تام لما ورد في اجتماع الدوحة وما تلاه، المتعلق بمجال حقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة السياسية.

كما يلاحظ في قراءة عامة وشاملة لصيغ المبادرات بشأن موضوع تطوير وإصلاح الجامعة، أنها افتقرت لبرنامج المتابعة ورصد ما طبق على أرض الواقع وما لم يطبق، كما أن جل هذه المبادرات لم تأسس على حقيقة موضوعية ومنهجية نقدية لمشروع الجامعة ككل، بل طُرحت في ظروف طارئة وبأساليب وصيغ استعجالية وسطحية[2]. كما أنها لم تحقق هدفها المنشود بسبب التناقضات المصلحية والقطرية الضيقة التي حكمت هذه المبادرات، بمعنى أن كل مبادرة كانت تنطلق من نظرة أحادية لكل قطر، مع إغفال وتجاهل للطرح الموضوعي لبعض نصوص المبادرات الأخرى. هذا ما خلق نوع من التصارع والتصادم السلبي حول

[1] نصر الدين، **حال الأمة العربية 2013-2014**، مرجع سابق، ص .150.

[2] المرجع نفسه، ص.151.

التوافق على صيغة المبادرة الأحسن والأفضل، والذي كان من أثره إجهاض أغلب هذه المبادرات وإفراغها من مضمونها ومحتواها الموضوعي والحقيقي، ليكشف حجم الأزمة التي يؤسس عليها مبنى الجامعة.[1]

المطلب الثاني: محاولة تطوير الجامعة

ترتكز أغلب رؤى إصلاح الجامعة على موضوع تعديل الميثاق، وبالأخص فيما يتعلق بنظام القرارات، الذي يقوم على أساس قاعدة الإجماع في عملية التصويت واتخاذ القرار. ومما لا جدال فيه أن موضوع تعديل الميثاق في الأصل ذو طبيعة سياسية، إلا أن إجراءات التعديل من الضبط التشريعي والتكييّف القانوني هي عملية قانونية بالأساس، وعليه يبقى موضوع التعديل رهين الإرادة السياسية، فإذا ما توافر الإجماع السياسي على موضوع التعديل، فإن ما يأتي بعد من إجراءات قانونية يبقى مسألة ضبط نصوص قانونية لا تثير إشكالات البتة.[2]

كما يعد موضوع تعديل الميثاق مسألة قائمة منذ تأسيس الجامعة والإعلان عن ميثاقها، وجوهر النقد أن الميثاق في نصوص بنوده عكس مصالح ووجهة نظر الدول المؤسسة، والتي لم يكن يزيد عددها على سبعة دول. فضلا على أن موضوع تعديل الميثاق جانب موضوعي ومنطقي لأي تنظيم قانوني بحكم حجم التغيرات السياسية التي يعرفها الواقع السياسي باستمرار....إلا أن جوانب السلبية التي حكمت موضوع تعديل الميثاق هو اقتصارها على الجوانب الشّكلية الإجرائية، مثل تقديم موعد انعقاد المجلس من شهر أكتوبر، إلى شهر سبتمبر. أما من حيث الجوانب الموضوعية، فإن ما تعرض له الميثاق في هذا الشأن قد اقتصر على الجوانب الجزائية، من خلال تحيين طبيعة المواد القانونية، أو زيادة بعض الأحكام في نصوص الميثاق التي فرضتها التغيرات السياسية، كاتساع حجم العضوية في الجامعة العربية أو بنمط تراتبية الدول وتوزيع القوة داخل مجال النظام العربي. و يلاحظ في هذا السياق أن أغلب

[1] معراف، **مسارات التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص.344.

[2] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص.169.

التعديلات التي مست نص الميثاق قد تجسدت أو طرحت في ميدان الدفاع العربي المشترك، ومجال التعاون الاقتصادي، نظرًا للأهمية الاستراتيجية القصوى لهما، وقد ترجمت مضامين التعديلات على أرض الواقع بتأسيس مجلس الدفاع المشترك، والمجلس الاقتصادي كمؤسسات مستحدثة ضمن أجهزة الجامعة المتعددة....ورغم ما لحق بالميثاق من تعديلات، فإنه يبقى بنصوصه الحالية يحتاج إلى المزيد من جوانب التعديل، وعلى الخصوص في المسائل الجوهرية والحساسة، ووفق ما تنص عليه أحكام المادة (15) من الميثاق. كما طُرحت الكثير من الأفكار والمشروعات لتعديل الميثاق،[1] انطلاقا من كون الميثاق الحالي أصبح يتجاوزه الزمن في الكثير من البنود. إذ تتمحور نقاط التعديل في ثلاث مسائل أساسية كانت محل جدل وخلاف داخل أروقة الجامعة، وهي:

أ-العضوية:

يقصد بالعضوية في نصوص الميثاق المواد القانونية التي تقرر أحكام العضوية المتضمنة في أحكام وضوابط تقرر موضوع اكتساب العضوية، وأخرى خاصة بعوارض ونقض العضوية. كما تُفصل هذه الأحكام الإجراءات القانونية الواجب تحققها حتى يتقرر الأمر النهائي في مسألة الانضمام للجامعة.[2] وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الميثاق، باشتراطها حضور عنصري الاستقلال والسيادة كشرط لزوم في باب العضوية للجامعة، كما نصت أيضا على الدول الراغبة في الانضمام، على ضرورة اتباع الإجراء القانوني المتمثل في تقديم طلب الانضمام على مستوى جهاز الأمانة العامة، والذي سيتم عرضه على المجلس في أول اجتماع يعقده مباشرة بعد إيداع الطلب[3]. وإذا كانت المادة الأولى قد حددت شروط

---

[1] حسين البحارنة، " ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة "، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص.114.

[2] شلبي، **أصول التنظيم الدولي**، مرجع سابق، ص.655

[3] أحمد الرشيدي، "الجامعة العربية 55 على الطريق العمل العربي المشترك"، على الموقع: **https://www.aljazeera.net**، تاريخ الاطلاع: (2022/04/16).

اكتساب العضوية، فإن هناك مواد أخرى تقرر أحكام الانسحاب أو الفصل من العضوية... وهذا ما نصت عليه المادة (18) من الميثاق: "أنه إذا قررت الدولة العضو في الجامعة الانسحاب، عليها إبلاغ انسحابها قبل مباشرته تماما بسنة كاملة. كما نصت نفس المادة: على أن "للمجلس كامل الحرية في فصل أي دولة عضو لا تفي بالتزاماتها وواجباتها المنصوص عليها في الميثاق، بالإجماع، ما عدا الدولة موضوع النص". وعلى الرغم من ذلك، فإن تاريخ الجامعة لم يشهد أي حادثة انسحاب لأي عضو، وأقتصر الأمر على التلويح بالانسحاب أو المقاطعة. إلا أن واضعي الميثاق قد قصروا في هذا الجانب، بنصهم لمواد تجيز الانسحاب بكل يسر وسهولة، بل كان حرياً بهم أن ينصوا مواد تُعسر وتُصعب من دواعي الانسحاب، أو بتجاوزهاً سكوتاً محاكاة لما هو معمول به في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.[1]

يمكن القول أن مسألة العضوية في الجامعة لم تُثر أي جدالات قانونية نظراً لصيغة الموضوع السياسية، فضلا على رغبة الدول العربية لانضمام لهذا الإطار السياسي. وبقي الخلاف والنزاع حول موضوع الانسحاب والفصل من الجامعة الذي لم يحدث بالمطلق بسبب تمسك الجامعة بعضوية أعضائها وحرص أعضائها على التزام بإطار الجامعة، والحالة الشاذة التي سجلت فيها حالة أشبه بحالة الفصل هي حادثة وقف عضوية مصر بعد خروجها وكسرها حاجز الالتزام العربي المعادي لكيان الصهيوني، من خلال توقيعها اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979، وكذا تجميد عضوية كل من ليبيا وسورية في الجامعة، على إثر وقائع الحراك السياسي وإفراط كلا النظامين في استخدام أساليب القسوة والبطش غير المبررة لاحتواء الحراك الجماهيري السلمي[2].

وقد أعيدت عضوية ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي، أما عضوية سورية فلاتزال مجمدة إلى حد كتابة هذه السطور، رغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية التي توحي بقرب عودتها

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العالمة أجهزة الجامعة**، موسوعة المنظمات الدولية، رقم.6 (الأردن: دار الحامد النشر والتوزيع، 2011)، ص ص.51-52.

[2] عبد، "الجامعة العربية وضرورة....."، مرجع سابق.

إلى عضويتها في الجامعة في المستقبل القريب. غير أن هذا العارض من عوارض نقض العضوية، وبالخصوص في جانب أمر الانسحاب الذي كان محل نزاع وخلاف قانوني، قد ثم تداركه في مشروع التعديل اللاحق، الذي نص حرفياً على أن مسألة الانسحاب غير مستحبة، ولكن يوجد ما ينص قانونا على نقض ذلك، ويمكن تفسير هذا التعارض في نصوص الميثاق في هذا الباب، راجع لكون صيغة التعديل أرادت تشريع لقانون يقيد من سلطة النص القانوني السابق، فضلاً على الاعتبارات السياسية التي تقوم عليها الجامعة بكونها منظمة قومية جامعة لكلمة الدول العربية..... كما أن مشروع التعديل الجديد قد ألغى نص المادة (18) فقرة (2) من الميثاق من الميثاق الجامعة، التي تعطي للجامعة كامل الصلاحية في اتخاد إجراءات الفصل ضد أي عضو أخل بأحكام ومواد الميثاق على اعتبار أن عوارض الإخلال صدرت من طرف النظام القائم، ولا يجب أن تتعدى أثار الإخلال إلى المستوى الشعبي الجماهيري. واقتصر نص المشروع على جواز اتخاد جميع التدابير الرّدعية والعقابية، بما في ذلك نقض العضوية الدولة المخلة بأحكام الميثاق (المادة 5 من المشروع).[1]

ب – نظام القرارات في الجامعة:

ترتكز أغلب الانتقادات الموجهة للميثاق حول هذه النقطة بالذات، المتعلقة بموضوع نظام التصويت داخل مجالس الجامعة، حيث شكّل مضمون هذا الموضوع محور جميع الأفكار المطروحة بخصوص تعديل الميثاق، من خلال مختلف الدعوات والمقترحات التي نادت بضرورة إعادة النظر في آليات صنع القرار داخل مجالس الجامعة، وبالذات على مبدأ قاعدة الإجماع، التي أصبحت تشكل نقطة تقاطع وتصادم بين أعضاء الجامعة في الكثير من القضايا والمنازعات العربية، بالأخص قضايا جوهر الأمن العربي.[2]

[1] البحارنة، "ميثاق الجامعة. العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص .116– 117.

[2] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص.169.

هذا ما تضمنته بالفعل مختلف صيغ المبادرات الرّسمية للإصلاح السالف ذكرها، والتي ركزت في عمومها على ضرورة إعادة النظر في صيغة قاعدة الإجماع، الصيغة الرّسمية لإصدار القرار دخل مجلس الجامعة، التي أصبحت في –نظر المختصين والفقهاء القانونين– غير مناسبة ولا تلائم واقع المتغيرات السياسية الراهنة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والدولي، مع اقتراحهم إلغاءها وتعويضها بقاعدة أغلبية الثلثين، الصيغة القانونية المناسبة للإصدار القرار، والتي تلقى في مضمونها درجة من القبول والتوافق بين أعضاء الجامعة. وما يبرر هذا الرفض والنقد لمبدأ الإجماع ما تقرره المادة السابعة من الميثاق التي نصت على أن: " ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزم لمن يقبله، وفي حالتين تنفذ قرارات المجلس، في كل دولة وفي نظمها الأساسية".[1]

يعكس هذا النص من حيث الواقع إشكالات سياسية تحدّد في ثلاثة جوانب: أولها مبدأ الإجماع الذي يعطي لكل دولة حق الاعتراض أو الموافقة على أمرها دون النظر إلى الجوانب الموضوعية المحيطة بالقضية المراد دراستها، أو بالاعتبارات تثقل الدولة العضو، ومن جانب الظروف السياسية والدستورية القائمة أو من جانب الظروف السياسية العادية والاستثنائية التي تشهدها الدولة العضو. ومن جانب الأخر، فإن غياب مبدأ الإلزام الأعضاء بالإيفاء بتنفيذ القرارات المجمع عليها، والتي استوفت شروط الصحة والمصادقة القانونية، يشكل معضلة سياسية وقانونية ضربت مصداقية القرار العربي عرض الحائط.[2] إلا أنه في ظل الإصلاحات التي طرأت على نظام التصويت داخل مجالس الجامعة، تم تدارك هذا النقص جزئياً، وذلك بعد تفعيل إجراءات التعديل على بعض نصوص النظام الداخلي للمجلس عام 2008، من خلال العمل على تضييق مبدأ الإجماع في قرارات المجلس واقتصارها على القضايا التي تخص فصل الدولة من الجامعة نهائيا، طبقاً لما ورد في أحكام المادة 18 من الميثاق . كما

[1] عبد المنعم، **جامعة الدول العربية: دراسة تاريخية**، مرجع سابق، ص. 108.

[2] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص. 178.

تم إدراج مبدأ التوافق على إصدار القرار من طرف أعضاء المجلس، وعند حصول التوافق على صدور القرار، يمرّ القرار على نظام التصويت. و يقرأ في هذا الجانب أن برامج الإصلاح قد فرقت وميزت بين القضايا والمسائل القانونية الإجرائية والقضايا القانونية الموضوعية، وهو ما أوضحته المادتان (11) و (12) النظام الداخلي للمجلس.[1]

المادة (11): تتعلق بجوانب صحة الانعقاد وإجراءات وقواعد التصويت، وجاء فيها:[2]

1-شرط بلوغ النصاب القانوني ثلثي الأعضاء لوجوب صحة انعقاد المجلس.

2-مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة السادسة، والفقرة (2) من المادة الثامنة عشرة من الميثاق، يتم اتخاد القرار بصيغة توافق الآراء ما أمكن ذلك.

3-في حالة تعذر تحقق مبدأ توافق الآراء طبقا لما ورد في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة، يتم اتباع اجراءات التالية:

أ.تأجيل موضوع القرار إلى دورة المجلس المقبلة.

ب.إذا كان الموضوع متعلقاً بظروف الاستثنائية أو الاستعجالية، فتبرمج له دورة خاصة استثنائية في مهلة زمنية لا تتعدّى 30 يوماً.

ج. إذا تعذّر حصول التوافق، يحال القرار على نظام التصويت، ويقرّ الموافقة على نفاذه بعد الحصول على نسبة تقدر بثلثي الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، هذا بالنسبة للقرارات التي تخص المواضيع والقضايا الموضوعية.

---

[1] عبد الله علي عبو، **المنظمات الدولية: الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية الشخصية** (الأردن: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011) ، ص ص. 392-391.

[2] "نصوص ومواد النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية": على الموقع: **https://www.mohamah.net**، بتاريخ 2023/01/08.

4- الموافقة بالأغلبية البسيطة لأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، تخص القرارات الأخرى التي لم تُدرج في الفقرة (ج) من هذه المادة. بشرط عدم الاخلال بأحكام الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وأحكام المادة السادسة عشرة من مواد الميثاق.

المادة (12): ميزت ما يدرج ضمن المسائل الموضوعية التي يشترط فيها نصاب قانوني مقداره ثلثا الأصوات الحاضرة والمشاركة في التصويت، وتشمل القضايا المتعلقة بالأمن العربي، وسيادة الدول الأعضاء ووحدتها الوطنية، واستراتيجيات صون الأمن القومي العربي، والتدابير الاستباقية لدفع العدوان الخارجي على الدول الأعضاء، إضافة إلى قضايا متعلقة بالجانب المؤسسي، مثل مواضيع تعديل الميثاق أو إضافة ملاحق له، واستحداث أجهزة جديدة ضمن هيكل الجامعة، وباب العضوية في الجامعة، سواء ما تعلق بمسألة الانضمام، أو تعليق العضوية، أو الفصل، مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة (18) من الميثاق، وتعيين الأمين العام واعتماد الأمناء المساعدين له. فضلاً عن المسائل والقضايا التي يقرر المجلس بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت أنها من المسائل الموضوعية. باستثناء ما ورد في نص الفقرة الأولى (أ. ب. ج) من المادة (11) ، والتي تدرج ضمن المسائل التي يتم إقرارها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت.[1] فضلا عن ذلك، فإن الأمر الثاني الذي ظل يشكل عائقاً في نظام التصويت واتخاذ القرار داخل مجلس الجامعة، هو غياب مبدأ الإلزام الموجب بتنفيذ القرارات على الأعضاء، وهو ما ركزت عليه المبادرة السعودية المتأخرة للإصلاح موضوع تعديل الميثاق، بما يمنح الجامعة سلطة أكبر على الأعضاء ويعمل على إعطائها أكبر دفع وأكثر فاعلية في لعب الأدوار في القضايا والمسائل المحورية على المستوى المحلي والإقليمي.[2]

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الكريم،" دور جامعة الدول العربية...."، ص.124.

لقد شكل غياب مبدأ الإلزام ثغرة قانونية مكنت الدول الأعضاء من الافلات من تبعات التنفيذ، أو التحجج بصيغة الاعتراض والنقض لبعض القرارات المحورية التي شكلت تهديداً جوهرياً على الأمن القومي العربي، والتي عملت على تحجيم وتقزيم دور فعالية الجامعة، و أصبحت أغلب القرارات التي تصدرها ذات طابع شكلي برتوكولي فقط، وعليه فقد تعرضت هذه الصيغة في التصويت لانتقادات شديدة لكونها تقوم على أساس قاعدة الإجماع الخالية من مبدأ الإلزام، التي كان لها أثر سلبي الواضح في عرقلة وإجهاض دور الجامعة على المستوى السياسي والأمني.

فقد أثبت الواقع السياسي العربي أن نظام التصويت بصيغته القانونية الحالية أصبح يشكل عائقاً وظيفياً أمام استصدار القرارات اللاّزمة في بعض الظروف الطارئة والحرّجة التي واجهت مركز القرار العربي. وعليه، فقد حان الوقت لإعادة النظر في نظام التصويت الحالي من خلال إيجاد طرق وقواعد جديدة للتصويت داخل مجالس الجامعة تراعى فيها مقتضيات سيادة الأعضاء القطرية ومحددات التكامل الإقليمي العربي. وعلى الرغم من إجراءات التعديل التي أجريت وأدرجت في نصوص الميثاق، فإن أغلبها لم يفعل ولم يطبق بالشكل المطلوب، والشيء المجمع عليه في هذا الشأن، أن قاعدة الإجماع في التصويت قد تجاوزتها الأحداث، ولم تعد تفي بمقاصد وأهداف الواقع السياسي العربي المتغير.[1]

وجب في الأخير فتح مجال للنقاش والبحث عن أفضل الصيغ التي يمكن أن يتأسس عليها نظام التصويت الجديد، وفي هذا الباب يمكن إدراج اجتماعات التشاور والتباحث والتصويت بصيغة التوافق في الآراء، أو الأغلبية البسيطة أو المطلقة، مع إمكانية تكرار عملية التصويت على الموضوع ذاته أكثر من مرة في حدود الحالات الاستثنائية والشاذة، وبضوابط قانونية دقيقة وصارمة. كلها أفكار ومشاريع بحثية جادة وخلاقة والهادفة في مضمونها إلى

[1]" المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية..... "، مرجع سابق.

التكيّف المرّن مع إشكالات السياسية والقانونية التي أصبحت تواجه نظام التصويت الحالي، بما يعطي دفعة قوية للجامعة في سبيل تحقيق أهداف العمل العربي المشترك.[1]

ج – المبادئ والأهداف:

جاء الميثاق غامضاً ومبهماً في تحديد مبادئ وأهداف الجامعة، وهذا باعتراف أصحاب الاختصاص من الباحثين والسياسيين والفقهاء القانونيين، حيث جاءت نصوص الميثاق في هذا الشأن بأساليب وصيغ معقدة يتعسّر معها تحديد وضبط الالتزامات الواجب السير على نهجها، فهي لا تعدو في عمومها على كونها عبارات إنشائية تقريرية مفتوحة على شتى الدلالات والمعاني اللّغوية والسياسية. فعلى سبيل المثال، الميثاق، لم ينص بصريح العبارة على مواضيع الوحدة والاستقلال الدول العربية، التي مثلت أهم القضايا التي شغلت الرأي العام العربي أنذاك، وحتى لفظا الاستقلال والسيادة اللذان نصت عليهما المادة الثانية، فهما استقلال الأعضاء في سياق العلاقة السياسية بين أعضاء الجامعة، وليس في إطار العلاقات الدولية بمفهومها الموسع. ونفس الأمر مع لفظ الوحدة التي لا نص صريح يشير إليها في مواد الميثاق، ولا في برامج ومشاريع التعديل المقدمة لإصلاح الجامعة، باستثناء المبادرة الليبية عام 1990، التي نصت على موضوع الوحدة بشكل دقيق وصريح.[2]

كما يلاحظ على نصوص الميثاق الجفاء التام بما يتعلق بمواضيع حقوق الإنسان، ويمكن تبرير ذلك بكون الجامعة تأسست في فترة تاريخية اتسمت بغياب مفاهيم حقوق الإنسان على مستوى العلاقات الدولية. غير أن التعديل الذي أجري عام 1983، فقد ثم إدراج بعض النصوص التي تخص مجالات حقوق الإنسان، ذلك بطرح و إعداد مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في إطار الجامعة، والذي نص على الرفض القاطع لتقييد أي حق من حقوق الإنسان المواطن العربي تحت أي حجج أو مبررات، استناداً إلى مبادئ القانون الدولي واتفاقيات

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد، "الجامعة العربية وضرورة....."، مرجع سابق.

جنيف (المادة2) (الفقرة أ). كما أشار إلى منع وتعليق عقوبة الإعدام في القضايا السياسية (المادة 36)، وعدم تضيق على الأقليات الإثنية أو الدينية (المادة 29). نصوص هذا المشروع أقرها مجلس الجامعة عام 1994، لكن غياب الأليات والأطر التنفيذية خلق إشكاليات قانونية توجب أعضاء التزام بمحتوى النصوص حرفياً، كما أنها اصطدمت بعوائق وعقبات نصوص الأحكام العرفية والاستثنائية التي حكمت الواقع السياسي العربي.[1]

بقيت معها مبادئ وأهداف الجامعة محل لبس وغموض وعسر وصعوبة في استنباط وقراءة معانيها الحقيقية حتى يمكن تحقيقها فعليا على أرض الواقع. غير أنه، ومع مشاريع التعديل الأخيرة، فقد تم تدارك هذا النقص وسد الثغرات من خلال إدراج نصوص وأحكام في مواد الميثاق تنص على أهداف الجامعة الجوهرية بشكل صريح ودقيق، وهي كما يلي:[2]

أ- توثيق الروابط على مختلف المجلات بين أعضاء الجامعة.

ب- ترقية مجلات حقوق الانسان على مستوى النظم العربية.

ج- العمل على إقامة دولة فلسطين عربية حرة.

د- تحقيق السلام والأمن على مستوى الإقليمي والدولي.

س- تعزيز مجلات التعاون مع المنظمات القائمة في الساحة الدولية.

ر - العمل على تحقيق الأمن البيئي في الوطن العربي.

ك- المواطن العربي جوهر كل مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي.

ل- أولوية الجامعة في حل النزاعات العربية على غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

---

[1] هلال ومسعد، **النظم السياسية العربية**، مرجع سابق، ص ص. 39- 40.

[2] البحارنة، "ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة"، **في جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص.115- 116.

م- تحفيز الدول الأعضاء على برمجة المشاريع التي تبلور من مفهوم الوحدة العربية.

ن- إعادة الهيبة والاعتبار للجامعة عن طريق إيفاء بتعهداتها، وتسليط الإجراءات القسّرية والرّدعية ضد أي عضو تعد حدود التزاماته السياسية والقانونية.

و- منع الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات سياسية تتناقض وتتصادم مع أهداف ومبادئ الجامعة، أو تعرقل من مسيرة العمل العربي المشترك.

ومع هذا كله، تبقى أهداف ومبادئ الجامعة بحاجة إلى إرادة سياسية جادة تترجم معانيها المثالية إلى مواقف وأفعال حقيقية يرتقي في أفقها الواقع العربي الراهن.

المطلب الثالث: الإصلاح الهيكلي التنظيمي للجامعة

مثلث قمت بيروت عام 2002 القمة الأولى التي انطلقت فيها مرحلة المباحثات والمشاورات بشأن إعادة الهيكلة التنظيمية للجامعة، كخطوة أولى في مشاريع الإصلاح والتطوير المؤسسي، ثم تلتها قمة شرم الشيخ، التي تبلور فيها مشروع الإصلاح والتطوير بشكل أكبر من خلال العمل على وضع سياسة تطوير مؤسسي للجامعة. وقد تلقت الجامعة صيغ مقترحات تخص مشاريع الإصلاح من سبع دول عربية: مصر، السعودية، اليمن، ليبيا، السودان، قطر، وأخيرا الأردن. وهو ما استدعى من الجامعة تشكيل فريق من الباحثين والخبراء للنظر والتقصي في مضمون هذه المقترحات.[1]

أسفر مضمون هذه المقترحات على وضع الصيغة النهائية الخاصة بالمبادرة العربية لإصلاح الجامعة، والتي تم الإعلان عنها من طرف الأمين العام السابق للجامعة " عمرو موسى "، في اجتماعات الجامعة على مستوى الوزاري، ومن أهم البنود التي نصت عليها:[2]

- تأسيس البرلمان العربي.

[1] المرجع نفسه، ص.12.

[2] هريدي، "مبادرات تطوير الجامعة..... "، مرجع سابق.

- تأسيس مجلس الأمن العربي.
- وضع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية
- وضع نظام اعتماد القرارات في الجامعة.

جدولت هذه المقترحات ضمن أعمال اجتماعات القمة العربية بتونس عام 2004، حتى تتبلور صورتها وتتخذ معالم الإصلاح وتعديل الميثاق طابع الدقة والجدية[1]، وهو ما تحقق فعليا بموجب التعديل الذي طرأ على ميثاق الجامعة في اجتماعات القمة العربية. التي انعقدت بالجزائر عام 2005، بصدر القرار الذي يدعو إلى استحداث جهاز البرلمان العربي بموجب نص المادة (19) من التعديل الجديد، الذي قرّر إنشاء مؤسسة البرلمان العربي بنظام أساسي يحدد شكلها والمهام المنوطة بها، وأيضا اختصاصاتها ومجالات عملها. ويضم الجهاز في إطار تكوينه أربعة ممثلين لكل عضو من أعضاء الجامعة، ويتقدم شكله النهائي برلمان انتقالي في مدة تقدر بـ خمس سنوات، يليه الإعلان الفعلي عن تأسيس البرلمان العربي بشكل دائم، وتكون العاصمة دمشق السورية مقره الرسمي. أما مجالات اختصاصه فتتمثل في دراسة تحديات الوضع السياسي العربي الراهن وتداعياته الخطيرة على الأمن القومي العربي ككل، فضلا على ضبط السياسات والاستراتيجيات الأمنية الكفيلة بحماية أمن الدول العربية، مع إصدار توصيات بشأن تعزيز مسيرة التكامل العربي الاقليمي.[2]

كما جاء مشروع اليمن، مشابهاً لنموذج المبادرة الليبية، إذ دعا إلى تأسيس تنظيم يكون بديل عن الجامعة. مع الإبقاء على نفس الرؤية والطرح السياسي الذي كانت تقوم عليه الجامعة، وهذا ما نصت عليه المبادرة اليمنية لإصلاح الجامعة عام 2003، التي دعت صراحة إلى إنشاء تنظيم جديد تحت اسم "اتحاد الدول العربية" وبميثاق يحدد المبادئ والأهداف وآليات العمل، وكذلك الإطار التنظيمي، فضلاً عن مشروع دستور للاتحاد يحتوي على 67

[1] عبد، "الجامعة العربية وضرورة....."، مرجع سابق.

[2] عبو، **المنظمات الدولية**، مرجع سابق، ص .398.

مادة. ويختلف في نصوصه عن المبادرة المصرية التي أعلن عنها بتاريخ مارس 2003، والتي ركزت على الجوانب الأمنية وتثمين العلاقات السياسية بين أعضاء الجامعة[1]، وذلك باقتراح تأسيس:

أ – مجلس أمن عربي:

جاء نص إنشائه في اجتماع القمة العربية بالعاصمة خرطوم بتاريخ مارس 2006، وبعد الموافقة النهائية على نظامه الأساسي في ختام القمة، باشر أعماله ومهامه بتاريخ جوان 2007، بعد إيداع وثائق المصادقة على نظامه الأساسي من طرف سبع دول عربية لدى جهاز الأمانة العامة. وفي اجتماع القمة العربية بدمشق في مارس 2008، صدر القرار رقم 407 الذي نص على الإشادة بدور مجلس السلم والأمن العربي في تعزيز أبجديات العمل العربي المشترك، مع ضرورة تدعيمه بالوسائل الضرورية لأداء مهامه على أكمل وجه[2].

وقد صُمم المجلس ليكون أشبه بجهاز أزمات. يتميز بالسُّرعة والفاعلية القصوى في اتخاذ القرارات الحاسمة، خصوصاً في الأوقات الحرجة والصعبة، على أن يتعالى على العراقيل القانونية مثل مبدأ الإجماع وحق النقض والاعتراض، مع إمكانية متابعة ما يصدر عنه من قرارات من خلال آليات والوسائل التي تنشأ لهذا الغرض. كما حددت مهام المجلس حصراً، في المجال الأمني، كوضع سياسات واستراتيجيات الدفاع والأمن العربي، والتنسيق والتعاون الأمني بين أعضاء الجامعة من أي اعتداء على عضو عربي، ووضع التدابير الاستباقية في مجال الوقاية من الأخطار كنظام الإنذار المبكر، وفتح القنوات الدبلوماسية كالوساطة والمصالحة والتوفيق لتلطيف علاقات الخلاف والنزاع العربية، إضافة إلى التعاون الأمني

[1] عبد، " الجامعة العربية وضرورة ....."، مرجع سابق.

[2] سعيد البرعمي، " مجلس السلم والامن العربي آلية هامة من آليات العربي المشترك"، على الموقع:**https://wwwyoum7.com**، تاريخ الاطلاع: 2022/05/10.

والعسكري في مجال محاربة الظواهر الإجرامية كالجريمة المنظمة والإرهاب، والمتاجرة بالسلاح، ووضع مقترح إنشاء قوات حفظ سلام عربية إذ استدعى الوضع الأمني ذلك.[1]

ب – إقامة منتدى للأمن القومي العربي:

يكون أشبه بمخبر أكاديمي للبحوث الاستراتيجية والأمنية، يشارك في اجتماعاته ممثلو أعضاء الجامعة في مجلات وتخصصات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، فضلاً عن فتح باب المشاركة فيه أمام مسؤولي الأمن والمستشارين العسكريين التابعين لمختلف المعاهد والكليات العسكرية. ويتم في إطاره فتح مجال للنقاش والحوار الحرّ والبناء لبلورة أفكار ومهام بهدف صياغة استراتيجيات أمنية تمكن من احتواء بؤر التوتر والتهديد في المنطقة العربية، وكذا تناول تداعيات الصراعات الإقليمية التي قد تنعكس مخاطرها داخل مجال الجيوسياسي العربي، وجوانب أخرى تخص ملف العلاقات المدنية العسكرية.[2] وفي عام 2010، أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة نص القرار تحت رقم (499) الذي يخص وضع آلية لإدارة الخلافات العربية، ترتكز على مجموعة من المبادئ أهمها:[3]

أ – الالتزام بإبقاء الخلافات العربية داخل البيت العربي.

ب– تكريس لغة الحوار في العلاقات العربية مهما بلغت درجة الاختلاف.

د–عدم اللجوء إلى أي نوع من الحملات الإعلامية الدعائية الموجهة.

يحتم ما تقدم ذكره عدم إغفال أمر الإصلاح الإداري للجامعة والممثل في جهاز الأمانة العامة، الجهاز المسؤول عن متابعة وتنفيذ كل ما يصدر من قرارات عن مجالس الجامعة بمستويات تمثيلها المتعددة؛ إذ لا معنى للإصلاح إلا بوجود جهاز الأمانة العامة على درجة

[1] "المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية...."، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد أبو الوفا، **جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية: دراسة قانونية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط.02، 2012)، ص. 522.

كبيرة من الكفاءة وحسن التسيير، يناط به الدور الإداري وفق مستوى الأداء المطلوب. وهذا ما يتطلب وضع برامج خاصة لإعادة هيكلة وتفعيل دوره وتصحيح مساره الوظيفي في معالجة الحالات السياسية الطارئة والمستجدة. كما يجب أيضاً تدعيم جهاز الأمانة العامة بأفضل الكفاءات البشرية المتميزة، مع مراعاة جوانب التوزيع الجغرافي والدور السياسي للدول الأعضاء، فضلا عن ضرورة العمل على تحرير جهاز الأمانة العامة من أزمة القيود المالية التي أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهلها، ذلك بنص قانون يردع الدول الأعضاء المتأخرين في سداد أنصبتهم المالية المستحقة عليهم لدى الجامعة.[1]

كما يجب فتح أبواب مشاريع ومجالات أخرى تساهم في دعم مواردها لتحقق الاستقرار المالي، فضلا عن أن متطلبات التفعيل وإعادة الهيكلة تقتضي ميزانية وموارد المالية معتبرة. ومن جهة أخرى، ومن أجل إعطاء أكبر قدر من الفاعلية لجهاز الأمانة العامة ومن ورائه مؤسسة الجامعة، وجب تحرير منصب الأمين العام من منطق الاحتكار والاستحواذ، ليصبح المنصب دوالاً بين أعضاء الجامعة، وليس حكرا على طرف واحد، بهدف تحرير مركز الضغط وصنع القرار داخل الجامعة من الاعتبارات السياسية والأيديولوجية القطرية الضيقة. وفي ظل التغيرات السياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية، ممثلة في أحداث الحراك الشعبي وتداعياتها الخطيرة على بنية الدولة والمجتمع، وجب وصل جامعة الدول العربية بمنظمات المجتمع المدني العربي، مع ضرورة فتح منابر الخطاب أمام فعالياته المتعددة لطرح انشغالات وقضايا الرأي العام العربي، مما يساعد الجامعة على إعادة صياغة برامج وسياسات بما يتماشى مع تطلعات القاعدة الشعبية العريضة، مع إعادة النظر في طبيعة عمل أجهزتها ومحاولة تكييفها وفق محددات الوضع السياسي الراهن. وعليه، فإن مشاريع تعديل الميثاق يجب أن تتعدى الأطر القانونية والتنظيمية السائدة إلى طرح سياسات وأفكار مبدعة بشأن توثيق العلاقة بين الجامعة وفعاليات المجتمع المدني العربي، عن طريق خلق آليات تساهم

[1] "المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية....."، مرجع سابق.

في توظيف طاقات المجتمع المدني العربي بجميع مكوناته وأطيافه ومجلات اهتمامه المتعددة لخدمة وترقية دور الجامعة على المستويين السياسي الرسمي والشعبي الجماهيري قاطبة.[1]

وفي ذات السياق، وجب التأكيد على أن موضوع إصلاح وتطوير الجامعة لا يمكن أن يبقى حبيس الأطر القديمة والصيغ التقليدية، كتعديل الميثاق، أو إعادة النظر في آليات صنع القرار، أو التطوير المؤسسي للجامعة؛ فالسيّاقات السياسية على تعدد مستوياتها قد تعددت وتعقدت بؤر ومصادر توترها، و لم تعد معها الصيّغ التقليدية تستجيب لمثل هذه التحديات الجديدة، مما يحتم طرح أفكار ومبادرات جديدة تؤسس لآليات وأطر عمل خلاقة تتكيف وفق المستجدات الأمنية الراهنة.[2] لكن مع هذا، وكل ما قيل وطُرح سياسيا من مبادرات وآليات لتطوير وإصلاح الواقع المؤسسي للجامعة، سواء ما تعلق بنصوص الميثاق، أو ما تعلق بالآليات والأجهزة الجامعة، إلا أن أغلب بنود هذه المبادرات قد جمّدت ولم تُفعل على مستوى الواقع السياسي، باستثناء في بعض الجزئيات الفرعية التي لا تمس مباشرة القضايا الحساسة لجوهر الأمن القومي العربي... بقي معه أمر الإصلاح مثار جدل وخلاف دائم بين أعضاء الجامعة، ولم تفلح حتى المتغيرات الأمنية التي يشهدها السيّاق العربي منذ بداية 2011 في إعادة النظر في محتوى هذه المبادرات بما يسمح بإعادة ضبط التوازن داخل النسق العربي، حتى أضحى أغلبها قد تميّع واستهلك وانتهى تاريخ صلاحيته.

يمكن القول في الأخير إن مستقبل إصلاح وتطوير الجامعة أصبح يتعدى نطاق سلطة وإرادة الجامعة، بل أصبح مستقبل ومصير إصلاحها رهيناً بمتغيرات واقع النظام العربي. وأي حديث يتناول شأن إصلاح الجامعة سيرافقه حتماً وجوب إعادة النظر في واقع النظام العربي.

---

[1] " المرجع نفسه.

[2] جميل مطر، "واقع ومستقبل جامعة الدول العربية في ظل التحولات الاقليمية الراهنة "، على الموقع: **https://Futureuae.com/ar/activity//tem/158**، تاريخ الاطلاع: (2022/04/16).

وبالحقيقة الموضوعية، فإن بداية المسار الصحيح لإعادة الاعتبار للجامعة ينبغي أن تسبقها عملية إصلاح شامل وجذري لواقع النظام العربي ذاته.[1]

المبحث الثاني: الإصلاح في إطار بنية النظام العربي

يشير موضوع الإصلاح، بمفهومه الواسع والشامل، إلى الإصلاح في أبعاده المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتكاملة؛ فالإصلاح الحقيقي والمطلوب يستلزم أن يكون شاملاً وغير قابل للتجزئة حتى يعطي الإصلاح النتائج المرجوة والأهداف المتوخاة منه. وانطلاقاً من تشابك وترابط أبعاد الإصلاح وتأثرها المتبادل، من خلال التجارب وواقع المجتمعات التي تعاني من أزمات سياسية وأمنية يتبعها لزوماً أزمات اقتصادية تنعكس على واقع البنية المجتمعية اجتماعياً وثقافياً، نبحث في هذا الجزء من الدراسة موضوع الإصلاح على مستوى بنية النظام العربي ضمن الأبعاد الأربع الأساسية: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

المطلب الأول: الإصلاح السياسي.

يقصد بالإصلاح السياسي بالتغيرات التي تطرأ على البنى الرّسمية المشكلة للنظام السياسي، بالإضافة إلى الإجراءات والآليات المؤسساتية التي تنشأ لهذا الغرض، بهدف تحقيق الضبط وإعادة الاتزان بين أقطاب النسق السياسي للنظام من جهة، وبين بنى النظام السياسي القائم و بنى المجتمع من جهة أخرى، بهدف بقاء الدولة وديمومة النظام السياسي القائم. وفي هذا الصدد، نتقدم بمجموعة من الرؤى المحددة للإصلاح في المجال السياسي، يقتضي من صناع القرار ضرورة ترجمتها إلى خطوات ملموسة في إطار الشراكة بين النظام السياسي والمجتمع المدني، وتمثل هذه الرؤى فيما يلي:[2]

---

[1] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص.293

[2] مكتبة الاسكندرية، "وثيقة الإسكندرية مارس 2004"، على الموقع:**https://political-encyclopedia.org**، تاريخ الاطلاع: 2023/12/20.

1 – الإصلاح الدستوري والتشريعي:

تعتبر وثيقة الدستور من المواثيق الأساسية التي تنشئ بمقتضاها مؤسسات الدولة الرّسمية كافة، وعلى هذا الأساس يستلزم أن تتوافق نصوصها مع أحكام المواثيق الدولية المتعلقة بمجال حقوق الانسان. وفي ظل الأزمات السياسية والأمنية التي تشهدها بعض الدول العربية، يفترض وجوباً إعادة النظر في واقع النظم الدستورية العربية، خصوصاً ما يتعلق بنصوص المواد التي تتعارض مع النهج الديمقراطي الحق أو ما يتنافى واقعها مع قيم حقوق الإنسان الأساسية الموثقة ضمنيا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، تتضمن عملية الإصلاح الدستوري مجموعة من النقاط الأساسية، يمكن ذكرها كالآتي:

أ – تحقيق الممارسة الحقة لشرعية السلطة، عن طريق احترام مبدأ فصل السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، القضائية، مع احترام التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة. [1]

ب – تأسيس نظم برلمانية تفتح معها معالم الديمقراطية التشاركية الجماهرية.[2]

ج – ضمان مبادئ الحريات العامة من حرية الرأي والتعبير إلى الحق في الاضراب والاحتجاج القانوني المشروع الهادف إلى صون الحريات العامة والحقوق الأساسية.[3]

د– فتح المجال السياسي وفق الأطر الديمقراطية الصحيحة، تضمن المشاركة السياسية لجميع القوى والتيارات السياسية في إطار عملية انتخابيه حرة ونزيهة وشفافة.[4] وفي هذا السياق، يرى "داهل "DahL" أن جوهر القاعدة الديمقراطية يجب أن يؤسس على شرط المنافسة

[1] عياد، "مستقبل النظام الإقليمي العربي....."، مرجع سابق، ص.187.

[2] عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي**، مرجع سابق، ص.224

[3] محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة لإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2005)، ص.239.

[4] عياد، " مستقبل النظام الإقليمي العربي....."، مرجع سابق، ص.187.

السياسية في إطار الضوابط الشرعية للعملية السياسية، فضلاً على فتح المشاركة الفاعلة لكافة أطياف المجتمع، وعدم حصرها في الشأن الدستوري للحكم.[1]

هـ – إلغاء القوانين التعسفية التي تضيق المجال السياسي على تشكيلات المعارضة في إبداء أرائهم وطروحاتهم السياسية المتعارضة في الكثير من الأحيان مع مصالح وذوي النفوذ في السلطة، كما يجب الافراج عن سجناء الرأي والسياسة الذين لم تحال ملفاتهم بعد على القضاء، أو الذين لم تصدر ضدهم أحكام قضائية تطبيقاً لمبدأ "انتقاء وجه الدعوى"، كما نصت المادة (163) من قانون الإجراءات الجزائية: "إذا توصل قاضي التحقيق إلا أن الوقائع لا تشكل دلائل على وقوع الجريمة يدان بها المتهم، يصدر القاضي على إثرها، أمراً بألا وجه للمتابعة".[2]

2 – إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

ترتبط النظم الديمقراطية الرّاقية بوجود مؤسسات سياسية دستورية فعالة ومتكاملة في وظائفها ومهامها، والمجسدة في الهيئات الثلاثة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، بالإضافة إلى المؤسسة السلطة الرابعة، الصحافة والإعلام، وتليها في الأخير منظمات المجتمع المدني. هذا ما يستدعى من صناع القرار والسلطة في الدول العربية إعادة النظر ومراجعة حقيقة وموضوعية لطبيعة هذه المؤسسات، ونمط العلاقة الوظيفية والتكاملية فيما بينها، والمبنية على أساس التوازن والاتزان في المهام والوظائف.[3]

---

[1] دال، **عن الديمقراطية**، مرجع سابق، ص.129.

[2] معمري كمال، "الأمر بألا وجه للمتابعة"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، م.03، ع. 02،(جوان2013)، ص ص،243–255.

[3] مكتبة الإسكندرية،" وثيقة....."، مرجع سابق، ص ص .7–8.

3- إلغاء القوانين الاستثنائية:

يجب لزوماً إلغاء حالات الطوارئ المطبقة في واقع الكثير من الدول العربية، لأنها تتنافى مع القيّم ومبادئ الديمقراطية الأصلية، فضلاً على أن مضمون الدساتير العربية قد احتوت على نصوص تفي بالغرض في هذا المجال، وتعاقب على كل الجرائم أيّاً كان شكلها وحجمها، دون الحاجة إلى المرور إلى الأوضاع الاستثنائية، التي تؤسس لنظم قمعية استبدادية تجهض مسار الديمقراطي السليم.[1]

4 – التصديق على المواثيق:

يستلزم على النظم العربية التي لم توقع وتصادق على جميع المواثيق والعهود الدولية الخاصة بمجال حقوق الانسان، أن تبادر على التصديق والتوقيع على بنودها التي تقف حائلاً أمام أي شكل من أشكال الانتهاكات الانسانية، وعلى الخصوص في حالات الوضع الأمني الاستثنائي.[2]

5 – حرية الصحافة:

تحرير قطاع الصحافة والإعلام السمعي والبصري من هيمنة واحتكار السلطة، يمثل خطوة كبيرة في طريق تعزيز حرية الرأي والتعبير الذي يمثل اللّبنة الأولى لبناء جسور الثقة بين الحاكم والمحكوم، أو بين القطاع الجماهيري الواسع والسلطة القائمة. ولتحقيق ذلك، يقتضي وضع شروط وبرامج عملية تهدف إلى الرّفع من كفاءة القطاع الإعلامي، مع نص قوانين موضوعية بشأن اعتماد الصحف والقنوات التلفزيونية والإعلامية، تراعي مقتضيات وأخلاقيات المهنة الإعلامية، مع ضمان التمويل المناسب دون قيود أو إجراءات قانونية تعسفية.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص.08.

[2] زيد عدنان محسن، "الإصلاح السياسي في العالم العربي: الدوافع والمعوقات، **المجلة السياسية الدولية**، ع. 16 (2010)، ص ص.75- 96.

[3] مكتبة الإسكندرية،" وثيقة....."، مرجع سابق، ص .09.

6- مأسسة المجتمع المدني:

ربط تكوينات المجتمع المدني بمواضيع الإصلاح السياسي الديمقراطي، الذي يهدف في مضمونه إلى تحقيق المشروعية السياسية لمشاريع التحديث والتجديد للهيئات ومؤسسات الدولة والمجتمع على أسس وظيفية عصرية، بمعنى مشروع تحويل الدولة العربية من مفهومها التقليدي- العسكري إلى المفهوم المدني الحديث، والذي يمثل محاولة جادة وحقيقة لترسيخ قيم الحداثة والديمقراطية في واقع المجتمعات العربية، وسد الذرائع والمبررات السياسية أمام النخب الحاكمة، التي ما فتئت تروج لخطابها الدّعائي السّياسي في مواجهة تيارات رفض ونقض مفهوم الدولة المدنية[1]. وبمعنى أخر، تحقيق الفصل التام بين مفهوم المجتمع السياسي بمؤسساته وهيئاته الرسمية، وبين مفهوم المجتمع المدني المتمثل في التنظيمات الجمعويّة والطوعيّة غير الرّسمية.[2]

يجب في هذا السّياق إعادة النظر الجاد والحقيقي في طبيعة العلاقة بين مفهوم الديني والمدني، الذي أصبح موضوعه يطرح سجّالاً وجدالاً سياسياً وأيديولوجياً بين التيارات الإسلامية المحافظة، والاتجاهات الليبرالية الحداثية، وذلك بوضع مجموعة من الضوابط والمحددات التي تضبط العلاقة بينهما في إطار الدولة الواحدة. يكون ذلك بالاعتراف والاعتماد القانوني لأي تيار سياسي يؤسس أيديولوجياً على قيم التراث الديني، مع مراعاة الاحترام والتوافق مع القيم المدنية للدولة، وفي المقابل يجب على التيارات الليبرالية قبول حضور الطرف الأخر في العملية السياسية وفق قواعد وضوابط النهج الديمقراطي السليم.[3] إذ ليس هناك من سبيل للإصلاح السياسي غير فتح باب الحوار وتقبل الاختلاف في المنهج والرؤى والتوجهات

---

[1] برهان غليون، " بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، يناير، 2001)، ص .734.

[2] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته**، سلسلة نقد العقل العربي، رقم. 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، 2000)، ص. 374.

[3] عبد إله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الاسلامي** (بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2015)، ص .58.

السياسية، المفضي إلى فتح باب المشاركة السياسية وتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة.[1] فالإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة سياسية جادة وصادقة يفتح معها باب النقاش والحوار البناء بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني الجماهرية الحقة، وبين التيارات السياسية على اختلاف مشاربها الفكرية والعقدية، يتمخض عن هذا الحوار والنقاش الخروج بصيغة توافق على برامج الإصلاح والتجديد وفق أطر موضوعية ومع جدول زمني محدد، بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من عملية الاصلاح السياسي.[2]

يلاحظ مما تقدم ذكره أن الواقع السياسي العربي المتمثل في مفهوم الدولة وأفاق عملية الاصلاح السياسي، يحكمه طرحان متناقضان أساسها الواحد ضد الأخر: الطرح الأول موضوعي، تحكمه اعتبارات أيديولوجية وسياسية في تحقيق المشروع التاريخي لبناء الدولة، والذي مازالت الدولة العربية من حيت التجسّيد الموضوعي في مرحلته الأولى من التأسيس. أما الطرح الثاني: فهو ذاتي، تمثله أمال الجماهير العريضة والرّأي العام العربي ككل، في تحقيق المسار الديمقراطي المنشود المبني على الحرية والتوافق والتداول السلمي على السلطة. وعلى الرغم من حجم التناقض والتباين بين الطرحين، إلا أنه يمكن لأهداف عملية الإصلاح السياسي المبرمجة على أسس منطقية وموضوعية أن تحقق هدفين: الهدف الأول، في ترسيخ قيم الديمقراطية الحقة على مستويات السفلى، والذي بدوره يشكل السبب لتحقيق الهدف الثاني، من خلال تشكيل القاعدة الصلبة والأساسية لبناء مشروع التاريخي للدولة العربية. والذي من شأنه إن تحقق وتبلور بشكل جدي وفعلي، أن يخطوا بالدولة العربية خطوات عملاقة نحو مصاف الدول الراقية في المجال الديمقراطي[3]. فلا غنى للنظم للسياسة العربية إلا بتحقيق الإجراءات السياسية التي ترنو إلى تحقيق الاستقرار السياسي في الواقع العربي، والمحفز بدوره

[1] محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، سبتمبر 1990) ص. 163.

[2] محسن، "الإصلاح. السياسي....."، مرجع سابق، ص .84.

[3] المرجع نفسه، ص.85.

على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، التي تحتاج بدورها إلى عملية إصلاح هيكلي وشامل لمواكبة التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.[1]

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي

يحتم الحديث عن موضوع الإصلاح الاقتصادي تناول مفاهيم التنمية الاقتصادية، وبالأخص في جوانب التنمية البشرية. فمفهوم الإصلاح الاقتصادي وفق منظور الاقتصاد العالمي يعني ترسيخ مبدأ الحرية في التعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية، مع تحرير القطاع الاقتصادي العام من سيطرة الدولة وفتح السوق الوطنية أمام منافسة منتوجات الأسواق الأجنبية وفق نوعية ومميزات المنتوج ومختلف السلع هذه المبادئ الأولية والعامة التي تحكم منطق الاقتصاد العالمي تستلزم من اقتصاديات الدول العربية إعادة هندسة وترتيب البنى الهيكلية للاقتصاد الوطني بما يتناسب ويواكب تحولات الاقتصاد العالمي.[2]

وقبل تنفيذ أي مشروع إصلاح على المستوى الاقتصادي، يجب إعادة النظر وتكييّف المنظومة القانونية والتشريعية بما يتلاءم مع منطق ومفاهيم السوق الحرّة، فضلاً على تحديث أنماط التسيير وفق ما هو متعامل به في نماذج التسيير الحديث. وفي هذا الصدد، أجمع خبراء الاقتصاد على أن الواقع الاقتصادي العربي يكاد يكون في أدنى درجات الترتيب العالمي مقارنة بما تشهدها اقتصاديات الدول النامية الأخرى من نهضة وقفزة اقتصادية نوعية، والتي كانت إلى زمن قريب تصنف ضمن خانة الاقتصاديات الضعيفة، كالهند، والبرازيل، ودول جنوب شرق أسيا، وتركيا، ....الخ. والمفارقة الصارخة في هذا الباب أن العالم العربي يزخر من إمكانات والموارد على تعددها ما يمكنه من تحقيق نهضة اقتصادية كبرى إن توفرت الإرادة السياسية الجادّة على ذلك، فضلاً على أن المتغيرات الاقتصاد العالمي تفرض على اقتصاديات

[1] برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو1994)، ص. 149.

[2] خالد حسين حسون، " إصلاح النظام الإقليمي العربي بين الحاجة الداخلية والضغوط الخارجية "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، في:**https:// www.politicsdz .com** ، تاريخ الاطلاع: (2022/05/10)، ص .13.

العربية المبادرة الجماعية والسريعة للاستثمار في هذه الإمكانات الاقتصادية التي تزخر بها المنطقة العربية، مع وضع استراتيجيات وسياسات على المستوى القطري أو الإقليمي للنهوض بأداء الاقتصاد العربي[1]. وأي تأخر أو تلكؤ في تنفيذ وتحقيق متطلبات الإصلاح الاقتصادي سترتد تداعياته على كافة المستويات الأخرى، بما فيها المستوى الاجتماعي والسياسي، وبالأخص في ظل تقلبات مؤشرات الاقتصاد العالمي الدورية والمستمرة. ومن ثم يستوجب الأمر ضرورة وضع استراتيجية إصلاح اقتصادي ذات بعدين ومستويين إثنين: الأول، على المستوى القطري، نابع من خصوصية كل قطر، والثاني، على المستوى الإقليمي، يحاكي ويماثل اقتصاديات العالمية.

أولا: الإصلاح الهيكلي على المستوى الوطني

يتضح بناءً على ما سبق، فإننا نتقدم بمجموعة من المقترحات الكفيلة بتحقيق الإصلاح الاقتصادي على المستوى القطري:[2]

أ – برمجة خطط وسياسات اقتصادية مدروسة بمنهجية موضوعية، ووفق جدول زمني محدد لمباشرة عمليات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، مع قيام الدولة بالدور الضابط والموجه لمساره الصحيح.

ب– نسج علاقة تكامل وظيفي بين القطاع العام والخاص، بهدف زيادة مردودية الأداء الاقتصادي الوطني.

ج– إحداث ثورة في النظام الإداري الحكومي بما يقلص من مظاهر الفساد أو البيروقراطية الإدارية وما يتبعها من الجمود الإداري، بما يمكن من رفع كفاءته حتى يواكب أبجديات التعامل التجاري الخارجي، وعلى الخصوص في مجال الاستيراد والتصدير، والتسيير الإداري المتعلق

[1] مكتبة الاسكندرية،" وثيقة....."، مرجع سابق، ص. 11.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 13– 14.

بجهاز الضرائب، والقطاع البنكي، ومصالح الجمارك، ويعمل بدوره على تحفيز وجذب أموال الاستثمار الوطني والأجنبي.

د- تطوير القطاع المصرفي المالي وفق محددات وضوابط تراعي المصلحة العامة، مع فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص، ماعدا المجالات الاستراتيجية والسيادية الكبرى، التي يجب أن تبقى ضمن مجالات السيادة الوطنية كقطاع النفط والدفاع والأمن... الخ.

هـ- تطوير الأداء الاقتصادي بما يساعد على الرفع من المردودية الانتاجية، مع العمل على استغلال وترشيد استخدام الناتج القومي، الذي يساهم بدوره في زيادة الموارد المالية المخصصة لادخار والاستهلاك، مما يرفع من القيمة الحدية للاستثمار بزيادة معدلات العائد، ينعكس أثره على واقع التنمية الاقتصادية على مستوى القطر العربي.[1]

و- توفير بيئة استثمار محفزة على جذب رؤوس الأموال الخارجية، بهدف إقامة مشاريع إنمائية وتوفر مناصب شغل ثابتة تمتص الفائض الكبير في نسب البطالة وتزيد من معدل الدخل الوطني.

ز- ترقية المنتوج الوطني عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني للمؤسسات والشركات الوطنية الرّائدة والناجحة، مع النهوض بالمؤسسات الوطنية الضعيفة والمفلسة بعد القيام بعملية تطهير المالي ومسح لديونها، بهدف إعادة دمجها في العملية الانتاجية من جديد.

ك- دمج المعرفة العلمية بالاقتصاد من خلال تشجيع مخابر البحث العلمي على القيام بدراسات ميدانية وأبحاث تقنية تساهم وتساعد المؤسسات الوطنية على الرفع وترقية قدراتها الإنتاجية، مع العمل على زيادة معدلات الناتج القومي بما يزيد من فائض الموارد المالية المخصصة لإعادة تنشيط وإنعاش الدورة الاقتصادية.

[1] نادر الفرجاني، محرر. **التنمية المستقلة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص .924.

ن- وضع أسس الاقتصاد المنتج يوازي ويكافئ في مداخله الاقتصاد الريعي، أو القيام بعلاقة تكامل وتمازج بينهما لإرساء أسس التنمية العربية المستقلة.[1]

ثانيا: إحياء مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

يقصد بمفهوم التكامل الاقتصادي العربي على دمج اقتصاد الوحدات القطرية في إطار اقتصاد كامل وموحد إقليمياً، بهدف الاستغلال الأمثل والأنجع للقدرات الاقتصادية الزاخرة بها المنطقة العربية، مقابل التخلص من التبعية الاقتصادية للأسوق العالمية.[2] كما يستلزم التكامل الاقتصادي شروط وضوابط واضحة ومراحل زمنية متدرجة من المدى القصير والمتوسط إلى البعيد، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي دون استثناء.[3]

وتشتد الحاجة أيضا إلى موضوع التكامل الاقتصادي العربي في ظل حالة الواقع الاقتصادي الراهن وإخفاق مسيرة العمل العربي المشترك على جميع الصُعد، فضلاً على واقع الخلافات السياسية البينية والأزمات الأمنية التي يشهدها أكثر من قطر عربي، والتي تكاد أن تمزق الرّباط العربي وتجعل الحديث عن عمليات التكامل كلاماً من سراب. وفي سياق موضوع التكامل الاقتصادي العربي، وجب وضع سياسات وبرامج عملية تتضمن أهم الخطوط العريضة التي تكاد تكون محل إجماع وتوافق بين الخبراء العرب، في كون محتواها يشكل الاتجاه والمسار الصحيح لتفعيل وإعادة إحياء تجربة التكامل الاقتصادي العربي[4]، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[5]

---

[1] الجابري، **العقل السياسي**، مرجع سابق، ص.374.

[2] عباس محمود المحارمة، " أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي "، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص. 153.

[3] محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة** (بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014)، ص. 14.

[4] يوسف صايغ، **موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1997)، ص.26.

[5] المرجع نفسه، ص ص. 160 – 162.

أ– العمل على تحقيق مرتكزات التنمية الشاملة على المستوى النظام العربي، بالموازاة مع ذلك، التركيز على تحقيق التوافق في المشاريع والسياسات الاقتصادية القطرية، انطلاقاً من القدرات والإمكانات الفعلية التي يمتلكها كل قطر. وهذا يعني أن مفهوم التنمية العربية يجب ألا يعزل ويختزل في مستوى واحد دون غيره، بل يجب أن يكون هناك تكامل وظيفي بين التنمية على المستويين القطري والإقليمي.

ب– أجمع خبراء الاقتصاد على أهمية تجارب التكامل الاقتصادي وهذا باتباع استراتيجية قطرية، تعمل على تحفيز كل قطر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في أي مجال تتميز فيه بميزة وخصوصية واضحة فيه، ومن ثم تحويل هذا الاكتفاء الذاتي إلى عنصر التكامل بين جميع الأقطار العربية، وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي إقليمياً بأيسر الطرق والتكاليف وفي مدة زمنية وجيزة نسبياً.

ج – لابد من تشجيع القطاع الاقتصادي الخاص على تفعيل دوره في مسيرة العمل العربي المشترك، وذلك بإعطائه الدور الأكبر والأساسي في سياسات الاقتصاد العربي، مع الاستغلال الأمثل لرؤوس الأموال العربية في المجالات الإنمائية العربية، ولن يتحقق ذلك إلا بتوفير المناخ المشجع على ذلك.

د– في ظل الأوضاع السياسية والأمنية التي يشهدها السيّاق العربي، من الضروري عدم تسييس أو ربط المجال الاقتصادي بأثار وتداعيات الخلاف والمنازعات العربية البينية، لأن من أثار هذا الارتباط أن يجهض ويعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. فمن شأن طرح الخلافات السياسية جانباً في المسائل الاقتصادية أن يؤسس لبناء اقتصادي قوي متشابك وظيفياً ينعكس أثره على أفاق التكامل السياسي مستقبلاً.

هـ– يجب التركيز على المشاريع الجوهرية والتي لها قدرة على تحقيق أكبر قدر من المردودية الانتاجية والمنافسة مع المشاريع الاقتصادية الخارجية، وهو ما يحفز رجال أعمال على ضخ المزيد من رؤوس الأموال والمساهمة الفعلية في البرامج الاقتصادية الاقليمية العربية،

مما سيعود بالفائدة والعائد الربحي الكبير على واقع اقتصاديات العربية. كما يجب القيام بدراسة تقنية تضمن نجاعة وفعالية المشاريع الاستثمارية.

و– تعزيز من العلاقات التجارية البينية وهذا بوضع برامج وسياسات موحدة في مجال التصدير والاستيراد، مع إزالة العقبات الجمركية وتيسير المعاملات البنكية والمصرفية، وأن يكون التبادل التجاري وفق الحاجات الأساسية من المنتوجات المصنعة ونصف مصنعة، والسلع الاستهلاكية لكل قطر على حدة.

ز– إعداد دراسات تقييمية بشأن السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المطبقة حالياً، وتحديد مواضع الخلل والقصور التي تحتويها، بهدف إعادة صياغة دراسات جديدة توافق التوجهات والمتغيرات الاقتصادية الراهنة حتى تتحقق متطلبات التنمية الشاملة.

يمكن في ختام هذا الطرح القول إنّ شأن السير على النهج الإصلاحي على مستوى القطاع الاقتصادي من شأنه أن يفتح مجالات وأبواب النهوض والتقدم على مصراعيه، والأمل باللحاق بركب الاقتصاديات العالمية. ولكن لا سبيل لتحقيق هذه الوثبة الاقتصادية دون التخلص من رواسب البنى الفكرية والمجتمعة البالية والسائدة، التي تقف عثرة وعائق في مسيرة المشروع العربي التحرري. ولن تتحقق النهضة العربية الحقيقية والمنشودة دون إحداث ثورة نظرية في مفاهيم وقوالب مقولاتنا الفكرية والاجتماعية التي تطغى على واقع سلوكنا وذهنيتنا العربية.[1]

المطلب الثالث: الإصلاح الاجتماعي والثقافي

يعتبر الإصلاح في المستوى الاجتماعي والثقافي من أهم الركائز والدعائم الأساسية في سبيل بناء منظومة مجتمعة قوية ومتماسكة، كما يُعد في ذات الوقت من الأسس الهامة لتحقيق التوازن بين البنية الفوقية وبين البنية التحتية، وفق علاقة الدولة بالمجتمع، التي تحدّد أساسا

[1] محمد عابد الجابري، **التراث والحداثة دراسات... مناقشات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 1991)، ص .348.

في القدرة الاستخراجية والرمزية. هذا التوازن، إذا تحقق إيجاباً، ستنعكس أثاره بترسيخ الحقيقي لشرعية السلطة وفق المفهوم الفيبري، المؤدي بدوره إلى تحقيق المبدأ الاجتماعي: الفرد للمجتمع، والمجتمع للدولة. وهذا بتأكيد علاقة اللّزوم الشرطية التكاملية بين بنية المجتمع والدولة، حيث يقرّ للفرد الحق والحرية في الممارسة والمبادرة ضمن حدود وقيود ينص عليها القانون والعرف الاجتماعي، ترسيخاً لمبدأ الفرد للمجتمع، بالمقابل، يلقي على عاتق الدولة أعباء والتزامات مجتمعية من أهمها تحقيق الأمن الإنساني وضمان حقوق الإنسان والحريات العامة، والأمن الاقتصادي يمنع الاستغلال والاحتكار وسوء التسيير، والأمن المجتمعي بمنع كافة أشكال الممارسات العنصرية والطائفية والإثنية تحقيقاً للاندماج الثقافي والمجتمعي مع كيان الدولة ضمن هوية وطنية واحدة جامعة لا مفرقة.[1] وهذا ما سنبحثه في ثنايا المطلب على جزأين: الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الثقافي .

أولا: الإصلاح على المستوى الاجتماعي

يعد إصلاح البناء الاجتماعي من المقومات السياسية لأي مشروع إصلاحي بهدف إلى ضبط اختلالات التوازن التي تحدث بين الحين والأخر في البنى المجتمعية الوظيفية والقيمية، فضلاً على كونه مظهراً من مظاهر الصّحة في البنية المجتمعة، وشكل من أشكال التفاعل الاجتماعي مع متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي في المستويات العليا والشاملة. وانطلاقاً من واقع المجتمعات العربية، التي تمتلك على –خصوصيتها– مجموعة من المقومات والقدرات الكامنة، فإنه إذا أتيح تفعيلها، سيصبح بالإمكان تجاوز الإشكالات التي تفرزها التحديات الأمنية المجتمعة. وترادفا مع تقدم، يقتضي من صناع القرار داخل الأقطار العربية، وبالأخص الأقطار التي تشهد أزمات مجتمعية متعددة الأشكال والمسميات (إثنية، طائفية،

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص ص. 363– 365.

مذهبية)، كالحالات: السورية، اليمنية، والعراقية ....الخ، العمل على وضع وصياغة استراتيجيات وسياسات تقوم على ما يلي:[1]

أ- تفعيل العلاقة الوظيفة بين مفهوم التنمية الاجتماعية ومبدأ المواطنة، بتحقيق أبعاد الأمن الموسع: الأمن الوظيفي، الصحي، البيئي، الشخصي، الغذائي ...الخ، التي من شأنها ترسيخ مفهوم المواطنة بالمعنى الديمقراطي والحداثي الصحيح.

ب- وضع استراتيجيات متعددة الجوانب بهدف تحقيق الأمن المجتمعي داخل إطار الدولة العربية، في ظل التفاوت في درجات الأمن المجتمعي، الذي تشهده المجتمعات العربية، على أن تقوم هذه السياسات على نشر قيم الحوار وتقبل الرأي الأخر، مع فتح باب المناقشة والتفاوض بين السلطة وفئات المجتمع في إطار الهوية الوطنية الواحدة، والعمل على إيجاد قنوات لإدماج الفئات المهمشة وصهرها ضمن بوتقة مجتمع واحد.[2]

ج- من منطلق الواقع السياسي العربي، وما يشهده من مظاهر تخلف وضعف الاقتصادي وتمزق مجتمعي، وجب ضرورة إعادة تأسيس لعقد اجتماعي وميثاق يربط بين السلطة والمواطن في المجتمعات العربية، من شأن هذا العقد أن يحدد ويضبط قطعاً حدود الدولة وأعباء التزاماتها تجاه المواطن، كما يفرض ويضبط حقوق المواطن ويصونها بعدم المساس وانتهاك حدودها ومضامينها.[3]

ونختم بالإشارة إلى جانب منهجي يخص إشكالات ومعضلات واقع مجتمعنا العربي، التي يجب ألا تختزل أو ينظّر بشأنها وفق مفاهيم وقوالب منهجية جاهزة أو مستوردة يرنو من ورائها الوصول إلى حلول جذرية نهائية، بل يقتضي الأمر قبل ذلك، كما سبق ذكره، تفعيل الوعي والإدراك لمضامين واقعنا العربي الراهن وفق خصوصية ذواتنا وبيئتنا. فمن غير اليسير

[1] حسون، "إصلاح النظام الإقليمي....."، مرجع سابق، ص ص .13-14.

[2] مكتبة الاسكندرية،" وثيقة....."، مرجع سابق. ص.23.

[3] المرجع نفسه، ص. 12.

الحديث عن التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تسليط مصباح النقد والتمحيص على مفاهيمنا وقوالبنا الفكرية المثقلة هي الأخرى برواسب الاستبداد والانغلاق والتعصب الجاثمة على واقع وعينا وإدراكنا ووجداننا الثقافي.[1]

ثانيا: الإصلاح على المستوى الثقافي

يعد الإصلاح الثقافي من المقومات الأساسية والجوهرية لكل مشروع إصلاحي يرمي إلى تحقيق الإصلاح بمضمونه الجذري الشامل، كما يطرح هذا النوع من الإصلاح مجموعة من الاشكالات البنيوية التي صاحبت السّيرورة والصّيرورة التاريخية لنشأة الدولة العربية[2]. والواقع أنّ أيّ تحليل للمنظومة الثقافية العربية من الناحية المنظور البنيوي سيعطي صورة مجانبة للحقيقة الموضوعية، إذا لم يأخذ في الحسبان تداخل الدور السياسي وتأثيراته على شكل ومسار المنظومة الثقافية العربية بأبعادها القيمية المتعددة.[3]

انعكس أثر هذا الواقع المتموج والمتداخل بين النمط الثقافي والسياسي بشكل جلي وواضح، غداة مراحل الاستقلال وتأسيس الدولة العربية، التي ما فتئت تأسس إطارها الداخلي على النمط الحداثي – العصري، المحاكي لتجارب النظم السياسية الغربية الحديثة. في مقابل ذلك، غلبة الطابع المحافظ – التقليدي على شكل وواقع المجتمعات العربية؛ نقصد بالمحافظة والتقليدية، مجموعة من الضوابط والمحددات ذات الطابع القبلي – العشائري أو الديني أو الاثني، التي تشكل نظاماً للقيّم يضبط سلوك الجماعة، سواء على المستوى السلوك الرّوحي الفكري أو على مستوى السلوك العملي.[4]

---

[1] الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية** (بيروت، دار المعارف الحكمية ،2007)، ص. 216.

[2] محمد تركي، بني سلامة،" الإصلاح السياسي: دراسة نظرية "، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، المجلد. 13، العدد. 05، (2007/08/31)، ص ص. 142- 180.

[3] **الجابري، تكوين العقل العربي**، سلسلة نقد العقل العربي، رقم.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .10، مارس2009)، ص.364.

[4] محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، سلسلة نقد العقل العربي، رقم.4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2001)، ص.24.

أفرز هذا الواقع حالات من الاغتراب السياسي وإرهاصات أزمات الهوية التي أصبحت تشكل بالفعل عائقاً بنيوياً ووظيفياً أمام مشاريع الإصلاح، خصوصاً في المجال الثقافي. ومثال ذلك، من واقع التكوينات المجتمعية العربية (القبلية والطائفية المذهبية)، ترفض وتأبى التغيير، وتترسخ لديها قناعات بآلية تعادي مبادئ الديمقراطية أو اعتبارها شيئاً دخيلاً على واقع الخصوصية التي نشأت عليها. وفي أقصى اعتبارات ومبررات الرّفض، على أساس أنها من مخلفات الحضارة الغربية المعادية للقيّم والمبادئ الشريعة الاسلامية، والمناقضة لها في الأساس الأنطولوجي والمنهجي ككل. وفي هذا السياق تناول بعض علماء ومفكري العالم الإسلامي هذا الموضوع بالكثير من المؤلفات، منها كتاب "واقعنا المعاصر" لمحمد قطب، "المستقبل لهذا الدين" للسيد قطب، "نحن والحضارة الغربية" لأبو الأعلى المودودي، وكتاب "الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا" ليوسف القرضاوي، في تنبيه وتحذير لجموع الأمة الإسلامية الانسياق وراء دعاوى استيراد وتبني مناهج النظم الغربية السياسية بأشكالها المتعددة، والتي منها الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية الماركسية، باعتبار قيام أساسها الأنطولوجي على إطراح شريعة الله، ورفض أحكامه، والنظر إلى شرائع الدين كرجعية وتعصب وتطرف، واتخاذ نظم سياسية وضعية تستنبط من اجتهادات وفلسفات عقول البشر أساساً ومنهاجاً للحكم وفق دساتير وقوانين تخالف شرائع الإسلام، ووفق قراءات لظاهر النص القرآني في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿44﴾﴾ سورة المائدة الآية 44. ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ سورة المائدة الآية 49. ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿50﴾﴾ سورة المائدة الآية 50.

أضحى معه واقع عملية الإصلاح وفق محددات الحداثة أمراً شاقاً وبالغ الصعوبة والتشابك، فواقع المجتمعات تعيش في عوالم العزلة والضيق في الأفق، والتطرف ونبذ الأخر، مع النظر لعملية التحديث والإصلاح على كونها الحقيقة التي تكشف الزيف والوهم الذي تجسّد في فكرها وقيمها المعنوية المختلفة. والأمر سيّان، لا يقتصر على تكوينات المجتمع التقليدية والمحافظة، بل يتعدّ إلى مستويات السلطة والنظام السياسي ككل. ولتجاوز هذه الهوة الثقافية

التي تفصل المجتمعات العربية على مصاف المجتمعات الحديثة، يتطلب إحداث أشبه بمفهوم الثورة الثقافية، تطرح معها مفاهيم النظرة الرّجعية البالية وتتبنى في ذات الوقت لمفاهيم الحداثة. العصرية، التي تعكس في مضمونها الوعي والإدراك بمضامين العمل السياسي الحديث[1]. ففي ظل الحداثة، يقتضي بناء الهوية إعادة النظر في إشكالاتها القائمة بين المتغير والثابت، من خلال بلورة مشروع ثوري يعيد قراءة مفهوم الذات والعالم بما يتوافق مع تحديات الحاضر والمستقبل في آن واحد.[2] ومن شأن هذه الثورة أن تحدث قطيعة ثقافية مع مفاهيم ثقافة الشكل والظاهر، ثقافة التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي التي يحتويها مضمون الخطاب السياسي العربي المعاصر.[3]

الذي اتسمت موضوعاته ومقولاته، بمضامين الخطاب الإشكالي، الذي يطرح مواقف ورؤى حول قضايا ومسائل سياسية كانت، أم ثقافية لا حلول لها، أو بمعنى إشكالات تفرز إشكالات أخرى دورياً وباستمرار، أو بشكل مضمون الخطاب الماورائي الذي تتحدد طبيعته في مضمون المفاهيم المعيارية، التي تنشد تحقيق ما يجب أن يكون عليه واقع السياسي العربي عوض النظرة الموضوعية التي تقرر الواقع بما هو كائن عليه.[4] وبعبارة أخري، فعوض ارتكاز على رؤى وتصورات تؤسس لمنطق الخطاب المذهبي والطائفي المنغلق، الذي يزعم ويدعي احتكار الحقيقة المطلقة، يجب تأسيس لمنطق الفكر النسبي والرؤية المتعددة، التي تنشد حرية الرأي المغاير والمخالف، وبالتالي التحرر من سطوة وسلطة الخطاب السائد، سواء كان الخطاب بمضمون ديني أو حزبي أو إثني.[5]

---

[1] محسن، "الإصلاح السياسي....."، مرجع سابق، ص.84.

[2] أنطوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصُياغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .4 أكتوبر2008)، ص ص.91-92.

[3] محسن،" الإصلاح السياسي....."، مرجع سابق، ص. 85.

[4] الجابري، **الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.05، مارس1994)، ص.142.

[5] الجابري، **العقل السياسي**، مرجع سابق، ص.347.

يقتضي الأمر كذلك، بناء تصور ثقافي جديد يؤسس لاتجاهين اثنين: الأول، بناء المسار الديمقراطي السياسي يحتوي جميع القوى والتيارات السياسية ووفق الأطر التقليدية وآليات المنافسة الانتخابية النزيهة والسليمة، في غياب للممارسات الإقصائية أو التهميشية لأي تيار، أو تحديد قواعد المنافسة وفق الممارسات الدستورية والقانونية الضابطة لهذا المسار السليم. الاتجاه الثاني: يقوم على ترسيخ لثقافة سياسية جديدة تنهض على فكرة ومبدأ إعادة إنتاج الخطاب السياسي وفق منطق الحوار وتقبل الرّأي الأخر المخالف والمناقض أنطولوجيا ومنهجيا للخطاب السائد. فمفهوم الثقافة السياسية الجديدة التي تنشدها مشاريع الإصلاح السياسي هي ثقافة التي تفرض الرؤية النسبية المتعددة في مضمون الوعي والإدراك السياسي؛ في مقابل النظرة المطلقة أحادية البعد والاتجاه التي تأسس للنظم المغلقة والشمولية، كما أنها ثقافة التي تأسس لمفهوم العقد السياسي المفضي إلى التوافق والتشاور والتعاون محل التنافر والتصادم والتنازع.[1] فمفهوم الثقافة الحديثة لا يتأسس إلا عبر التواصل العقلاني المفتوح، حيث يسعى الشركاء الاجتماعيون بضبط سلوكهم ومواقفهم وفق النهج الحواري البناء، المنافي للإكراه والتعسف والعنف، بمعنى الثقافة التي تفرص الرؤية النسبية في مضمون الوعي والإدراك السياسي، مقابل النضرة المطلقة الأحادية.[2]

هذه المفاهيم والتصورات الثقافية الجديدة إذا ما ترسخت في الوعي السياسي العربي، من شأنها أن تحدث تغييرات إيجابية على المستوى الممارسة السياسية، التي ستمتد أثارها الوظيفية إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية السفلى. كما أن آليات الإصلاح السياسي تتحدد بدرجة أكبر داخل واقع للمجتمعات المندمجة ومنصهرة مجتمعيا ضمن بنية ثقافية وطنية واحدة، تحوي الثقافات الفرعية الأخرى، أو توظفها في أبعادها المتعددة بهدف تعزيز البعد الأمني المجتمعي الواحد. وبعبارة أخرى، إن واقع المجتمعات غير المندمجة ولا المنصهرة في

[1] محسن،" الإصلاح السياسي...."، مرجع سابق، ص ص.85-86.

[2] يورغن هابرماس، **نظرية الفعل التواصلي: عقلانية الفعل والعقلنة الاجتماعية**، ترجمة فتحي المسكيني (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد الأول،2020)، ص.93.

بوتقة واحدة فستكون مرتعاً وميداناً للتفرقة والتعصب ومخاطر اللاأمن المجتمعي على تعدد مسمياتها وأشكالها. كما يفضي الإخفاق السياسي في احتواء الإيجابي لفضاءات البنى المجتمعية إلى نشوء كيانات مغلقة تأسس لخطاب "نحن والأخر"، المبنى على صور التمييز والتفرقة والعنف، والتي تمظهرت جلياً في الواقع السياسي العربي بحالات الأزمات الأمنية والتوترات السياسية كالحالة السورية، واليمنية، والعراقية ...الخ. هذا الواقع الثقافي السائد يشكل بيئة غير مناسبة لتبلور قيم الحوار والحرية والاختلاف وتقبل الأخر.[1]

تظل مع كل هذا، مواضيع الإصلاح على مستوى النظام السياسي العربي محل أخذ ورّد وجدال حول الرؤى والتصورات النظرية والفكرية، التي تعكس في بعدها المتعدد، السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، الثقافي، صورة الواقع العربي بفواعله ومستوياته المتداخلة والمتعددة في مسيرته التاريخية البطيئة، والمتداخلة في مراحلها الزمانية والمكانية، بين القديم والجديد في صرعاته وإشكالاته وتحدياته، تصبح معه قضايا الواقع العربي المعاصر مصبوغة بالطابع الإشكالي وحالات الوضع المأزوم.[2] وبعيداً عن النضرة التشاؤمية، التي تطغى على سلوكيات الواقع العربي، تبقى أفاق المستقبل مفتوحة على احتمالات النهوض والإصلاح، شريطة التحلي بسلاح العلم والمعرفة الموضوعية، والإصلاح بواقعنا السياسي، المجانبة للنضرة الذاتية المعيارية، وبالإرادة السياسية الجادة على تحقيق التغيير والإصلاح المنشود.[3]

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل جامعة الدول العربية

تشكل الظاهرة السياسية بأسبابِها وأبعادها المتعدِّدة، إحدى الخصائص الجوهرية في فهم تداعياتها على جميع المستويات، انطلاقاً من الحاضر وصولاً إلى تحديد الاتجاه والمسار المستقبلي، في إطار ما يعرف بمجال الدراسات المستقبلية، الذي يهدف بمناهجه المتعددة إلى

[1] محسن،" الإصلاح السياسي....."، مرجع سابق، ص ص .85-86.

[2] الجابري، **إشكاليات الفكر**، مرجع سابق، ص.10.

[3] محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية العروبة والإسلام..... والغرب**، سلسلة الثقافة القومية، رقم. 67 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، سبتمبر 2012)، ص.163.

دراسة وتحليل المتغيرات نسق البيئة الداخلية للوحدة السياسية، أياّ كانت (دولة أو منظمة) مع تفاعلات البيئة المحيطة بها، سواء كانت البيئة الإقليمية أو الدولية، مع الأخذ في الحسبان العوامل الذاتية والموضوعية التي تحدد طبيعة مسار كل بيئة ضمن المستويات الثلاثة: المحلية، والإقليمية، والدولية.[1]

وللدراسات المستقبلية أهمية قصوى في الجانب العلمي والأكاديمي، من خلال كون المسار أيّ ظاهرة إنسانية أو اجتماعية يتحدد وفق منهج السيناريو، الذي يصبو إلى عرض مضامين جميع السيناريوهات المستقبلية للظاهرة بطريقة موضوعية، دون تحيز ذاتيّ لأي سيناريو من السيناريوهات المقترحة.[2]

ومنه، سنبحث في هذا الجزء من الدراسة واقع ومستقبل جامعة الدول العربية في ظلّ التحولات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة العربية قرابة عقد من الزمن، وفق سناريوهات ثلاث:

- أن يكون مسار الظاهرة في منحنى تصاعديّ إيجابيّ، ويطلق عليه اسم سيناريو **التفاؤلي**.
- أن يكون مسار الظاهرة في منحنىّ هبوطيّ سلبيٍّ، ويسمى بـ السيناريو **التشاؤمي**.
- أن يكون مسار الظاهرة في المجال الأفقيّ المنتظم، ويطلق عليه: اسم سيناريو **الاتجاهي**.

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي (الإستمرارية)

1-وصف السيناريو الاتجاهي:

يعتمد سيناريو الاتجاهي على فكرة بقاء الجامعة العربية ضمن محددات وضعها الراهن، بمعنى استمرار استقرار أدائها الوظيفي ضمن الإطار التقليدي الثابت المعتاد، المبني على

[1] وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص231.

[2] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص119.

اعتبارات قطرية ضيّقة وقومية محددة لمبادئ الجامعة، وبين متغيرات السّياق الإقليمي والدولي المؤثر على الواقع السياسي العربي. أي قدرة الجامعة على التأقلم مع طبيعة التحولات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية. بقياس المتغير الزمني للجامعة وتتابع الأجيال على قيادتها بشكل سلسّ ومرّن، دون إشكالات قانونية أو سياسية فضلاً على قدرتها على تجديد أدوارها ومهامها الوظيفية لمواكبة التغيرات السياسية الراهنة، وعلى سبيل ذلك، خلق أو إيجاد مؤسسات وآليات عمل جديدة تجاري تطورات المشهد السياسي العربي التي يعرفها من حين لأخر، و الذي يجاري في ذات الوقت واقع النظام العربي، بتفاعلاته وطموحاته وشدة تناقضاته وخلافاته السياسية، وما يعكسه من تضارب وتباين بين سياسات أعضائه بشأن موضوع تفعيل دور الجامعة، سواء، بالانسجام الروتيني المعتاد مع مستجدات الأحداث السياسية والأمنية على المستوى العربي، أو بموضوع الإصلاح لجهازها الهيكلي التنظيمي ودوره الوظيفي. فالجامعة مهما كانت درجة مأسستها، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بمعزل أو باستقلال التام عن تأثيرات وسلطة أعضائها، وبالأخص دول القطب والمركز داخل مؤسسة جامعة الدول العربية، الذي يحتكر القدرة والسلطة على التأثير وتوجيه مصدر القرار العربي وفق توجهات ومصالح تفاعلاته المتعددة، فهي في حقيقة جوهرها مظهر وانعكاس لثقل الإرادة السياسية لأعضائها بتفاعلاتهم التعاونية أو الصراعية مع متغيرات السّياق العربي المحلي والإقليمي والدولي.[1]

2-العوامل والمتغيرات المؤثرة:

يمكن الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من التحليلات والتصريحات الكثيرة التي نادت بضرورة حلها وإنهاء وجودها وأنها منظمة قد انتهى الزمن المفترض لها تحت ذرائع سياسية تتعلق أساساً بإخفاقها الصريح في احتواء الأزمات الأمنية التي شهدها السّياق العربي، ممثلاً

[1] محمد عبد الله أروشيد، " سيناريوهات مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء التحولات السياسية في المنطقة "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد.07، العدد.02، (2016/04/25)، ص ص. 58-87.

في حالات البلدان الثلاث: ليبيا، سورية، اليمن، أو بمبرّرات اختلالاتها البنيوية على مستوى هيكلها التنظيمي أو بالتناقض والتآكل في نصوص ميثاقها ..... فإنه يجوز التأكيد والتقرير على قدرة الجامعة على مواصلة المسيرة والحضور السياسي، بدليل تواصل انعقاد مجالسها المتعددة بشكل منتظم ومستمر حتى في أصعب الظروف التي مازال يشهدها الواقع السياسي العربي، فضلاً على النجاح النسبي الذي حققته في بعض المجالات الفنية على المستوى العربي، والأهم من ذلك أنها قد حافظت على التوجه القومي العربي ولو في حدود مستوياته الدنيا.[1]

3-التكيف والقدرة على الصمود:

يمكن في هذا السياق تحليل أداء الجامعة وفق متغيرات " صمويل هنتغتون" المتمثلة في التكيف والتماسك. فمن جهة القدرة على التكيّف، يلاحظ أن الجامعة قد استمرت منذ نشأتها في أداء مهامها دون توقف رغم المشكلات والأزمات التي واجهتها، والتي من أشدها واقع الأزمات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011، كما أن الجامعة استطاعت في بعض المراحل الزمنية تغيير أساليب عملها ونمط وظائفها في تحقيق مقاصدها وأهدافها، كما يشهد الواقع عن تغيير أساليب العمل يعكس حجم مأسسة الجامعة في التكيّف مع متغيرات السّياق المحلي والإقليمي المحيط بها. أما من جهة التماسك، فقد شهدت الجامعة تماسكاً بنيوياً في ظل ما تفرزه البيئة الإقليمية والدولية من شتى الصراعات السياسية والأمنية، من صراعات البيئة العربية، نزاعات وخلافات حول قضايا الحدود السياسية، أو التصادمات الأيديولوجية، تارة بين الاتجاه القومي العربي، وتارة بين الاتجاهات الفرعية القطرية، وأحيانا بين التيارات الليبرالية في مواجهة تيار الفكر الاسلامي، فضلاً عن الصراعات الطائفية والمذهبية، والمشاكل الاقتصادية، وصراعات تعكس البعد الاستراتيجي للقوى الكبرى في المنطقة العربية، ولولا هذه

[1] مطر، "واقع ومستقبل..... "، مرجع سابق.

المرونة السياسية، ودرجة التماسك القوية بين أعضاء الجامعة في مواجهة هذه التحديات الصعبة، لازالت الجامعة من الوجود السياسي منذ أمد طويل.[1]

4-النتائج المتوقعة:

وفي تأكيد موضوعي لسيناريو بقاء الجامعة، تبنى مجموعة من الباحثين الفكرة الأساسية التي مفادها أن بقاء الجامعة كمنظمة قومية جامعة لبنية النسق الإقليمي العربي هو قرار صائب وجدير بالثقة وأفضل من المراهنة والمجازفة على إلغائها سياسيا، وبالأخص في ظل الوضع السياسي والأمني الراهن. كما أنه من المستبعد وفي الظرف الحالي أن تتوافق الأطراف العربية على طرح يمثل صيغة تنظيمية جديدة تكون بديلاً عن المنظمة الجامعة، وبمعنى أخر، ثمة هواجس تنتاب هذا الاتجاه تتمثل في طرح مسألة البديل في ظل الواقع الراهن. يمثل مجازفة ومخاطرة حقيقية بما يحمله اللّفظ الدال من مدلول ومعنى حقيقي.[2]

ويشهد التاريخ على ذلك، أن الجامعة قد اكتسبت قدراً مقبولاً من الخبرة والتجربة السياسية تمكنها من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بقدر من الحكمة والقراءة الصحيحة لمآلات الوضع السياسي والأمني، حتى ولو افترضنا أسوء الاحتمالات المتمثلة في اتخاذ بعض الدول العربية قراراً مفاجئاً وارتجالياً مفاده الانسحاب من الجامعة طوعاً وانضمام لمشروع سياسي يوازي جامعة، فإن الجامعة في وسعها التأقلم والتكيف مع المستجدات الوضع الطارئ ومآلاته الصّعبة، وما يعزز من هذه القدرة يقين الدول العربية أنها لن تجد ضالتها ومكانتها السياسية المفقودة التي تنشدها، وأنه لا غنى لها سوى المحافظة على بيتها وعضويتها في الجامعة، والعمل بكل أساليب لترقية مستوى أدائها وفق ما ترنو إليه أهداف العمل العربي المشترك. كما يقرأ من جانب أخر أن مشروع البديل للجامعة يفتح أفاق استشراف المستقبل بما يحمله التاريخ

[1] مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي**، مرجع سابق، ص ص. 179 -191.

[2] أحمد الرشيدي، "الجامعة العربية 55 على الطريق العمل العربي المشترك"، على الموقع: **https://www.aljazeera.net**، تاريخ الاطلاع: (2022/04/16).

والحاضر من معاني ودلالات. فإن كان الواقع السياسي العربي في حال مخاض عسير بإفرازاته السياسية التي تكاد تهدد المعنى الوجودي للبيت العربي، فإن الرّهانات تفرض على بنية العقل السياسي العربي، وإن كان في الوقت الحاضر أسيراً لأزماته وإشكالاته الراهنة بحلولها السطحية والظرفية، أن يكون في مستوى اليقّين والادراك السياسي أن بقاء الجامعة ببعدها المادي والمعنوي ضمان وأمان من انحلال الهوية العربية ضمن مشروعات الإقليمية والدولية الكبرى.[1]

5-الخلاصة الموضوعية:

نخلص مما سبق أن الجامعة بتاريخها وطموحاتها، تبقى دوماً رمزاً لا يستهان به وانتصار للتوجه القومي العروبي، ورقماً صعباً لا يمكن تجاهله أو اختزاله، أو حتى التفكير في إنهاء وجوده بحجج أو مبررات على ما تبدو بموضوعيتها وواقعتيها بقدر ما هي مضلّلة وملغمة بطروحاتها ومضامينها المزيفة. وبعد هذا التقرير الموضوعي، وبعيداً عن اللّغط وكثرة الكلام، الجامعة بحاجة إلى إعادة صياغة رؤية واضحة، ذات مضمون وطرح واقعي وموضوعي يعزز ويفعل من أبجديات العمل العربي المشترك في أبعاده ومستوياته المتشبعة والمتعددة.

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي (الإصلاح والتكامل).

1-الرؤية العامة للسيناريو:

يرى أصحاب هذا السيناريو أن الجامعة العربية، وإن ظهر عليها الإخفاق والفشل في مواقف متعلقة بقضايا سياسية عربية، فإن ذلك لا يبرر اقتراح سيناريو الإلغاء والتصفية لها كمؤسسة إقليمية مفلسة من جميع النواحي، بل يجب وضع دراسة منهجية وموضوعية حول أسباب العجز والضعف الذي شاب دور الجامعة في مسيرتها السياسية التي تعدت السبعين عاما، وبالأخص في الأحداث الاستثنائية التي شهدتها المنطقة العربية مطلع 2011. وأولى هذه الخطوات النظرية هو إجراء دراسة مقارنة بين جامعة الدول العربية وبعض المنظمات

[1] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص ص.288-290.

الإقليمية الناجحة والرائدة ومن أبرزها منظمة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأسيان[1]، في محاولة لتدارك النقائص وسد الثغرات بهدف تفعيلها وتعزيز آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

2-الاستراتيجية والإجراءات المقترحة للإصلاح:

- **الإصلاح التدريجي والمنهجي:**

يطرح أنصار سيناريو الإصلاح استراتيجية عملية للإصلاح تقوم على فكرة ومبدأ الإصلاح المتدرج، عبر خطوات ومراحل ممنهجة، ووفق آليات وأطر قانونية وتنظيمية، مع نص قوانين تلزم الدول الأعضاء على إيفاء بالتعهدات السياسية والالتزامات المالية الواقعة تحت مسؤوليتهم. وبالموازاة مع ذلك، وجب إحداث إصلاح سياسي على مستوى النظم العربية ذاتها، بهدف تقوية بنيتها الداخلية على المستوى الفوقي والتحتي على حد سواء.[2]

- **تطوير المنظومة الجامعية:**

إن المنظومة الجامعة لا يجب أن تبقى قاصرة على رؤى وآليات عمل لا تواكب التحولات التي تجري على المستوى الساحة الدولية، وإلا أصيبت بالترهل والتآكل وبقيت بلا فاعلية قانونية أو سياسية. وعليه، أصبح من ضروري القيام بعملية تطوير وإعادة النظر في المفاهيم وآليات العمل العربي المشترك، والعمل على تحقيق الأهداف والغايات المسطرة.[3]

---

[1] مصباح، **التحليل الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص .265 - 270.

[2] أروشيد، "سيناريوهات مستقبل...."، مرجع سابق، ص ص .58 -87.

[3] "سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية...إلى أين؟ " على الموقع: **https://elaph.com/News./kitabat-com/culutural/e013/10/24**، تاريخ الاطلاع: (2022/04/20).

- **آليات التفعيل:**

يقرأ في السّياق ذاته أن هذا الاتجاه واقعي وعملي في طرحه ومنطقه، من خلال دعوة أعضاء الجامعة إلى وضع مقترح حول رؤاهم وتصوراتهم بشأن مشروع إصلاحي خاص بالجامعة، يتضمن خطة لإعادة هيكلة أجهزة الجامعة وإعادة النظر في بعض نصوص الميثاق، التي تحتاج إلى تكييفها بما يتناسب مع الواقع السياسي العربي المتغير؛ فضلاً عن إعطاء الجامعة القوة والقدرة على التحرك بيسر ومرونة أكبر لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك. وهو ما تبنته الجامعة فعلا وترجمته على أرض الواقع، من خلال فتحها لأبوب النقاش والبحث حول موضوع إصلاح الجامعة، ودعوة الأعضاء إلى المشاركة الفعالة والإيجابية بهدف صياغة مشروع إصلاحي للجامعة ينال التوافق والإجماع بين جميع الدول الأعضاء. وقد لقي موضوع هذه الدعوة صدى إيجابياً من طرف الأعضاء، بدليل تلقّى الجامعة مجموعة من المبادرات العربية الفردية، والثنائية، وحتى الجماعية، والتي تضمنت رؤى وتصورات تخص مستقبل جامعة الدول العربية.[1]

- **مواجهة التحديات الراهنة:**

يحتم هذا الطرح، تحديات واقع العربي الراهن، التي تفرض وتلزم الإسراع والتعجيل بعمليات الإصلاح، سواء ما تعلق بطبيعة نصوص الميثاق التي تتضمن إشكاليات وجدليات قطرية وقومية، أو بآليات الخاصة بالعمل أجهزة الجامعة، التي أصبحت قاصرة وعاجزة على معالجة الواقع السياسي العربي، أو ما تعلق بمواضيع وقضايا الجامعة التي يجب أن تتعدى المواضيع التقليدية لتشمل قضايا واهتمامات الشارع والرأي العام العربي معاً. فقضية إصلاح الجامعة أصبحت قضية معقدة ومركبة، تتعدى في مضمونها الجانب السياسي والقانوني إلى جوانب أخرى، التي يحتويها الواقع العربي ككل؛ فالإصلاح ليست مجرد خطب وشعارات براقة

[1] الرشيدي، "الجامعة العربية...."، مرجع سابق.

أو حديث الندوات والملتقيات العلمية، بل هو قضية إرادة سياسية جادة وحقيقية، وفق أطر منهجية مدروسة بدقة، تواكب وتتكيف مع مستجدات الساحة المحلية والإقليمية.[1]

وإذا كانت محاولات الإصلاح المتعلقة بهيكلة الجامعة وتعديل الميثاق قد طرحت فيما مضى إدراجه في محتوى المبادرات الإصلاحية السالف الذكر، والتي أقرتها الجامعة في ختام مجالس القمم العربية السابقة، فإن موضوع الإصلاح اليوم أصبح مسألة في غاية الأهمية والضرورة الاستعجالية. فإعادة هيكلة أجهزة الجامعة وأطرها التنظيمية وفق متغيرات الواقع العربي الراهن، أصبح قبل كل شيء يتطلب تحقيق مسألة ديمقراطية موضوع صنع واتخاذ القرار داخل المجالس الجامعة، مع إحداث قطيعة مع الصيغ البيروقراطية الجامدة والوصولية السياسية النفعية في صنع القرار، والتي تحتاج أيضا إلى ثورة في المفاهيم والرؤى التقليدية التي مازالت تحكم قناعات وسياسات الدول الأعضاء، وبالأخص في ظل إشكالات السياسية والأمنية التي يشهدها النسق العربي ككل.[2]

- **إجراء اجتهادات قانونية جديدة:**

من خلال البحث والتقصي عن السبل والآليات العملية الكفيلة بإعطاء الجامعة أكبر دفع وفعالية قصوى في وظائفها وأدوارها المتعددة، والتي قد يكون منها إجراء اجتهادات فقهية قانونية تعيد قراءة أحكام الميثاق بطرق خلاقة، وحسب مقتضيات والظروف الراهنة. وقد يستلزم إصلاح وتقويم نهج الجامعة ككل، أويقتضى الأمر أكبر من ذلك من إعادة ترتيب أوراق النظام العربي في مسائله ومواضيعه الأساسية، وفق قواعد وأسس جديدة تراعي متغير موازين القوى، وحجم شدة التفاعلات بين أقطاب النظام العربي داخلياً، وعلاقته بموازين القوى الخارجية إقليمياً ودولياً.[3]

---

[1] أروشيد، "سيناريوهات مستقبل....."، مرجع سابق، ص ص.58-87.

[2] المرجع نفسه.

[3] مروان سالم العلي، " النظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية" دراسة مستقبلية "، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد .03، العدد. 10،(2017/06/30)، ص ص.105 – 145.

- **النتائج المتوقعة:**

يمكن القول أن باب التوقعات يرشح أن يحدث تحول إيجابي في مواف أعضاء الجامعة، من إقرار على خطة طريق بموصفات دقيقة وممنهجة موضوعياً، تؤسس لمناهج عمل جديدة لمسار العمل العربي المشترك، تأخذ في الحسبان حجم القدرة الحقيقة على الالتزام والتنفيذ، والإقرار لجوانب المسؤولية المحددة للوظائف والأدوار، مع استحداث مؤسسات جديدة تأخذ بزمام المبادرة وتحدد مسار توجه الجامعة. ومن شأن هذا المشروع المستقبلي أن يحدد أولويات تكون مواضيع التنمية بمعناها الشامل، من الاقتصادي والاجتماعي، وحتى الثقافي، فضلاً عن مواضيع الدفاع والأمن، التي يجب أن تكون على رأس قائمة أولويات والاهتمامات السياسية. هذا الإطار العملي والاستراتيجي، إن فعّل أو حقق بما هو مطلوب ومقرر، سيمكن الجامعة من قطع أشواط كبيرة نحو مسار الاتحاد والاندماج السياسي ككل.[1]

- **الخلاصة الموضوعية:**

نختم مما سبق أنه وفق تصورات وطروحات سيناريو الإصلاح، أصبح مستقبل جامعة الدول العربية متوقفاً على سياسات أعضائها، ومدى التزامهم، ودرجة إدراكهم السياسي بحجم التحديات والرهانات التي تواجه الجامعة وبنية النسق الإقليمي العربي ككل، وأن التقاعس والتلكؤ في السرعة والمبادرة وتفعيل خطط الإصلاح سينعكس أثره سلباً على واقع الجامعة السياسي، المنذر بوقوع أسوء الاحتمالات التي قد تؤدي إلى إلغاء وفناء وجودها.[2]

[1] أروشيد،" سيناريوهات مستقبل....."، مرجع سابق، ص ص.58 – 87.

[2] فواز موفق ذنون، " جامعة الدول العربية: الواقع والآفاق المستقبلية "، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، مجلد .6، العدد.2، (30 جوان 2007)، ص.311– 326.

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي (الإنقسام والتراجع)

1-الوضع الراهن:

نظرًا لما آل له الوضع السياسي العربي منذ عام 2011، من مظاهر اللاّأمن المجتمعي ومخاطر تفكك الدولة الوطنية، فضلاً عن الاختراق الخارجي للعمق الجغرافي العربي، مع إخفاق جامعة الدول العربية؛ في احتواء تداعيات الأزمات الأمنية: ليبيا، سورية، اليمن، التي شكلت في مضمونها تهديدات وجودية حقيقة على مصير ومستقبل الجامعة والنظام العربي ككل، ارتفعت على إثرها أصوات عربية وغير عربية تطالب بإنهاء الوجود السياسي للمنظمة جامعة الدول العربية، مع الوقف الفوري لجميع أنشطتها على جميع المستويات، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ...الخ. مع الحل والتصفية لكافة أجهزتها ومؤسساتها الخاصة والفرعية بالكامل، المؤذن بدخولها لخزانة الأرشيف التاريخي، بحجج ومبررات يكاد الواقع العربي يفصح عنها، والتي يجمع القاصي والداني على تحققها، والممثلة في الإخفاق والفشل الذريع الذي لازم مسيرة الجامعة التاريخية، والذي من أبرزها وضوحاً على الإطلاق، الإخفاق في تحقيق الوحدة العربية وصون جوهر الأمن القومي العربي من المخاطر والتهديدات على تعدد أشكالها ومستوياتها.[1]

2-الأسباب والمبررات الإلغاء:

يعتبر من الصواب والخيار الأنسب، بعيداً عن العواطف والأيديولوجيات والخلفيات السياسية، البحث عن صيغة تنظيمية أخرى تكون البديل عن هذا التنظيم المتآكل والمتهالك والمستهلك في الوقت نفسه. وإن المناورة والتحايل على الواقع بالرهان على سيناريو الإصلاح، والتفاؤل بشأن وجود المبرّر المعنوي ببقاء الجامعة، هو المزيد لتكريس الوضع والواقع العربي الراهن: واقع الفوضى واللاّأمن والاختراق الخارجي. فالرهان على سيناريو البقاء والإصلاح هو

[1] الرشيدي، "الجامعة العربية...."، مرجع سابق.

بمثابة العقبة أو الهروب إلى الأمام، في سبيل البحث عن أنجح السبل لإقامة مشاريع أخرى تعزز مفهوم الأمن العربي الموحد في إطار العمل العربي المشترك، تكون أكثر تكيفاً ومواكبة للتطورات والتغييرات السياسية الراهنة والمستجدة، وأكثر قدرة على فهم وتحقيق آمال وطموحات الشعوب العربية بالرقي والتقدم. بمعنى آخر، أن التصلب والتشدد على فكرة البقاء أو الإصلاح لا يعني إلا المزيد من الفشل والضعف والعجز، بالإضافة إلى ضياع وهدر للموارد المالية والكفاءات البشرية، ومضيعة للجهد والوقت. والحل الأنسب والأفضل والأخير للمستقبل العربي هو تحقيق سيناريو الإلغاء والعمل من جديد في بناء وتأسيس لكيان إقليمي عربي على أساس بنيوي ووظيفي ممنهج ومدروس، يراعى فيه التحولات السياسية والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، القيمية الثقافية على المستوى المحلي، الإقليمي، الدولي.[1]

في هذا السياق يمكن تناول بعض الأسباب الجوهرية في طرح مسألة البديل، والتي يمكن تحديدها في الأسباب التالية:

- **العجز البنيوي والوظيفي:** المتمثل في عجز الجامعة عن التكيف مع المستجدات الأمنية التي يشهدها الواقع السياسي العربي، وبالأخص أزمات الحراك السياسي العربي، التي كشفت عن ضعف وعجز واضح للجامعة، كمواقف وقرارات، وأجهزة وآليات، ورسّخ اليقين على أنها مؤسسة تفتقد الأهلية السياسية، سواء، من حيث الآليات القانونية والإجراءات التشريعية المكيّفة والمحيّنة لنصوص الميثاق، أو من حيث الآليات السياسية الواجب توافرها حتى تتمكن من مواجهة تهديدات الوضع السياسي والأمني الاستثنائي على مقتضيات الأمن القومي العربي.[2]
- **التدخلات الإقليمية والدولية:**

[1] ذنون، "جامعة الدول العربية....."، مرجع سابق، ص ص.311- 326.

[2] " سؤال المستقبل..... "، **https:elaph.com**، مرجع سابق.

في ظل هذا الضعف والوهن الذي تعرفه الجامعة، صعد وتنامى نفوذ وتكتل دول مجلس التعاون الخليجي، التكتل أكثر تنفذاً واحتكاراً للقرار داخل مجلس الجامعة، الذي أخذ زمام المبادرة بالعمل على احتواء واقع الأزمات الأمنية بالمنطق الأيديولوجي السياسي مع الأزمة (السورية، اليمنية)، وبالاعتبارات الشخصية والنفعية المصلحية مع الأزمة (الليبية)، جاعلاً ومحولاً كيان الجامعة كأداة ومنبر سياسي وقانوني لاحتواء مخاطر التحولات داخل بنية النظام الإقليمي العربي، وبالقول الصريح، دول الملكية الرجعية في مواجهة أيديولوجية الإسلام السياسي، الممثل في حركة الاخوان المسلمون، وهذا بعد وصولها إلى السلطة في مصر برئاسة " الراحل محمد مرسي" عام 2012، واقترابها من تشكيل حلف إقليمي جديد ببعده الإسلامي السياسي (محور قطر، مصر، تركيا)، يوازي التحالف الخليجي المحافظ (السعودية، الإمارات)، داخل المجال الإقليمي العربي.[1]

ولكن، على الرغم مما يقال ويشاع على الدور السلبي الذي لعبه تكتل مجلس التعاون الخليجي على مسار الأزمات الثلاث، المترجم في مختلف القرارات التي أصدرت من مجلس الجامعة، بالتوجيه وصناعة القرار من طرفه، إلا أن كان له الفضل في بقاء وتماسك بنية النظام الإقليمي العربي، ومن ورائه مؤسسة "جامعة الدول العربية"، وذلك في ظل ما تعرضت لها بنية النظام والجامعة من هزات واضطرابات أمنية ، والتي كادت أن تعصف بالبيت العربي ، أو بحجم وكثافة الاختراق الخارجي في عمق الكيان العربي الذي أصبح يشكل تهديد خطير على بنية النظام الإقليمي العربي بفعل التدخلات والتجاوزات التي حدثت في واقع الأزمات الثلاث: التدخل التركي (سورية، ليبيا)، الإيراني (سورية، اليمن).

- **البعد التاريخي والحضاري في واقع أزمة الجامعة:**

يشهد واقع المنطقة العربية منطق تنافس أمني استراتيجي، وتصارع تاريخي حضاري بين (التوسع الصفوي الإيراني، ومنطق الخلافة العثمانية)، والذي مازال يعاد تجسيده في المخيال

[1] المرجع نفسه.

الشعبي في معترك الصراعات السياسية– الدينية التي تشهدها غالبية دول المشرق العربي، وفي محاولة لإعادة إنتاجها وإخراجها وفق مصطلحات استمرارية الصراع المتخيلة بين الصفويين والعثمانيين، ولا زال الهوس الهوياتي الطائفي بالصراع السني– الشيعي يعيد تخييل الصراعات الراهنة طائفياً بواسطة فتاوي فقهية سياسية يعاد إحياؤها وإنتاجها وفق متطلبات وأزمات الزمن الحاضر.[1]

و أثر البعد القومي العربي (الأموي) الذي ارتكز فيه منطق الحكم على متغير العنصر العربي، وفي تهميش وتقزيم للعنصر غير العربي، مما أدى إلى حدوث بعض الاضطرابات السياسية، أو ما يعرف تاريخياً بالثورة الشعوبية، التي تحولت لاحقا إلى حرب فكرية ثقافية تهاجم وتعادي كل ما له من صلة بالمنتوج الأدبي العربي، مع الطعن في شرعية وقيمته الفكرية والتاريخية، استغلته الفرق الباطنية، الشيعية والمانوية على اختلافها، في زعزعت وتشكيك في شرعية السلطة الأموية الدينية والسياسية، لتتشكل في خضم هذا الصراع مختلف التكوينات المذهبية الفقهية والكلامية السنية والشيعية، بهدف إثبات أحقية الشرعية الدينية والسياسية، أو بمعنى أخر، أحقية البقاء وإثبات الوجود السياسي على أرض الواقع.[2] ولتبقى معه إشكاليات الصراع التاريخي والديني تلقي بظلالها على الواقع العربي المعاصر في جدليات، الشيعي–السني، العربي– غير العربي، ولتأخذ مكانها في الزمن الحاضر سوسيولوجياً عبر صراعات التكوينات الأثنية والمجتمعية، وسياسياً عبر التنافسات الإقليمية التي يعرفها الفضاء الجيوبوليتيكي العربي.

[1] محمد جمال باروت، **الصراع العثماني– الصفوي وأثاره في الشيعة بلاد الشام** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2018)،ص ص.285–286.

[2] الجابري، **تكوين العقل**، مرجع سابق، ص ص.59–61.

3-السيناريو المستقبلي المحتمل:

يمكن القول إنه في ظل واقع سيناريو الإلغاء، هناك احتمال انتقال سلوك القرار العربي من الإطار الرّسمي داخل بنية الجامعة، إلى الإطار الموازي الفرعي، من خلال الرهان على متغير التجمعات الفرعية (مشرقية ومغربية) داخل بنية النظام الإقليمي العربي، والتي يأتي في مقدمتها تكتل " مجلس التعاون الخليجي "، انطلاقاً من جوانب عدة، من أهمها:

أ – قوة وثقل مراكزها المالية نتيجة عوائد النفط الضخمة والخيالية في نفس الوقت.

ب– التهديد المباشر على أمنها القومي، ممثل في المد الشيعي الإيراني.

ج – زوال وتراجع هيمنة المد القومي العربي: العراق، سورية، اليمن، مصر، ليبيا.

د – الدعم السياسي من القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وسنشهد بالموازاة مع ذلك بداية إرهاصات عودة تكتل "الاتحاد المغاربي" إلى الواجهة العربية، حتى في ظل تأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب، فضلاً عن ارتباط هذا الأخير بالتوجه الخليجي الأكثر منه المغاربي، وبالأخص في السنوات الأخيرة، بدليل أنه كان الدولة المغاربية الوحيدة المشاركة في عملية التحالف العربي "عاصفة الحزم" مارس 2015. وبالعودة إلى جزئية تفعيل تكتل "الاتحاد المغاربي"، الذي يعود بالأساس إلى تضارب الرؤى والتوجهات حول واقع الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية، وبالخصوص الأزمة في "سورية وليبيا".....وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تقديم رؤيتها المثالية بشأن الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، وفق محددات ومقاربات سياستها الخارجية الثابتة، التي تقوم بالأساس على انتهاج الطرق الدبلوماسية في حل الأزمات السياسية، مع الرفض القاطع للتدخلات الخارجية

وتدويل الأزمات العربية، صوناً للأمن القومي العربي من الأخطار والتهديدات المحتملة والمحققة.[1]

شكل هذا التضارب في الرؤى حول هذه القضايا السياسية نقطة خلاف وتعارض شديدة من طرف بعض أعضاء الجامعة. نتيجة سياسات الخليجيين العدائية تجاه النظم القائمة في كلا البلدين، والتي فتحت باب العسكرة والتدويل لواقع أزمتهما الأمنية، وهو ما كان له الأثر السلبي والخطير على الواقع العربي، وبالأخص الأزمة الليبية، التي ارتدت تداعياتها الخطيرة على الأمن القومي الجزائري والمغاربي ككل، والذي يحتمل أن يرتد بالانتهاج الدول المغاربية على العموم، والجزائر على الخصوص، لسياسات واستراتيجيات دفاعية–هجومية لدرء التوسع الخليجي (الدعم المالي) على أطراف حدود التكتل المغاربي، أو قد تأخد هذه استراتيجيات تحالفات واتفاقيات سياسية– أمنية إقليمية ودولية، أو تأييد ودعم لطرف من أطراف الأزمة الليبية، لتصبح معه الساحة الليبية مسرحا للتنافس والصراع العربي– العربي.

كما يحتمل أن يشهد معه في المستقبل إرهاصات وملامح صراع خفي، أو حرب باردة عربية، أو القول منطق "الحرب بالوكالة"، بين التكتل الخليجي – المصري وبين التكتل المغاربي على رأسه "الجزائر"، قد ينعكس أثره على كيان الجامعة، المنذر بنهاية مسيرة هذا التنظيم، وهذا الأمر مستبعد في وقتنا الحالي أو حتى في حدود المنظور القريب، فالسياقات العربية والإقليمية تستبعد مثل هذه المتاهات السياسية لسيولة والمخاضات الواقع العربي الراهن. ولكن إن ارتفع نمو التكتل الاتحاد المغاربي نمواً معتبرً، يصير معه هذا الأمر الأقرب إلى التحقق، بانقسام النظام الإقليمي العربي إلى تجمع فرعي منفصل: تجمع التكتل الخليجي وتجمع الاتحاد المغاربي، ويرتد أثره على واقع الجامعة بالإلغاء والزوال.[1]

---

[1] زغوني رابح، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"، **مجلة سياسات عربية**، ع.23، (نوفمبر2016)، ص ص.82– 94.

[1] هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص.22.

فالجامعة تأسست على مبدأ الرضا والتوازن بين الدول الأعضاء، وأي اختلال في هذا المبدأ إلى الحدود القصوى سينذر بزوال هذا التنظيم وانقسام بنية النظام الإقليمي العربي إلى تجمعات فرعية جغرافية أم عرقية، أبرزها: تجمع مجلس التعاون الخليجي وتجمع الاتحاد المغاربي، أما التجمع القومي العربي، ممثلاً في: سورية، العراق، اليمن، مصر، فإنه بين هيمنة المال الخليجي وبين النفوذ الإيراني، وإن كان هذا الأمر مستبعداً حصوله كما ذكر، لكن إرهاصاته تطفو على السطح من حين للأخر. فضلاً عن هذه التحديات، برز تحدٍ أخر خارجي، أو من أعلى بنية النظام العربي، ممثل في صعود تيارات الإسلام السياسي، التي تبنت الفكر الأيديولوجي الإسلامي بمفهومه العام والموسع، والمتضمن للفكر القومي العروبي ذاته بخصوصيته وانتماءه للتراث الحضاري الإسلامي. إضافة إلى ذلك، هاجس مخاطر المشروعات السياسية الغربية: من الشرق الأوسط الكبير والجديد والموسع، إلى الاتحاد من أجل المتوسط، والتي هدفت في مضمونها وجوهرها إلى إحلال بنية النظام العربي ضمن إطار سياسي موسع وموافق للرؤية الغربية والأمريكية بالخصوص، القائمة أساساً على فتح باب التطبيع العربي مع دولة الكيان الصهيوني، وإدراجها ضمن هذا الإطار السياسي كخطوة تمهيدية لمرحلة ما بعد التصفية النهائية لما يعرف بالقضية الفلسطينية. وقد ترجمت الخطوات الأولى لتحقيق هذا المشروع باجتماعات ومباحثات متعددة الأطراف، احتضنتها أكثر من عاصمة عربية، وبمؤتمرات القمم الاقتصادية للدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي عقدت في كل من الدار البيضاء (1994)، عمان (1995)، القاهرة (1996)، والدوحة (1997)، كما طرح محتوى المشروع ضمن كتاب" "شمعون بيريس"، بعنوان "الشرق الأوسط الجديد"[1]، الذي جاء في معرض نصه :" *بأن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة الملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية....أن التنظيم الإقليمي هو مفتاح إلى*

[1] المرجع نفسه.

السلام والأمن.....هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية".[1]

4-نتائج سيناريو الإلغاء:

يمكن القول بعد ما تم طرحه، بأن مستقبل الجامعة أصبح مرهوناً ومرتبطاً بمستويين: الأول، على مستوي النظام العربي، مفاده أنه إذا تمادت دول العربية في السير على نهج علاقاتها البينية السيئة وطبيعة تكتلاتها المصلحية الضيقة، أو إذا راهنت الدول العربية فرادى، أو جماعة، على فكرة المشروعات الغربية بديلاً فعلياً للجامعة. والثاني، على مستوى الجامعة، وبالخصوص ما تعلق بجهاز الأمانة العامة، الذي إذا استمر جمودها الإداري وفقرها في طرح مضامين مبادرات خلاقة وفعالة تواكب وتتكيف مع متغيرات السياق العربي الراهن، فإن الحقيقة والمنطق الواقعي، ينبئ أن تبقي الجامعة، شكلاً بلا مضمون، وقراراً بلا فاعلية، وأهدافاً بلا غاية، لحين حدوث تحولات جذرية وحقيقية في واقع النظام العربي، حينها سيكون مستقبلها بين أن يعاد توظيفها وبعثها على أسس ومبادئ تحاكي الواقع السياسي الجديد، أو أن يتم حلها وتصفيتها، وتحقيق سيناريو الإلغاء والفناء الوجودي لها ككيان مادي ومعنوي معاً.[2]

حوصلة عامة:

يقرأ مما تقدم طرحه من احتمالات وسيناريوهات مستقبل الجامعة، أن جميعها محتمل الوقوع والتحقق. فمن جانب سيناريو البقاء، فإن له من المبرّرات والحجج ما يسنده، إذ يعتبر تنظيم جامعة الدول العربية المؤسسة التي تجمع كلمة الأعضاء في مواجهة خطر الاختراق الخارجي (الإيراني، التركي، الإسرائيلي)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن زوال هذا التنظيم سيشكل فراغ سياسي في بنية النظام العربي، تستغله القوى الخارجية بتطبيق سياسة ملئ الفراغ،

[1] أنظر: شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حليمي عبد الحافظ (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص ص.61-62.

[2] حماد، **جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص. 290.

المحقق لمزيد من المشاريع التوسعية المشبوهة داخل بنية النظام العربي، فضلاً عن أن الجامعة في حد ذاتها مبرر معنوي قوي على تجسد فكر العروبة والوحدة القومية.

أما من جهة سيناريو الإصلاح، فيعتبر من سيناريوهات أكثر تحققاً وتوقعاً بحكم ضرورته المنهجية والموضوعية القصوى، فالإصلاح أمر طبيعي واعتيادي لأي تنظيم مرت عليه عقود من الزمن، نتيجة للتغير والتطور الذي يشهده واقع العلاقات الدولية باستمرار، مع التزام الدول الأعضاء بتفعيل مبادرات الإصلاح لمواكبة التطورات التي تجري على الساحة العربية، والإقليمية، والدولية، حتى تتمكن الدول الأعضاء من تأمين الوجود والبقاء، فضلاً عن أن الإصلاح في حد ذاته آلية من آليات البقاء والوجود للجامعة.

ننهي هذه الحوصلة بسيناريو الزوال والإلغاء، السيناريو التشاؤمي الأكثر احتمالاً و تنبؤاً بمستقبل الجامعة، فالجامعة بشيوع واقع منطق الصراعات الداخلية بين أعضائها وتأسيسهم للتكتلات البينية الفرعية، ووقوع أغلب نظمها تحت سيطرة وهيمنة الاستراتيجيات الغربية على اختلافها وعمومها، فإنها تعمل على هدم أركان بنائها بأيديها، سواء على المدى المتوسط أو البعيد، وبالأخص في مرحلة الأزمات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية، التي كشفت مدى تلاشي ووهن الرّباط العربي، من خلال صور التدخل المتسرع و التورط في تدمير دولة عضو في الجامعة (سورية)، إلى فتح باب التدخل الخارجي(ليبيا)، وصولاً إلى حصار والتدخل في عمق دولة جار بحجة منطق الأمن الخليجي. فإن مصير هذا التنظيم، في ظل الوضع العربي الراهن، إنما يشكل مناخاً لقيام تجمعات فرعية ذات البعد "الجغرافي، الأيديولوجي، المذهبي، العرقي الإثني"، المنذر بزوال كيان النظام الإقليمي العربي، ومن ورائه مؤسسة " جامعة الدول العربية ".

خاتمة

خاتمة:

نختم الدراسة بقول: إنّ واقع ومستقبل الجامعة في ظل الوضع الراهن، واقع الأزمات الأمنية أصبح تحكمه جملة من المتغيرات البنيوية ذات المستويات المتعددة. بداية بالمستوى المحلي، المتمثّل في واقع علاقات الدولة بالمجتمع الذي يشهد حالة اختلال ولااتزان، والتي عكست معها حالة وصورة واقع أزمة النظم السياسية العربية، أو بين الكيانات القطرية المشكلة لنظام العربي، وهذا بشيوع مظاهر التفكك والتجزئة القطرية الضيقة، أو بمنطق التكتلات والتحالفات البينية التي ساهمت كلها في تعقيد وشدة توتر الأزمات الأمنية (الليبية، السورية، اليمنية)، تآكل وانكشف معها أساس بنية النظام العربي.

كما يشهد النظام العربي على المستوى الإقليمي حالة الاختراق والتغلغل للقوى الجوار الجغرافي، الممثل في حضور الفاعل الإيراني والتركي في مشهد الأزمات الثلاث، من خلال الأثر البالغ لكليهما في شدة توتر ومسار الأزمات الأمنية. أما على المستوى الدولي، من خلال الحضور الكوني للقوى الكبرى، ممثل في عودة روسيا إلى العمق الجغرافي للمنطقة العربية، وذلك بالتدخل القوي والمؤثر في مسار ومستقبل الأزمة والحرب الأهلية السورية، أو كطرف فاعل في مسار الأزمة الليبية. أما من جانب الحضور الأمريكي، الذي يعتبر الفاعل والمهندس لشكل وبنية واقع الخريطة الشرق أوسطية، فقد كان حضوره نسبياً ولكنه في ذات الوقت قوي وفعال، من خلال رعاية التحالف الدولي في محاربة "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ووضع موطئ قدم على الأرض السورية، أو مع التواجد العسكري والسياسي في ليبيا، أو كطرف فاعل في مسار السياسي في أطوار الأزمة اليمنية.

ساهمت جميع هذه المتغيرات الخارجية في تدويل الأزمات العربية، وتحويل الساحة المحلية للدول محل الدراسة إلى منطق ومفهوم " الحرب بالوكالة". أما على مستوى بنية الجامعة، فإنه يعرف قصوراً بنائياً، وعجزاً وظيفياً، مردُّه إلى الصيغة القانونية التي أسست عليها الجامعة، والتي يأتي في مقدمتها " الميثاق "، أو على مستوى البنية التنظيمية للجامعة

التي تآكلت أركانها وتجاوزها الزمن، أصبحت في حد ذاتها تشكل أشبه بحالة عائق وظيفي يحد من قدرة الجامعة على التكيف مع مستجدات الوضع الراهن.

أدت هذه المتغيرات الآنفة الذكر إلى التآكل السياسي والتاريخي لدور الجامعة، وبالأخص مع مرحلة التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية مطلع عام 2011، مما جعل هذا التنظيم يفقد مبرِّر الوجود والبقاء السياسي والقانوني.

فُتِحَ معها باب التساؤل حول أصل أزمة الجامعة: هل هي أزمة أداء...أم أزمة وجود؟ إن أزمة الجامعة هي بالتأكيد أزمة أداء، كما أنها أزمة وجود في حد ذاتها، فالجامعة أسست بمنطق الفكر القومي العربي، ومع انحسار مشروعات الإجماع الإقليمي، الممثلة في الفكر القومي العربي، كالحركة الناصرية، والبعثية، والوطنية البومدينية، فإن الجامعة فقدت السمة الرّمزية والمشروعية التي تنفخ في جوهرها روح الأداء والفعالية. أما جامعة الحاضر، جامعة الواقع الراهن، فقد اصطبغت بصبغة الخلجنة، الصبغة التي يحكمها منطق " البترودولار الأمريكي"، وما يعكسه من منطق الخضوع والخنوع القرار العربي للإرادة القوى الكبرى. فأصل أزمة الجامعة معقد ومركب ومتشابك، تحكمه متغيرات بنيوية بمستويات أفقية – عمودية متعددة: محلي، إقليمي، كوني، يصبح معه مستقبل الجامعة مرهوناً ومرتبطاً بخيوط هذه المتغيرات، انعكست تداعيات هذا الأمر على حال وصورة الواقع العربي الراهن، واقع التردي والضعف والاختراق.

ارتدت وانعكست سلبيات هذا الواقع مع الزمن على ذهنية وسيكولوجية المواطن العربي، الذي أصبح يعايش التناقضات الجوهرية التي تمس قِيَّمَهُ وهويته، جعلته يدخل في متاهات وصراعات الوجود والمعنى التاريخي والحضاري لذاته وكينونته، أو على شكل أزمة بنية ذات بعد زمني متعدد مترافق: "ماضي، حاضر، مستقبل"، كان من أثرها أن أصبح العقل العربي المعاصر، رهيناً وأسيراً لإشكاليات الماضي، وتناقضات قضايا الزمن المعاصر، ورهانات

وتحدّيات المستقبل، أو كما يصف وينظر المفكر الحداثي محمد عابد الجابري، "بأزمة بنية العقل العربي".

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لعدة نتائج نوجزها كالآتي:

1-**اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع:**

- تشهد علاقة الدولة – المجتمع في معظم النظم السياسية العربية اختلالاً بنيوياً بين أقطاب الدولة والمجتمع، بما يتوافق مع نموذج جويل ميغدال (joel migdal) تحت صنف العلاقة السالبة.

2-**اختلال البنية الإقليمية العربية:**

- تعرف بنية النسق الإقليمي العربي اختلالات بنيوية، هذا من خلال القراءة والتحليل لجوانب العلاقات البينية التي يطغى عليها فكر المنطق القطري الضيق، أو نمط الصراع المبني على أساس التكتل والتحالف الأيديولوجي والمصلحي النفعي، مما طبعت معها صورة ومشهد النظام العربي بحالة دول المركز ودول الهامش، وفي تفسير منطقي باحتكار سلطة القرار العربي من طرف القطب المهيمن.

3-**تدخل القوى الإقليمية والدولية:**

- مشاهد الاختلال واللااتزان بين أقطاب النظام العربي أحدثت حالة تصدع وانشقاق ومداخل فجوات، استغلته القوى الإقليمية والدولية بسياسات واستراتيجيات التغلغل والاختراق في العمق الجغرافي للمنطقة العربية.

4-**تآكل البنية التنظيمية والقانونية لجامعة الدول العربية:**

- بنية جامعة الدول العربية تعرف تآكلاً سياسياً وتاريخياً، وتقادماً قانونياً، من خلال الصيغة القانونية لمواد الميثاق، فضلا عن البنية التنظيمية التي تجاوزها الزمن، وأصبحت في حد

ذاتها تشكل عائقاً وظيفياً للجامعة، أو بمنطق القرار داخل مبنى الجامعة، الذي أصبح تحكمه الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية النفعية الضيقة المهددة لأركان بنية النظام والأمن القومي العربي ككل.

توصيات الدراسة: استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بـ:

1-إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع:

- ضرورة تصحيح العلاقة البنيوية بين الدولة والمجتمع في إطار العلاقة التبادلية الإيجابية (مدخلات – مخرجات)، تعكس قوة الدولة والمجتمع معاً.
- تمتين وتوثيق علاقات التكامل الوظيفي بين مفهوم الدولة والمجتمع، وترسيخ آليات الأمن المجتمعي والأمن الإنساني، كالتنمية، والديمقراطية التشاركية، وحقوق الإنسان.

2-**تعزيز الوحدة والتماسك الإقليمي:**

- إرساء مصالحة سياسية بين بنى النسق الإقليمي العربي، بترسيخ مفهوم الانتماء القومي العربي بين دول أعضاء الجامعة، من خلال إعادة بعث الروح في الروابط المشتركة كاللغة والدين ووحدة التاريخ والمصير المشترك.
- تعزيز التعاون وإقامة علاقات قوية وثابتة تقف حائلاً أمام التدخلات الخارجية إقليمياً ودولياً، سواء بأدوات القوة الناعمة (القيمية والثقافية والأيديولوجية، والدبلوماسية)، أو بأدوات القوة الصلبة (التدخلات العسكرية، العقوبات الاقتصادية).

3-إصلاح جامعة الدول العربية:

- ضرورة الإسراع في إحداث إصلاح جذري لبنية جامعة الدول العربية، سواء فيما تعلق ببنود الميثاق أو بالهياكل السياسية والإدارية للجامعة، وبالأخص "جهاز الأمانة العامة"، الذي يجب أن يعطي صلاحيات واسعة وسلطة قانونية وسياسية تكافئ سلطة رؤساء الدول، فضلاً عن تحريره من منطق الاحتكار، سواء في المنصب أو نمط اتخاذ القرار.

- إنشاء مؤسسات للمنظمات المجتمع المدني العربي ضمن منظومة الجامعة، تراعي حقوق الإنسان، والأمن الإنساني، والتعدد الإثني واللغوي والطائفي، يكون للجامعة فيها دور فعال وتحقيق لغايات الأمن القومي العربي.

4-خارطة طريق شاملة للأزمات العربية:

- وضع خطة طريق شاملة وممنهجة ومدروسة، متعددة الأطراف والمستويات والجوانب، تتولى شأنها جامعة الدول العربية، بهدف إحداث مصالحة سياسية داخل الدول التي شهدت أزمات وحروب أهلية (ليبيا، سورية، اليمن).
- إعادة بناء النسيج المجتمعي والسياسي داخل الدول التي شهدت أزمات وحروب أهلية، حتى يتحقق الاستقرار والأمن وينعكس أثره الإيجابي على بنية النظام الإقليمي العربي.
- إقامة علاقات عربية – عربية على أسس ثابتة ومتوازنة جامعة لا مفرقة، يفتح معها الباب للمستقبل العربي الأفضل والمشرق.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

القرآن الكريم

المراجع:

أ- الكتب:

1- إبراهيم، سعد الدين وآخرون. ***أزمة الديمقراطية في الوطن العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 3، 2002.

2- إبراهيم، سعد الدين. تحرير. ***المجتمع والدولة في الوطن العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

3- أبو الوفا، أحمد. ***جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية: دراسة قانونية***. القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.

4- أحمد يوسف، أحمد، نيفين، مسعد. تحرير. ***حال الأمة العربية 2011-2012. معضلات التغيير وآفاقه***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

5- أرِندت، حنّة. ***في الثورة***. ترجمة عطا عبد الوهاب. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

6- إسبوزيتو، جون ل. ***الخطر الإسلامي خرافة أم حقيقة؟*** ترجمة عبد قاسم محمد. ع. 1360. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.

7- باروت، جمال. ***الصراع العثماني-الصفوي وآثاره الشيعية في بلاد الشام***. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر، 2012.

8- ..... تحرير. ***الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي ومآلاته***. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2018.

9- البحارنة، حسين وآخرون. ***جامعة الدول العربية الواقع والطموح***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، جوان 1992.

10- بركات، حليم. **الهوية: أزمة الحداثة والوعي التقليدي**. بيروت: منشورات رياض نجيب الريس، 2004.

11- بشارة، عزمي. ***الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وسيرورتها من خلال يومياتها***. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012.

12- ..... ***المجتمع المدني دراسة نقدية***. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 6، يناير 2012.

13- بعلبكي، أحمد وآخرون. ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي***. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيار/ ماي 2014.

14- بلقزيز، عبد إله. ***الدولة والدين في الاجتماع العربي الاسلامي***. بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع،2015.

15- ..... ***الدولة والسلطة الشرعية***. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

16- ..... تحرير. ***التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2013.

17- بوحوش، عمار، الذنيبات، محمد محمود. ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.7، 2014.

18- بوعزّة، الطيب. ***نقد الليبرالية***. بيروت: دار المعارف الحكمية، 2007.

19- بيريس، شمعون. ***الشرق الأوسط الجديد***. ترجمة عبد الحافظ محمد حليمي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

20- بيك، أولريش. ***مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود***. ترجمة علاء عادل. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

21- تشومسكي، نعوم. ***الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية***. ترجمة الكعكي سامي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

22- ثابت، عادل. ***النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي.*** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، *2007.*

23- الجابري، محمد عابد. ***مسألة الهوية العروبة والإسلام.... والغرب.*** سلسلة الثقافة القومية، رقم.67. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.4، سبتمبر 2012.

24- ..... ***إشكاليات الفكر العربي المعاصر.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، سبتمبر 1990.

25- ..... ***التراث والحداثة دراسات ...مناقشات.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية1991.

26- ..... ***الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.5، مارس1994.

27- ..... ***العقل الأخلاقي العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية.*** سلسلة نقد العقل العربي، رقم.4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس2001.

28- ..... ***العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته.*** سلسلة نقد العقل العربي، رقم.3 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 4، 2000.

29- ..... ***تكوين العقل العربي.*** سلسلة نقد العقل العربي، رقم.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 10، مارس 2009.

30- ..... ***في نقد الحاجة للإصلاح.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2005.

31- الجبوري، إبراهيم أحمد حسن، ***الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية (الأزمة العربية السورية أنموذجا).*** الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2019.

32- جرجس، فواز. ***الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي.*** ترجمة عبد الواحد لؤلؤة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

33- الجميلي، صدام مرير. ***صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي.*** بيروت: دار المنهل اللبناني، 2016.

34- جندلي، عبد الناصر. ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية***. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

35- حاج عامر، ميلود. ***بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية***. دراسات إستراتيجية. ع. 195. دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

36- الحديثي، خليل إسماعيل. ***النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية***. بغداد: بيت الحكمة، 2001.

37- حسنين، توفيق إبراهيم، ***النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراساتها***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، يوليو 1998.

38- حماد، مجدي، ***جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل***. الكويت: عالم المعرفة، ط.2، نوفمبر 2007.

39- حمد، خليل ثائر. ***الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية***. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016.

40- حمدي، عبد الرحمان. ***الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا ومعوقات بناء الدولة الوطنية***. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

41- حيدر، محمود. تحرير. ***ثورات قلقة مقاربات سوسيو-إستراتيجية للحراك العربي***. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

42- دغبار، عبد الحميد. ***ثورات التغيير السلمي والإصلاح الشامل الديمقراطي في الوطن العربي المسار والعوائق دراسة تحليلية في الآليات والتداعيات والخيارات الممكنة عند جامعة الدول العربية***. الجزائر: منشورات دار الهدى، 2017.

43- ..... ***جامعة الدول العربية قراءة في مسارها وقراراتها: قمة الرياض لعام2007 نموذجًا***. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

44- ..... ***جامعة الدول العربية والأمن القومي: العربي معالم التغيير...وآمال التغير*** الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

45- ..... ***جامعة الدول العربية ومسار التغيير السلمي والإصلاح الشامل في الوطن العربي: الأمال المنتظرة .... والتداعيات المحتملة.*** الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

46- الدوري، عبد العزيز. ***التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، ديسمبر 1986.

47- دال، روبرت. ***عن الديمقراطية.*** ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

48- الراهب، أنس. ***جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن.*** دمشق: الهيئة العامة للكتاب وزارة الثقافة، 2014.

49- رشيد، هارون هاشم. ***ماذا تعرف عن جامعة الدول العربية***. تونس: دار سراس للنشر، 1980.

50- سي. تايلور، وليام. ***الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية- العسكرية في الشرق الأوسط: تحليل للأحداث في مصر، وليبيا، وسوريا.*** ترجمة أسامة عباس وعمرو بسيوني. بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون،2018.

51- الزين، حسن محمد. ***الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير***. بيروت: دار القلم الجديد، 2013.

52- شعيب، مختار. ***أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية... وسقوط فرعون.*** القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012.

53- شلبي، أحمد إبراهيم. ***أصول التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية.*** القاهرة: الدار الجامعية، 1985.

54- شلبي، محمد. ***المنهجية في التحليل السياسي.*** الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.

55- صايغ، يوسف. ***موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1997.

56- عامر، مصباح. ***التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية.*** القاهرة: دار الكتاب الحديث،2014.

57- ..... ***العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية.*** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.

58- ..... ***الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة:مناقشة نماذج نظرية.*** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.

59- ..... ***المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن.*** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.

60- ..... ***منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام.*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

61- ..... ***نظريات التكامل الدولي.*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، فيفري 2008.

62- عبد الحي، وليد سليم. ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010.*** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.2، 2014.

63- عبد الحي، وليد. ***مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية***. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

64- عبد الله فؤاد، ثناء. ***آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، كانون الأول/ديسمبر 2004.

65- عبد المنعم، أحمد فارس، ***جامعة الدول العربية (دراسة تاريخية سياسية 1945-1985).*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار/ مايو 1986.

66- عبد الرحمن، طه. ***تجديد المنهج في تقويم التراث***. بيروت: المركز الثقافي العربي، ط.2، 1993.

67- عبد الوهاب، محمد رفعت. ***النظم السياسية***. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

68- عبو، عبد الله علي، ***المنظمات الدولية: الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية الشخصية***. الأردن: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011.

69- العتيبي، غالب بن غلاب، **جامعة *الدول العربية وحل المنازعات العربية***. الرياض: دار النشر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

70- عجيل، عبد الكريم كاظم. ***مستقبل النظام الإقليمي العربي دراسة في دور المتغيرات بعد أحداث الربيع العربي***. الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2018.

71- العيساوي، مالك محسن. ***الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية***. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2014.

72- غربي، محمد. ***التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة***. بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون،2014

73- غليون، برهان وآخرون. ***حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 1994.

74- ..... ***المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، يناير، 2001.

75- غيلبن، روبرت. ***الحرب والتغيير في السياسة العالمية***. ترجمة عمر السعيد الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

76- غيدنز، أنطوني، ***علم الاجتماع***، ترجمة فايز الصُياغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .4 أكتوبر 2008.

77- الفتلاوي، سهيل حسين. ***جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة: أجهزة الجامعة***. موسوعة المنظمات الدولية، رقم.6. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ج.2، 2011.

78- الفرجاني، نادر. تحرير. ***التنمية المستقلة في الوطن العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

79- فوكو، ميشيل. ***المراقبة والمعاقبة ولادة السجن***. ترجمة علي مقلد. بيروت: مركز الانماء القومي، 1990.

80- فيبر، ماكس. ***مفاهيم أساسية في علم الاجتماع***. ترجمة صلاح هلال. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.

81- قوجيلي، سيد أحمد. ***الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن***. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

82- ..... ***تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي***. دراسات إستراتيجية، ع. 169. دولة الإمارات المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012.

83- الكواري علي خليفة، تحرير. ***الإستبداد في نظم الحكم العربية المعاصر***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2005.

84- الكواري، علي خليفة وآخرون. ***المسألة الديمقراطية في الوطن العربي***. سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم. 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، أيار/مايو 2002.

85- كاستلز، مانويل. **شبكات الغضب والأمل الحركات الاجتماعية في عصر الأنترنت**. ترجمة هايدي عبد اللطيف. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017.

86- المخادمي، عبد القادر رزيق. ***الشرق الأوسط الجديد بين "الفوضى البناءة وتوازن الرعب"***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، مارس 2008.

87- مسعد نيفين، أحمد يوسف أحمد، تحرير. ***حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات ما بعد التغيير***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

88- ..... تحرير. ***حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011.

89- المسيري، عبد الوهاب. ***الإنسان والحضارة والنماذج المركبة***. القاهرة: مؤسسة دار الهلال، 2002.

90- مطر جميل، وهلال على الدين. ***النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.5، 1986.

91- معراف، إسماعيل. ***مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، نوفمبر 2013.

92- النقيب، خلدون حسن، ***الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

93- نوفل، أحمد سعيد وآخرون. ***التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية***. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير 2014.

94- هلال علي الدين، ومسعد ونيفين، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، شباط/فبراير 2002.

95- هلال،علي الدين وآخرون. ***الديمقراطية وحقوق الأنسان في الوطن العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.4، أغسطس/أوت 1998.

96- ..... تحرير. ***حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكك الدول***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

97- ..... تحرير. ***حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

98- ..... ***النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول.*** شؤون سياسية، رقم.7. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012.

99- هابرماس، يورغن. ***نظرية الفعل التواصلي: عقلانية الفعل والعقلنة الاجتماعية***، ترجمة فتحي المسكيني. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد الأول،2020.

100-والي، خميس حزام. ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.*** سلسلة أطروحات الدكتوراة، رقم. 44. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير 2003.

101-وانت، ألكسندر. ***النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية.*** ترجمة العتيبي عبد الله جير صالح. الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2005/16/12.

102-ياسين، عطوف محمود. ***مدخل في علم النفس الإجتماعي.*** بيروت: دار النهار للنشر، 1981.

ب-الموسوعات:

1- جندل، جاسم محمد. ***الموسوعة الحربية: الحرب***. الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون، 2017.

2- المسيري، عبد الوهاب. ***موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري*** جديد. المجلد.8. القاهرة: دار الشروق، 1999.

ج-المجلات العالمية:

1- أروشيد، محمد عبد الله. "سيناريوهات مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء التحولات السياسية في المنطقة." ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، المجلد السابع، العدد الثاني، فيفري 2016، ص ص.58- 78.

2- بلعيفة أمين، وزوامبية عبد النور، "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة." ***المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية***، العدد1، جوان 2019، ص ص.254- 293.

3- بني سلامة، محمد تركي، "الإصلاح السياسي، دراسة نظرية." ***مجلة المنارة للبحوث والدراسات***، المجلد 13، العدد 05، أوت 2007، ص ص.142- 180.

4- بومدين عربي، وبوزيدي يحيى، " أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد2011." ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، العدد 05، أكتوبر2014، ص ص.75- 96.

5- الجبوري، منى عبد الله. "البطالة في دول العالم العربي أسبابها والآثار الناجمة عنها." ***المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي***، العدد السابع، نوفمبر 2019، ص ص.01- 12.

6- حبيب، هاني، "المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي ودور الجيش المرتقب في المرحلة الانتقالية وما بعدها." ***مجلة تسامح***، المجلد.10، العدد.36، مارس 2012، ص ص.51- 60.

7- حسن زكي، شذى. "بروز الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي في الثورات العربية (الثورة اليمنية أنموذجا)." ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، المجلد 13، العدد 56، 2018، ص ص.99-133.

8- ذنون، موفق فواز. " جامعة الدول العربية: الواقع والآفاق المستقبلية."، ***مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية***، مجلد.6، العدد.2، جوان 2007، ص ص.311-326.

9- زغوني، رابح. "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي." ***مجلة سياسات عربية***، العدد23، نوفمبر2016، ص ص.82- 94.

10- العلي، مروان سالم. "النظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية دراسة مستقبلية." ***مجلة تكريت للعلوم السياسية،*** المجلد 03، العدد10، جوان 2017، ص ص.105-145.

11- قبلان، مروان. "الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية." ***مجلة سياسات عربية،*** العدد 18، يناير/كانون الثاني 2016، ص ص. 64-76.

12- قريفة، عبد السلام. "حقيقة الحراك السياسي العربي تحول ديمقراطي أم فوضى خلاقة؟" ***مجلة دفاتر المتوسط،*** العدد 01، جوان2014، ص ص.61-75.

13- قوجيلي، سيد أحمد. "نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن جذور الدولة الحامية." ***شؤون الأوسط،*** العدد 150، ديسمبر 2015، ص ص .09-22.

14- مبيضن عدنان، رشا. "الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية." ***مجلة البلقاء للبحوث والدراسات،*** المجلد 33، العدد 01، 2020، ص ص.33-43.

15- محسن عدنان زيد. "الإصلاح السياسي في العالم العربي بين (الدوافع والمعوقات)." ***المجلة السياسية الدولية،*** العدد 16، 2010، ص ص.75-96.

16- معمري، كمال. "الأمر بألا وجه للمتابعة." ***مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،*** المجلد.03، العدد .02، جوان2013 ص ص.243-255.

د- الرسائل والأطروحات:

1- بن نكاع، عصام. "إصلاح جامعة الدول العربية في الواقع العربي الراهن،" ***رسالة ماجستير العلوم السياسية،*** جامعة الجزائر، 2005.

2- سي حمدي، عبد المؤمن. "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة." ***أطروحة دكتوراه،*** جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019

3- عياد، محمد سمير. "***مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق.***" رسالة ماجيستير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

4- المحارمة، محمود عباس." أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي." ***رسالة ماجستير***، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

5- نابي، عبد القادر. "دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء." ***أطروحة دكتوراه***، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

المواقع الإلكترونية:

1- أبوهديمة، أحمد أبو القاسم، ونابي عمار عبد الحكيم. "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي." ***https://www.dspace.zu.edu*** تاريخ الاطلاع:2023/12/18.

2- "اختتام أعمال الدورة الـ 144 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري."
https://mofa.gov.qa/2015/09/03 تاريخ الاطلاع:2022/04/13.

3- "إعلان الدوحة الصادر عن القمة العربية الرابعة والعشرون."
https:/.arableogyesmmit2013.qatarconFerences تاريخ
الاطلاع:2022/03/01.

4- برنامج في العمق، "وظيفة الجامعة العربية بعد الربيع
العربي.**"*https://www.aljazeera.net*** تاريخ الاطلاع:2022/03/23.

5- "تفاصيل نص قرار الجامعة." ***C:.//users /poste/Dextktop/html.2020/03/05*** تاريخ الاطلاع:2022/03/05.

6- "جامعة الدول العربية تصدر بيانا بشأن الأزمة اليمنية."
https://www.marsawy.com/news.603219/18/06/public *affairs/detail/2015*
تاريخ الاطلاع:2022/03/05.

7- -"جريد الغد تنشر نص البيان الختامي للقمة العربية في الكويت."
https://legocy/alghad.com تاريخ الاطلاع:2022/04/01.

8- حسون، حسين خالد. "إصلاح النظام الإقليمي العربي بين الحاجة الداخلية والضغوط الخارجية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ***https://www.politics_dz.com*** تاريخ الاطلاع:2022/05/10.

9- "سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية..... إلى أين؟" ***https: //elaph.com/news./kitabat*** تاريخ الاطلاع:2022/04/20.

10- سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية... إلى أين؟" ***https://www.acrseg.org*** تاريخ الاطلاع:2023/12/18.

11- شرقي نهرين جواد، "دور حامعة الدول العربية في الأزمة السورية." ***https: //doi.org/10-30907/jj_voi58,438*** تاريخ الاطلاع:2022/03/15.

12- شمران، عدنان عمران. "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي(2011-2018)." ***https://www.politics.com*** تاريخ الاطلاع:2022/03/22.

13- عبد الكريم، عمر محمد عماد. "دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011، 2017)." ***https://meu.edu.jo*** تاريخ الاطلاع:2020/11/12.

14- عبد، محمد قاسم. " الجامعة العربية وضرورة تفعيل مبادرات الاصلاح العربي." ***https ://iasj.net*** تاريخ الاطلاع:2022/04/22.

15- "مجلس الجامعة العربية يقرر دعم الشرعية الليبية بمقتضى إتفاقية الدفاع العربي المشترك." ***https://arabic.news.cn*** تاريخ الاطلاع:2022/04/20.

16- هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا." ***https: //gote.ahram_org/daily/news/2601860*** تاريخ الاطلاع:2022/03/10.

17- "هيئة القانونيين السوريين والتجمع الوطني الحر يصدران مذكرة خاصة بقرارات جامعة الدول العربية الخاصة بسورية." ***https: //syria_nass. org*** تاريخ الاطلاع:2023/01/17.

18- "وزراء الخارجية العرب يقررون تفعيل دور الجامعة في أزمات ليبيا وسوريا واليمن بعد انحساره. " ***https://arabic.people.com.cn*** تاريخ الاطلاع :2022/03/24.

19- الشلبي عيسى أحمد، أبو تاية نواف كايد جراد، "سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية وأبعاد التدخل العربي الإقليمي والدولي." ***https: //www. asjp.*** **cerist. dz/en/article 2370** تاريخ الاطلاع:2022/03/11.

20- البرعمي، سعيد ." مجلس السلم والامن العربي آلية هامة من آليات العربي المشترك." ***https://wwwyoum7.com*** تاريخ الاطلاع:2022/05/10.

21- الرشيدي، أحمد. "الجامعة العربية 55 على الطريق العمل العربي المشترك." ***https://www.aljazeera.net*** تاريخ الاطلاع:2022/04/16.

22- "المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية: المبادرة المصرية." ***https://marajez. com*** *تاريخ* الاطلاع:2022/11/11.

23- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية." ***https: //www. dohainstuite. org*** تاريخ الاطلاع:2021/12/17.

24- الذهبي، عبد الحق. "وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية." ***https://www.ahewar_org/debot/show_art_asp?aid=55134*** تاريخ الاطلاع:2019/11/20.

25- "البيان الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا عام 2012." ***https: //syrianeeorg*** تاريخ الاطلاع:2022/12/17.

26- "البيان المشترك لاجتماع الرباعي المعني بليبيا." ***https: //unsmil. unsissions Org.ar*** تاريخ الاطلاع:2022/12/17.

27- "الجامعة تدعم عاصفة الحزم في اليمن." ***https: //arabic. rt. com/news/778249*** تاريخ الاطلاع:2022/03/20.

28- ""القمة العربية تختتم اليوم ومسودة بيانها تدعو لقوة مشتركة." ***https:*** ***//www.aljazeera. net/News/arabic/2015*** تاريخ الاطلاع:2022/03/01.

29- " المبادرة العربية بشأن سورية." ***https: //www. aljazeera. Net*** تاريخ الاطلاع:2022/12/12.

30- الساحلي، مبروك. "التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن." ***https:*** ***//dergipark. org. 25*** تاريخ الاطلاع:2022/01/11

31- السبيطالي، محمد. "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية." ***https:*** ***//KFcris. com*** تاريخ الاطلاع:2021/11/05.

32- القرار رقم 7510 لجامعة الدول العربية حول سورية- الذاكرة السورية. ***https://syrianmemory.org*** تاريخ الاطلاع:2022/02/12.

33- محمود أحمد برهم زيد، إيمان. "تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة." رسالة ماجيستير. ***https: //repository_najah_edu*** تاريخ الاطلاع:2022/09/11.

34- "مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين يدين جرائم حلب ويدعو لفتح ممرات إنسانية آمنة." ***https: //www. mofa. gov. ga*** تاريخ الاطلاع:2022/02/19.

35- "مجلس الجامعة العربية يقرر دعم الشرعية الليبية بمقتضى اتفاقية الدفاع العربي المشترك." ***https://arabic.news.cn*** تاريخ الاطلاع:2022/04/20.

36- مطر، جميل. "واقع ومستقبل جامعة الدول العربية في ظل التحولات الإقليمية." ***httpsfutureau. com/ar/activity/item[158]:*** تاريخ الاطلاع:2022/04/16.

37- مكتبةالإسكندرية."وثيقةالإسكندريةمارس2004."

https://political_encyclopedia_org تاريخ الاطلاع:2023/12/20.

38- "نص البيان الختامي للقمة العربية الـ28." ***https:***

//aljazeera.net/encypclopedia/events تاريخ الاطلاع:2022/03/01.

39- نافعة، حسن. "المؤسسة العسكرية وثورات الربيع العربي."***https: //arabi21.com*** تاريخ الاطلاع:2022/11/19.

40- "نص قرار مجلس الجامعة العربية المعتمد يوم 02/03/2011 بخصوص المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا." ***https: //dawayima. own0. com*** تاريخ الاطلاع:2022/12/12.

41- "نص البيان الختامي للقمة العربية بدورتها ال29 في الظهران بالسعودية." ***https://www. adustour. com/articles 1006425*** تاريخ الاطلاع:2022/03/24.

42- "نص البيان الختامي للقمة العربية بنواكشط." على ***https: //www. aljazeera.net/encyclopedia/2016/2617*** تاريخ الاطلاع:2022/02/23.

43- "نصوص ومواد النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية." **https: //www. *mohamah. net*** تاريخ الاطلاع:2023/01/08.

44- هريدي، خالد. "مبادرات تطوير الجامعة العربية." ***https: //news_bbc.co.uk*** **تاريخ** الاطلاع:2023/01/08.

45- "وكالة الأنباء الكويتية (كونا)." ***https://www.Kuma.net.kw/artic*****le** ***details_aspx?id=236888*** تاريخ الاطلاع:2022/03/01.

المراجع الأجنبية:

1- ADLER, Emanual and Micheal, BARNETT. ***Security Communities***. United Kingdom: Cambridge University Press, 1988.

2- BILGAIN, Pinnal"Individual and Societal Dimensions of Security". ***International Studies Review*** vol 5,2003.

3- Brezinski,*Zbigniew.* ***The Grand Chessboard American Primacy and Its Geostrategic Imperatives.*** NewYork: Basic Books, 1997**.**

4- BUZAN,Barry and Ole WEAVER. ***Regions and Powers: TheStructure of International Security Cambridge***, UK: Cambridge University Press,2003.

5- BUZAN.Barry،***People, states and fear: The National Security Problem in International Relations***.London: wheats of Books 1982.

6- Easton, David, ***Asystems Analysis OF Political LiFe.*** New york: WiLey,1965.

7- Fawcett, Louis. ***International Relation oF the Middle East.*** OxFord: OxFord University Press,2019.

8- Halliday, Fred. ***The Middle East in International Relaton: Power, Polites and Ideology.*** Cambridge: Cambridge university Press, 2005.

9- Kaldor, Mary. ***New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, 3rd ed.*** Cambridge:Polity Press,2012.

10- Lynch, Marc.***The Arab Uprising:The UnFinished Revolution oF The New Middle East*** .new York: PubLicAFFairs ,2012.

11- Skocpol, Theda. ***States and Social Revolutions:A comparative AnaLysis oF France, Russia, and China***. Cambridge: university Press,1979.

12- Tilly, Charles. ***Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990*** .Cambridg,Mass: Blackwell, 1990.

13- Tilly,Charles. ***From Mobilization to Revolution***. Reading,Ma: Addison-wesLey,1978.

14- WEBEER, Max. ***The theory of social and economicorganization***. New York: Free,1969.

الفهرس

مقدمة:..... 1

الفصل الأول

جامعة الدول العربية والسياق البنيوي العربي

المبحث الأول: البنية التأسيسية والمؤسسية لجامعة الدول العربية.....21

المطلب الأول: النشأة التاريخية والتطور البنيوي للجامعة.....21

المطلب الثاني: الهوية الإقليمية والخصوصية الوظيفية.....28

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والآليات المؤسسية للجامعة. 35

خلاصة المبحث:.....41

المبحث الثاني: واقع أزمة النظم السياسية العربية.....44

المطلب الأول: أزمة الشرعية السياسية في النظم العربية.....45

المطلب الثاني: أزمة المشاركة والتمثيل السياسي.....50

المطلب الثالث: أزمة المجتمع المدني وعلاقته بمحدودية التحديث السياسي 57

خلاصة المبحث:.....62

المبحث الثالث: التحولات الأمنية في المنطقة العربية. 64

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للحراك السياسي العربي.....66

المطلب الثاني: الأسباب البنيوية والسياسية للحراك العربي.....70

المطلب الثالث: المعوقات البنيوية والوظيفية أمام تحقيق التحول الديمقراطي 80

خلاصة المبحث:.....90

الفصل الثاني

جامعة الدول العربية وواقع التحولات الأمنية في المنطقة العربية (2011-2018)

المبحث الأول: واقع الأزمات الأمنية: (ليبيا، سورية، اليمن).....92

المطلب الأول: المستوى المحلي (الدولة – المجتمع).....93

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي (الأمن المجتمعي والصراع الإقليمي)..... 100
المطلب الثالث: المستوى الكوني (الأمن المجتمعي والأجندة الدولية)..... 106
خلاصة المبحث:..... 111
المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الأزمات الأمنية في المنطقة العربية (2011-2018).... 114
المطلب الأول: الموقف الرسمي للجامعة من الأزمة الليبية (2011-2018)..... 115
المطلب الثاني: الموقف الرسمي للجامعة من الأزمة السورية (2011-2018)..... 123
المطلب الثالث: الموقف الرسمي للجامعة من الأزمة اليمنية (2011-2018)..... 136
المبحث الثالث: تحليل وتقويم الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية في ضوء الأزمات الأمنية (2011-2018).
..... 143
المطلب الأول: تحليل موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية (2011-2018)..... 143
المطلب الثاني: تحليل موقف جامعة الدول العربية من الأزمة السورية (2011-2018)..... 147
المطلب الثالث: تحليل موقف جامعة الدول العربية من الأزمة اليمنية (2011-2018)..... 151

الفصل الثالث

مستقبل جامعة الدول العربية بين الإصلاح البنيوي والرهانات المستقبلية

المبحث الأول: إصلاح بنية جامعة الدول العربية 166
المطلب الأول: المبادرات الرسمية لإصلاح الجامعة 167
المطلب الثاني: محاولة تطوير الجامعة 176
المطلب الثالث: الإصلاح الهيكلي التنظيمي للجامعة 186
المبحث الثاني: الإصلاح في إطار بنية النظام العربي 192
المطلب الأول: الإصلاح السياسي..... 192
المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي 198
المطلب الثالث: الإصلاح الاجتماعي والثقافي..... 203
المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل جامعة الدول العربية 210

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي (الإستمرارية)..... 211
المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي (الإصلاح والتكامل)..... 215
المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي (الإنقسام والتراجع)..... 220
خاتمة:..... 230
قائمة المصادر والمراجع:..... 235
الفهرس..... 254